الصدمات الخارجية التجارية

واثرها على اقتصادات الدول

الدكتورة سالي محمد فريد



الفصل الاول

الإطار النظري للصدمات الخارجية التجارية وموقعه في النظرية الاقتصادية

الفصل الثاني

الصدمات الخارجية التجارية في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الفصل الثالث

قياس أثر الصدمات الخارجية التجارية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

الفصل الرابع
السياسات الاقتصادية في الدول غير المنتجة للبترول

مقدمة

تعد التقلبات الاقتصادية إحدى السمات الأساسية التي يتسم بها الاقتصاد العالمي، ولا شك في أن تقلبات أسعار السلع أبرز هذه التقلبات، وقد كان للعولمة دور كبير في حدوث هذه التقلبات حيث لا تستطيع أية دولة أن تعزل نفسها عن الاقتصاد العالمي مما يعرضها للتقلبات الاقتصادية والتي تأخذ شكل صدمات خارجية، وتتمثل تلك الصدمات في الأحداث الخارجة عن الدولة والبعيدة عن سيطرتها، ولكنها تؤثر عليها سواء كان هذا التأثير في صالح الدولة أو في غير صالحها أي سواء كانت هذه الصدمات إيجابية أو سلبية.

ولم يعد غريباً في ظل هذه التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي أن تصبح الصدمات الخارجية بمثابة التحدي الرئيسي الذي يواجه صانعي القرار في الدول النامية بصفةٍ عامة، والدول الأفريقية بصفةٍ خاصة، حيث أصبح لزاما على صانعي القرار أن يستعدوا بشكل أو باخر لمواجهة الصدمات الخارجية.

إن بيئة الاقتصاد العالمي غير المستقرة يمكنها أن تؤثر على الدول النامية من خلال الأسواق الدولية للسلع ورأس المال، وبالتالي يشتمل مصطلح الصدمات الخارجية على نوعين من الصدمات، إما أن تكون صدمات تجارية وتعبر عنها معدلات التبادل التجاري، أو صدمات مالية وتعبر عنها أسعار الفائدة العالمية أو أسعار الصرف.

وتركز هذه الدراسة على الصدمات الخارجية التجارية والتي تنقسم بدورها إلى صدمات صادرات وصدمات واردات سواء كانت هذه الصدمات في شكل أسعار أو كميات، كما تركز على الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، حيث تقاس معدلات التبادل التجاري بنسبة الرقم القياسي لسعر الصادرات إلى الرقم القياسي لسعر الواردات، فإذا كانت الدولة مصدرة ومستوردة للبترول وارتفع سعر البترول فإن الصدمة تعتبر إيجابية كصدمة صادرات، وعكسية كصدمة

واردات مما يخفض من أثر الصدمة على الدولة، ويكون من الصعب تحديد الأثر الصافي عليها، وبالتالي فقد تم استبعاد الدول المصدرة للبترول. وتتمثل الدول محل الدراسة في 36 دولة تعبر عن الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، وهي عبارة عن الدول الأفريقية بعد استبعاد 17 دولة أعضاء في رابطة الدول الأفريقية المنتجة للبترول "African Petroleum Associate"، وهذه الدول هي مجموعة الدول التالية:-

"بتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندة، زامبيا، زيمبابوي، المغرب، تونس".

ويتمثل موضوع الدراسة في التعرف على الصدمات الخارجية التجارية وأثرها على الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول منذ عام 1986، حيث الصدمة الثالثة لارتفاع أسعار البترول، ولكنها الأولى في ظل تحرير الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول لاقتصاداتها.

وتنبع أهمية الدراسة من تعرض عدد من الدول الأفريقية لكثير من صدمات معدل التبادل التجاري، وقد يرجع ذلك إلى تركز صادرات هذه الدول في عدد محدود من السلع الأولية مما يضعف القاعدة التصديرية لها، بالإضافة إلى ما تتسم به هذه الاقتصادات من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الادخار، وزيادة الفجوة بين الادخار والاستثمار، وزيادة العجز المالي، وضعف النظام المصرفي، والاعتماد على المعونات الأجنبية، كما تعاني هذه الدول من أن لديها احتياطياً محدوداً من النقد الأجنبي لا يمكنها من مواصلة تنفيذ السياسات النقدية وسياسة سعر الصرف، ويمثل انخفاض الإيرادات

الضريبية - وفي بعض الأحيان التزامات خدمة الدين المحلي الكبيرة - قيداً على تطبيق السياسات الفعالة التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي.

وقد شهد عديد من الاقتصادات الأفريقية عدداً من التقلبات الاقتصادية مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار الصرف، وارتفاع معدلات التضخم منذ الثمانينيات، فقد أثرت صدمات معدل التبادل التجاري مثل ارتفاع أسعار البترول في الثمانينيات، وتقلب أسعار السلع الأولية التي تعتمد عليها الدول الأفريقية في حصيلة صادراتها مثل انخفاض أسعار البن في إثيوبيا في الثمانينيات، وانخفاض أسعار القطن في مالي وبوركينافاسو عام 2000 على الأداء الاقتصادي الكلي في الدول الأفريقية، حيث إن ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو انخفاض أسعار السلع المصدرة يعرض الدولة لخفض المعروض من النقد الأجنبي وزيادة الطلب عليه مما يخفض من قيمة العملة الوطنية.

وتعتبر إدارة التقلبات الاقتصادية عاملاً مهماً في تحديد مدى نجاح الدولة في مواجهة صدمات معدل التبادل التجاري، إلا أن إدارة هذه التقلبات تعد أمراً غاية في الصعوبة وبخاصة في الدول النامية المستوردة للبترول، حيث يتأثر الأداء الاقتصادي بتقلبات السعر العالمي للبترول، ويعتمد أثر الصدمات الخارجية على الدولة وكيفية مواجهتها لهذه الصدمات على طبيعة الصدمة، ومدة بقاءها، والسياسات المالية والنقدية، وآلية سعر الصرف المطبقة في الدولة. وتلجأ الدول النامية وخصوصاً الدول الأفريقية إلى عدة طرق لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية منها إصدار النقود، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الاستدانة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية مما أدى إلى تراكم الديون، وتعرض هذه الدول إلى أزمة المديونية الخارجية والتي تعاني منها منذ ثمانينيات القرن الماضي.

وبناء على ما سبق، تسعى الدراسة إلى التعرف على الصدمات الخارجية التجارية التي تعرضت لها الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، ومدى تأثير هذه الصدمات على تلك الاقتصادات، وقياس أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذه الدول والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الأسعار، وسعر الصرف، والميزان الجاري، وتحديد السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية التي تعرضت لها، وهو ما يمثل محاولة للإجابة على تساؤل أساسي وهو:

ما هو أثر الصدمات الخارجية التجارية على الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول؟ وما هي الأهمية النسبية لهذه الصدمات في تفسير التقلبات التي تتعرض لها المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذه الدول؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يتعين الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1- كيف يتأثر أي اقتصاد بالتغيرات العالمية؟ وما هي القنوات التي تنتقل من خلالها الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي؟

2- ما هي النظريات الاقتصادية التي اهتمت بدراسة التقلبات الاقتصادية؟

3- ما هو حجم واتجاه تأثير الصدمات الخارجية التجارية على اقتصادات الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول؟

4- ما هي السياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدول لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية؟

5- وأخيراً ما هي تجارب بعض الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول مع الصدمات الخارجية التجارية؟

وفيما يتعلق بمنهج الدراسة، تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل القياسي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعامد Vector Auto Regression

(VAR) لقياس أثر الصدمات الخارجية التجارية على الاقتصادات الأفريقية غير المنتجة للبترول.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى خاتمة وملحق الجداول وملحق إحصائي وقائمة المراجع، حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للصدمات الخارجية التجارية وموقعه في النظرية الاقتصادية وذلك من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول نظرة عامة عن الصدمات الخارجية التجارية، والقنوات التي تنتقل من خلالها هذه الصدمات إلى الدول، وسياسات مواجهتها، ويتناول المبحث الثاني الصدمات الخارجية في النظرية الاقتصادية، والإطار النظري لنظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية التي تهتم بتفسير التقلبات الاقتصادية، وإسهامات نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية في التحليل الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فيتناول الصدمات الخارجية التجارية في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول من خلال مبحثين؛ يتناول الأول منهما الانفتاح التجاري في أفريقيا وقنوات الاتصال بين الاقتصادات الأفريقية والاقتصاد العالمي، ومدى تأثير إحدى الصدمات الخارجية متمثلة في الأزمة الآسيوية على الدول الأفريقية، ويتناول المبحث الثاني صدمات معدل التبادل التجاري وأثرها على الدول الأفريقية.

ويتناول الفصل الثالث قياس أثر الصدمات الخارجية التجارية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال مبحثين؛ يتناول الأول منهما عرضاً لنماذج القياس، واختيار أنسب النماذج، ويتناول المبحث الثاني تحديد عينة الدراسة، وجمع البيانات وإعدادها، ثم عرض نتائج القياس وتقييمها.

وفي إطار الفصل الرابع تم تناول السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية، وذلك من خلال المبحث الأول الذي يتناول السياسة المالية، والنقدية، والتجارية، وسعر

الصرف، والمبحث الثاني الذي يتناول تجارب بعض الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول في مواجهة الصدمات الخارجية التجارية، وتتمثل هذه الدول في بوركينافاسو، ومالي، وزيمبابوي، ومالاوي، وكينيا.

وتنتهي الدراسة بخاتمة يتم من خلالها طرح رؤية مستقبلية لكيفية مواجهة الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول للصدمات الخارجية التجارية.

الفصل الأول

الإطار النظري للصدمات الخارجية التجارية وموقعه في النظرية الاقتصادية

لقد شهد عديد من الاقتصادات الأفريقية عدداً من التقلبات الاقتصادية متمثلة في ارتفاع أسعار الصرف، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وقد تنتج هذه التقلبات في كثير من الأحيان عن أحداث خارجية قد لا تستطيع الدول التحكم في مستوياتها، وتأتي إليها في صورة صدمات خارجية مثل تقلب أسعار البترول، وأسعار العملات الأجنبية، وأسعار السلع الأولية والتي تمثل أولوية لدى الدول الأفريقية حيث تتخصص في تصديرها، وأسعار السلع الصناعية التي تتخصص في استيرادها، وكلاهما يتحدد وفقا للأسعار العالمية، وغيرها من الأحداث التي قد يتعرض لها اقتصاد صغير في مواجهته مع العالم الخارجي بكل تحدياته، وربما يطول زمن استمرار كل هذه الأحداث الخارجية، وما تسببه من اختلالات وآثار سلبية قد تبقى وتستمر حتى بعد زوال تلك الأحداث.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة عديد من الأبحاث والدراسات التطبيقية التي تحاول التعرف على هذه الصدمات الخارجية وآثارها، وكيفية مواجهتها والحد من آثارها السلبية. وإذا كانت هناك حاجة لدراسة هذه الصدمات وتأثيرها على اقتصادات الدول المتقدمة، فإن هذه الحاجة تزداد وتتعاظم أهميتها لدراسة أثر الصدمات الخارجية على الدول النامية عموماً والأفريقية خصوصاً، فقد أصبح ذلك أمراً ملحاً للغاية حيث إن آثارها السلبية تكون أكثر خطورة على الدول النامية والأفريقية.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الإطار النظري للصدمات الخارجية التجارية، ثم التعرف على الصدمات الخارجية في النظرية الاقتصادية، ودراسة النظريات التي يمكنها تحليل الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: الصدمات الخارجية التجارية: نظرة عامة.

المطلب الأول: أشكال الصدمات الخارجية التجارية.

المطلب الثاني: سياسات مواجهة الصدمات الخارجية التجارية.

المبحث الثاني: الصدمات الخارجية في النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار الأساسي لنظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية.

المطلب الثاني: إسهامات نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية.

المبحث الأول : الصدمات الخارجية التجارية: نظرة عامة

أصبحت الدول النامية أكثر عرضة للتقلبات في بيئة الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، حيث لا تستطيع تلك الدول أن تعزل نفسها عن الاقتصاد العالمي مما يعرضها لمجموعة من التقلبات الاقتصادية في شكل صدمات خارجية، وتعتبر هذه الصدمات الخارجية بمثابة المحك الرئيسي الذي يواجه صانعي القرار في الدول النامية. وتعرف الصدمات الخارجية بانها تلك الأحداث التي تحدث خارج الدولة وتكون خارج نطاق سيطرتها، ولكنها تؤثر عليها بشكل أو باخر، سواء كان هذا التاثير لصالح الدولة في حالة الصدمات الخارجية الإيجابية أو في غير صالحها في حالة الصدمات الخارجية العكسية.

ويهدف هذا المبحث إلى وصف الأشكال الرئيسية للصدمات الخارجية التجارية التي تتعرض لها الدول النامية، وعرض السياسات التي قد تتخذها حكومات الدول النامية لمواجهة مثل هذه الصدمات الخارجية.

المطلب الأول: أشكال الصدمات الخارجية التجارية

لقد مرت بيئة الاقتصاد الدولي منذ السبعينيات بحالة من عدم الاستقرار وتقلب الدورات الاقتصادية، إذ مرت الدول الصناعية بأكبر حالتي كساد خلال السبعينيات والثمانينيات، وكلاهما كان يفوق حالة الكساد التي مر بها الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات. وبالنسبة لأسعار السلع فقد ارتفعت أسعار البترول بشدة في الفترة 74/1973، ثم في الفترة 80/1979، ثم في عام 1986، كما مرت أسعار باقي السلع بحالة من الانخفاض في بداية السبعينيات، ثم انخفضت مرة أخرى في الثمانينيات بالرغم من حالة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول الصناعية. وعن أسعار الصرف فقد انخفضت قيمة الدولار وبشدة في مقابل باقي عملات الدول الصناعية أثناء السبعينيات، ثم ارتفعت وبنفس الحدة في الثمانينيات. أما عن معدلات التضخم وسعر الفائدة فقد شهدت معدلات التضخم في الدول الصناعية في السبعينيات ارتفاعاً ملحوظاً صاحبه ارتفاع في سعر الفائدة الاسمي، وإن كان هذا الارتفاع يقل عن الزيادة التي شهدتها معدلات التضخم، وبالتالي تعتبر فترة السبعينيات فترة ذهبية للدائنين، ثم انخفض سعر الفائدة في الثمانينيات، ولكنه لم يصل للمستوى الذي وصل إليه التضخم.[1]

ولم يعد غريباً في ظل هذه التقلبات الحادة في بيئة الاقتصاد العالمي أن تصبح مشكلة التعامل مع الصدمات الخارجية بمثابة التحدي الرئيسي الذي يواجه صانعي القرار في الدول النامية. وحتى يمكننا تفهم طبيعة هذه المشكلة نحتاج إلى التعرف على قنوات محددة يمكن من خلالها للاقتصاد العالمي غير المستقر أن يؤثر على الدول النامية، فهذه الصدمات الخارجية إما أن تخفض المتحصلات

[1] Paul Kraugman: "External Shocks and Domestic Policy Responses", in Rudiger Dornbusch and F. Leslie C.H Helmers (eds): **The Open Economy**, (Oxford: Oxford University Press, 1988), P. 56.

لباقي دول العالم، وأحيانا قد

من النقد الأجنبي أو تزيد من مدفوعات الدولة

تواجه الدول النامية صدمات إيجابية بتدفق نقد أجنبي إليها نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات.

لقد أوضحت دراسة 2006 Raddatz أن للصدمات الخارجية أثراً سلبياً ملحوظاً على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي واستمرارية المديونية وبالتالي زيادة معدلات الفقر في الدول النامية. وتعتبر الدول محدودة الدخل أكثر عرضة لصدمات معدلات التبادل التجاري وغيرها من الصدمات العكسية.[1]

إن بيئة الاقتصاد العالمي غير المستقر يمكنها أن تؤثر بالسلب على الدول النامية من خلال الأسواق الدولية للسلع ورأس المال، وقد تأخذ صدمات أسواق السلع الدولية شكل صدمات صادرات مثل انخفاض الطلب على الصادرات، أو انخفاض أسعار الصادرات، أو في بعض الحالات وضع قيود على حجم الصادرات، وقد تكون صدمات واردات مثل انخفاض العرض العالمي للسلع الرئيسية مثل البترول، أو ارتفاع سعر بعض السلع المستوردة. ويمكن معرفة الأثر الصافي للصدمات الخارجية على الصادرات والواردات من خلال معدل التبادل التجاري والذي يعرف بنسبة الرقم القياسي لسعر الصادرات إلى الرقم القياسي لسعر الواردات.[2]

أما بالنسبة لأسواق رأس المال الدولية، فالدول قد تستدين وبكثافة من الأسواق الدولية مما يعرضها للتأثر بالصدمات الخارجية من خلال ارتفاع سعر الفائدة، كما يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية إلى انخفاض القيمة الحقيقية للديون الأجنبية.[3]

---

[1] Claudio Raddatz: "Are External Shocks Responsible for The Instability of Output in Low-Income Countries?", **Journal of Development Economics**, (Amsterdam: Elsevier Science Publishers B.V., December 2006), P. 1.

[2] Paul Kraugman, **op.cit.**, P. 57.

[3] **Ibid.**, PP. 57, 58.

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على صدمات أسواق السلع الدولية، التي تتعلق إما بجانب الصادرات أو جانب الواردات.

وتعتبر التقلبات الحادة في معدلات التبادل التجاري بمثابة القوى الرئيسية التي تحرك الدورات الاقتصادية الحديثة، إذ إن التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي أثرت على عدد من الدول الصناعية والنامية بعد زيادة أسعار البترول في السبعينيات، ثم انخفاضه في الثمانينيات، كما كانت هناك تقلبات ملحوظة في أسعار السلع الأساسية غير البترولية التي أدت إلى صدمات معدل التبادل التجاري في الدول النامية، حيث ارتفعت معدلات التبادل التجاري بنسبة 7٪ في الفترة 1983 – 97، ثم انخفضت بنسبة 18٪ في الفترة 1985 – 90 لمصدري السلع الأساسية غير البترولية.[1]

أولاً: صدمات الصادرات

إن معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية يؤثر على صادرات الدول النامية بطريقتين:-

- الأولى من خلال ارتفاع أسعار السلع عندما تنمو الدول الصناعية بسرعة، في هذه الحالة سيرتفع الطلب على المواد الخام مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية بالنسبة لأسعار السلع الصناعية، كما يؤدي الكساد في الدول الصناعية إلى خفض أسعار السلع، ولأن الدول النامية تعتبر مصدراً صافياً للمواد الخام ومستورداً صافياً للسلع المصنعة، فالأثر السلبي لحالة الكساد في الدول الصناعية على أسعار السلع يمكن اعتباره في الدول النامية بمثابة صدمة صادرات.

[1] Enrique G. Mendoza: "The Terms of Trade, The Real Exchange Rate, and Economic Fluctuations", **International Economic Review**, (Pennsylvania: The Economic Department of The University of Pennsylvania, Institute of Social and Economic Research Association, Vol. 36, No. 1, Feb.1995), P. 110.

- الثانية من خلال الدورات الاقتصادية في الدول الصناعية، حيث تتحرك الأسعار في أسواق السلع للوصول لحالة التوازن بين العرض والطلب، وفي حالة السلع المصنعة فإن الأسعار تنخفض عندما ينخفض الطلب، ولكنها لا تنخفض بالقدر الكافي الذي يصل بالسوق لحالة من التوازن بين العرض والطلب، كما ينخفض حجم الصادرات حيث تكون المشروعات غير قادرة على عرض الكمية المطلوبة. وبالنسبة للدول النامية والتي تعتبر مصدراً جزئياً للسلع المصنعة فأسعار صادراتها وحدها لا تستطيع أن تمنح هذه الاقتصادات القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية العكسية المتعلقة بالطلب على الصادرات.[1]

وتؤثر العولمة على جميع الأسواق، فصادرات الدول النامية يمكنها أن تتأثر بعدد من الأحداث الخارجة عن سيطرتها، فقد تعتمد حصيلة صادرات عديد من الدول الصغيرة وبكثافة على بعض السلع، وبالتالي تؤثر التقلبات في أسواق هذه السلع على اقتصادات تلك الدول.[2]

وقد أوضحت بعض الدراسات أن عدم استقرار الصادرات يؤدي إلى اختلالات النمو الاقتصادي في الدول النامية. وترى مجموعة من الدراسات عن الدول الأفريقية أن عدم استقرار الاستثمار أو رأس المال يؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي، كما أوضحت دراسة Fosu 2001 أن عدم استقرار الواردات قد يسبب سلسلة من اختلالات النمو الاقتصادي أكثر من عدم استقرار الصادرات.[3]

ثانياً: صدمات الواردات

إن ارتفاع أسعار السلع يمثل صدمة خارجية للدول النامية المستوردة لهذه السلع، وقد كانت صدمات ارتفاع أسعار البترول من أكثر الأزمات تأثيراً على الدول

---

[1] Paul Kraugman, **op.cit.**, P. 58.
[2] Paul Kraugman, **op.cit.**, P. 59.
[3] Augustin Kwasi Fosu: "Economic Fluctuations and Growth in Sub – Saharan Africa: The Importance of Import Instability", **Journal of Development Studies**, (London: Frank Cass, Vol. 37, No. 3, February 2001), P. 71.

المستوردة للبترول في السبعينيات والثمانينيات، كما تعتبر التحركات في سعر الصرف بين الدول الصناعية إحدى المؤثرات المهمة على أسعار الصادرات والواردات في الدول النامية، ويعتمد اتجاه هذا التأثير على العملة التي تُقوم بها أسعار الصادرات والواردات، فعندما يرتفع سعر الدولار في مقابل العملات الأوروبية فإن كلا من أسعار الواردات والصادرات للدول النامية ينخفض عندما يُقوم بالدولار، ويرتفع عندما يُقوم بالعملات الأوروبية.[1]

ويمكن التعرف على الأثر الصافي للصدمات الخارجية على أسواق السلع من خلال تغيرات معدل التبادل التجاري؛ فعندما ينخفض معدل التبادل التجاري فهذا يعني أنه على الدولة دفع حجم معين من الصادرات للحصول على كمية أقل من الواردات، ولتعويض هذا الانخفاض على الدولة أن تقوم إما بزيادة حجم صادراتها للحصول على نفس الكمية من الواردات التي كانت تحصل عليها من قبل، أو تخفيض حجم وارداتها، أو زيادة معدل الاستدانة من الخارج، ولكن في هذه الحالة ستصبح الدولة أكثر عرضة لصدمات أسواق رأس المال الدولية.[2]

إن عدم استقرار معدلات التبادل التجاري في الدول النامية يؤثر على الأداء الاقتصادي الكلي لها، ويعتبر عديد من هذه الدول معرضاً لصدمات معدل التبادل التجاري سواء كانت هذه الصدمات إيجابية أو عكسية مما يعرض تلك الدول لبعض المشاكل المالية. وفي حالة الصدمات الإيجابية إذا ادخرت الحكومات الزيادة في الناتج التي تحدث نتيجة الصدمة لن تتعرض للمرض الهولندي،[3] ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في صعوبة تحديد فترة بقاء

---

[1] Paul Kraugman, **op.cit.**, PP. 59, 60.
[2] **Ibid.**, P. 60.

[3] للمزيد من التفصيل انظر
1- Nemat Shafik: "Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization: Dutch Disease and The Egyptian Economy", **Economic Research Forum Working Paper**, (Cairo: Economic Research Forum, No. 9530, November 1994), PP. 2 – 21.

الصدمة. وتؤدي الصدمات التجارية لاختلال الموازنة العامة، فتوضح نماذج الاقتصاد القياسي أن الإنفاق العام يتزايد استجابة للصدمات الإيجابية. وقد أوضح Combes and Saadi-Sedik 2006 أن الحكومات تزيد من الإنفاق الجاري والرأسمالي أثناء الصدمة الإيجابية، لكنها تخفض إنفاقها الجاري أثناء الصدمة العكسية، وهذا يؤدي إلى تخفيض الاستثمار العام وعجز الموازنة العامة، كما أوضح أن الاقتصادات الأكثر انفتاحاً سوف تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية مؤكداً على العلاقة العكسية بين عدم استقرار معدلات التبادل التجاري وتوازن الموازنة العامة.[1]

المطلب الثاني: سياسات مواجهة الصدمات الخارجية التجارية

يتعين على الدول مواجهة الصدمات الخارجية وذلك للأسباب التالية:-

1- إن انخفاض حصيلة صادرات الدولة أو زيادة مدفوعاتها للخارج سيؤدي إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي إذا كان البنك المركزي يحدد سعر صرف ثابت للعملة، وإذا لم يحدد قيمة رسمية للعملة وسمح بتعويم سعر الصرف فستؤدي الصدمة الخارجية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

2- إن للصدمات الخارجية العكسية عديد من الآثار السلبية على الاقتصاد المحلي، فانخفاض الطلب على الصادرات يخفض الدخل والعمالة في قطاع الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية التي تخدم السوق المحلي، هذا بالإضافة إلى الضغط على ميزان المدفوعات.[2]

2- Mohsen Farmanesh: "External Shocks and Structural Adjustments: Dutch Disease Dynamic Analysis", **Economic Growth Center Discussion Paper**, (Yale: Yale University, Economic Growth Center, No. 760, June 1996), PP. 2 – 18.

[1] Jean-Louis Combes and Tahsin Saadi-Sedik: "How Does Trade Openness Influence Budget Deficits in Developing Countries?", **Journal of Development Studies**, (London: Frank Cass & Co. Ltd, Vol. 42, Issue 8, Nov. 2006), PP. 1403, 1404.

[2] Paul Kraugman, **op.cit.**, P. 64.

ونتيجة لهذه المشاكل فعلى الحكومات أن تواجه الصدمات الخارجية التي تتعرض لها من خلال ثلاث مستويات:-

1- عليها أن تقرر إلى أي مدى قد تستطيع مواجهة الصدمات الخارجية التجارية باستخدام سياسة التمويل Financial policy أو سياسة التكيف Adjustment policy، أي من خلال الاستدانة وذلك بسبب انخفاض حصيلة الصادرات وزيادة مدفوعات الواردات، أو من خلال زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

2- عليها أن تقرر إلى أي مدى يمكنها استخدام سياسة التكيف من خلال تخفيض النفقات أو تحويل النفقات، أي تخفيض الطلب العام والخاص، أو تحويل الطلب المحلي والأجنبي من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية.

3- عليها أن تقرر إلى أي مدى يمكنها تبني سياسة تحويل النفقات، فقد يكون ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة أو السياسات التجارية، أي من خلال زيادة سعر الصرف أو استخدام حصص الواردات وإعانات الصادرات وغيرها من سياسات تشجيع أو تقييد الصادرات والواردات.

وبالتالي لتحديد السياسات التي تتخذها الدولة في مواجهة الصدمات الخارجية عليها تحديد هذه المستويات سالفة الذكر واتخاذ قرار بشأنها.[1]

أولاً: سياستي التمويل والتكيف

يمكن استخدام هذه السياسات في حالة الصدمات الخارجية العكسية والايجابية، حيث تهدف الدولة في حالة الصدمات الخارجية العكسية إلى وقف السحب من احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، وإحدى الوسائل هي استبدال ما يتم فقده من الاحتياطي بالاستدانة من الخارج سواء من مصادر رسمية مثل صندوق النقد الدولي أو مصادر خاصة مثل أسواق رأس المال العالمية،

[1] Ibid., P. 65.

وهذه الاستراتيجية لتمويل عجز ميزان المدفوعات تستخدم عندما تكون الصدمة الخارجية مؤقتة ويحتمل أن تعكس نفسها قبل موعد سداد الدين، ولكن إذا لم تكن الصدمة مؤقتة فلابد من استخدام سياسة التكيف، حيث يتحتم على الدولة تعويض الفقد من حصيلة النقد الأجنبي من الخارج أو زيادة أعباء المدفوعات من خلال زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات أو كليهما.[1]

إن استخدام سياسة التكيف لمواجهة الصدمات الخارجية يتطلب خفض مستويات المعيشة والتضحية ببعض النمو في الأجل الطويل، كذلك فإن محاولة مواجهة الصدمات الدائمة باستخدام سياسة التمويل يجعل سياسة التكيف أصعب بسبب الديون الخارجية التي ستتراكم خلال تلك الفترة، ولكن المشكلة الرئيسية هي صعوبة تحديد المدى الذي سيستمر خلاله أثر الصدمة الخارجية، وما إذا كانت مؤقتة أو دائمة، ولذلك عادة ما تستخدم الدول مزيجاً من سياسات التمويل والتكيف. ومن الخطأ الإفراط في استخدام سياسة التكيف في مقابل الحد من استخدام سياسة التمويل، كما أنه من الخطأ الإفراط في استخدام سياسة التمويل على حساب سياسة التكيف، لكن الشائع أن الحكومات لا تستطيع تنفيذ سياسة التكيف كما ينبغي فتفرط في سياسة التمويل لأنها تعد أسهل نسبياً من سياسة التكيف.[2]

وقد قدمت دراسة Cashin and Pattillo 2000 تحليلاً عن مدى استمرارية صدمات معدل التبادل التجاري في الدول النامية باستخدام بيانات سنوية عن صافي معدل التبادل التجاري لـ 42 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة 1960 – 96، وأوضحت النتائج أن حوالي نصف هذه الدول يمر بصدمات

---

[1] Paul Kraugman, **op.cit.**, P. 65.
[2] **Ibid.**, P. 66.

قصيرة الأجل، بينما ثلثها يمر بصدمات طويلة الاجل، وأن معظم الدول تعاني من صدمات معدل التبادل التجاري محدودة الأجل.[1]

أما في حالة الصدمات الخارجية الإيجابية مثل ارتفاع السعر العالمي للسلعة التصديرية الرئيسية للدولة، فإن الحكومة عليها الاختيار بين سياسات التمويل أو التكيف، وتعني سياسة التمويل في هذه الحالة استخدام حصيلة الصادرات الإضافية في سداد جزء من ديون الدولة، أو زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، أما سياسة التكيف فتعني زيادة الواردات وتخفيض الصادرات.[2]

لقد واجه عدد من الدول الأفريقية صدمات إيجابية في السبعينيات مثل كوت ديفوار، إذ كان أهم سلعتين تصديريتين لها هما البن والكاكاو، وقد حدث كساد في سوق البن وارتفعت أسعار الكاكاو عام 77/1976، وتحسن معدل التبادل التجاري لكوت ديفوار بنسبة 60٪. وعموماً إذا توافر لدى الدولة مصدر للتمويل فيمكنها الاعتماد على سياسة التمويل في مقابل سياسة التكيف، فالدول التي يتوافر لديها حجم كبير من احتياطي النقد الأجنبي لم تعانِ من مشكلة في مواجهة الصدمات الخارجية، وهذا ما حدث لدول الشرق الأوسط المصدرة للبترول في السبعينيات؛ فقد مكنها هذا الاحتياطي من مواجهة التغيرات في سوق البترول، لكن معظم الدول النامية لم تتوافر لديها مثل هذه الميزة النسبية، وغالباً ما يكون الاحتياطي من النقد الأجنبي محدوداً مما يجعلها تعتمد على الاقتراض من الخارج.[3]

---

[1] Paul Cashin and Catherine Pattillo: "Terms of Trade Shocks in Africa, Are They Short Lived or Long Lived", **IMF Working Paper**, (Washington D.C.: International Monetary Fund, No. 00/72, April 2000), PP. 36, 37.

[2] Paul Kraugman, **op.cit.**, P. 66.

[3] Paul Kraugman, **op.cit.**, PP. 66, 67.

إن الدول التي تلجأ لسياسة التمويل يكون أمامها مصدران للاقتراض، إما الاقتراض من مصادر رسمية مثل صندوق النقد الدولي أو مصادر خاصة مثل البنوك التجارية العالمية، وتبدأ عادة الدول بالاستدانة من المصادر الخاصة ثم الرسمية، وأحد أسباب ذلك هو أن صندوق النقد الدولي معني بالسياسات الداخلية، ولا يسمح بتقديم قروض إلا عند الضرورة، والسبب الأخر هو أن الصندوق يقدم القروض فقط عندما تكون الاستدانة جزءاً من مجموعة من التغيرات في حزمة السياسات التي تتبناها الدولة. وعندما تتكرر الصدمات الخارجية تضطر الدول للجوء إلى المصادر الرسمية، والسبب في ذلك ليس أن حجم التمويل المطلوب سيكون أكبر من قدرة المصادر الخاصة على منحه، ولكن أن هذه المصادر الخاصة لا تقبل على إقراض تلك الدول بشكل مستمر ومتواصل.[1]

إن مصادر التمويل الرسمية لم تقرض الدول النامية فقط، وإنما أيضا تعقد اتفاقية مع الدولة لتعديل أوضاعها، وتعد هذه الاتفاقية بمثابة ضمان للمصادر الخاصة مما يجعلها تواصل عملية الاقراض لهذه الدول. وعموماً فإن الاختيار بين سياسات التمويل والتكيف لم يعد في يد الدولة بمفردها، ولكن أصبح إلى حد بعيد بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي.[2]

ثانياً: سياسة تخفيض النفقات في مقابل تحويل النفقات

عندما تتبنى الدولة سياسة التكيف لمواجهة الصدمات الخارجية فإنها تواجه مستوى اخر من الاختيار، وفي هذه المرة فإن الاختيار لا يكون على مستوى الهدف، وإنما على مستوى الوسيلة، حيث يتمثل الهدف في تحسين الميزان التجاري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخفيض النفقات وذلك إما باستخدام بعض السياسات مثل زيادة الضرائب، وتخفيض النفقات العامة، ووضع قيود

[1] **Ibid.**, P. 67.
[2] **Ibid.**, P. 68.

على الائتمان في القطاع المصرفي، أو بتوجيه الموارد إلى القطاع الصناعي في السوق المحلي مما قد يؤدي وبشكل غير مباشر إلى زيادة الصادرات. أما تحويل النفقات فيكون إما باستخدام بعض السياسات التجارية مثل إعانات التصدير، وضبط الواردات، أو بتخفيض قيمة العملة، مما يمكن الحكومة من تحفيز الأفراد على تحويل الطلب المحلي والأجنبي من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية مما يزيد الصادرات ويخفض الواردات.[1]

إن سياسة تخفيض النفقات تهدف إلى تخفيض المستوى العام من إنفاق المقيمين المحليين، وإن بعضاً من هذا الانخفاض يكون نتيجة تخفيض الإنفاق على الواردات مما يساعد الدولة بطريق مباشر على مواجهة الصدمات الخارجية، ولكن تؤدي سياسة تخفيض النفقات إلى البطالة وزيادة الموارد المعطلة، وبالتالي تعتبر النفقات الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسة مرتفعة. ويمكن للحكومات تخفيض النفقات من خلال ثلاثة طرق:-

1- تخفيض الإنفاق العام، أو تحجيم البرامج الحكومية التنموية، أو تخفيض الاستثمار العام.

2- حفز القطاع الخاص على تخفيض الاستهلاك الخاص من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإعانات.

3- تقييد قدرة القطاع الخاص على الاستدانة من خلال وضع قيود على عملية خلق الائتمان في القطاع المصرفي.[2]

ويترتب على استخدام هذه الوسائل عدد من الاثار الجانبية، فتحجيم البرامج الحكومية التنموية يعني عدم تحقيق أهداف هذه البرامج، وبالتالي فقد بعض جوانب العدالة والرفاهية التي قد تحققها تلك البرامج، كما أن زيادة الضرائب أو تخفيض الإعانات سوف تكون لهما اثار مباشرة على انخفاض مستوى معيشة

[1] Paul Kraugman, op.cit., P. 69.
[2] Ibid., P. 70.

الأفراد. أما تقييد الائتمان فإنه يعتبر أقل هذه الوسائل من حيث اثاره الجانبية، ولكن هذه الآثار تظهر على المدى البعيد، لأنه سيؤدي إلى تخفيض الاستثمار، وبالتالي تخفيض معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل.[1]

أما بالنسبة لسياسات تحويل النفقات فتكمن المشكلة الرئيسية في الآثار التضخمية التي تنجم عنها، فلنفرض أن كلا من تخفيض قيمة العملة والسياسات التجارية استخدمتا لمحاولة إحداث تحسن في الميزان التجاري وترتب على ذلك تزايد معدلات التضخم، فهذا التضخم سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مما يلغي أثر سياسة تحويل النفقات الذي تهدف إليه الدولة، وإذا حاولت الدولة استخدام سياسة تحويل النفقات مرة أخرى فإن هذه العملية سوف تكرر نفسها، وتؤدي إلى تراكم أكثر لمعدلات التضخم. ويكون الحل الأمثل في هذه الحالة هو تبني سياستي تخفيض وتحويل النفقات معا، فإذا اعتمدت الحكومة على سياسة تخفيض النفقات بمفردها فستجعل الاقتصاد يمر بحالة من الكساد بسبب تخفيض الواردات، وإذا اعتمدت على سياسة تحويل النفقات بمفردها فسوف تنجم عنها اثار تضخمية.[2]

إن آلية سعر الصرف المرن تحقق التوازن الخارجي، وتحافظ على تنافسية الاقتصاد، وعلى توليفة من سياسات تحويل النفقات وتخفيض النفقات والتي تعتبر ضرورية لمواجهة الصدمات الخارجية. وتكون سياسات تحويل النفقات عادة في شكل تخفيض سعر الصرف الحقيقي لتحقيق توازن الأسعار النسبية، ونقل الطلب والموارد لإنتاج السلع التجارية الذي لابد أن يتواكب مع سياسات تخفيض النفقات لتخفيض الطلب المحلي وزيادة الادخار المحلي.[3]

---

[1] **Ibid.**, P. 71.
[2] Paul Kraugman, **op.cit.**, P. 71.
[3] Ali Zafar: "What Happens When A Country Does Not Adjust to Terms of Trade Shocks? The Case of Oil-Rich Gabon", **World Bank Policy Research Working Papers**, (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 3403, September 2004), P. 15.

ويوضح عدد من الكتابات النظرية والواقع العملي أن آلية سعر الصرف المرن قد تساعد في حماية الاقتصاد من صدمات معدلات التبادل التجاري، ولقد عرض Zafar 2004 نتائج دراسة Brode and Tille 2000 عن تأثير انخفاض معدلات التبادل التجاري بنسبة 10٪ في المتوسط في 75 دولة نامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا وأوروبا الشرقية في الفترة 1973 – 98، حيث اتضح أن تلك الصدمة أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2٪ في الدول التي تطبق آلية سعر الصرف الثابت، أما في الدول التي تطبق آلية سعر الصرف المرن فقد أدت الصدمة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2٪.[1]

المبحث الثاني: الصدمات الخارجية في النظرية الاقتصادية

تعتبر كل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية من أهم المدارس الفكرية الاقتصادية، وتؤكد المدرسة الكلاسيكية على تعظيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتعديل الأسعار النسبية لتوازن بين العرض والطلب، أما المدرسة الكينزية فترى أن فهم التقلبات الاقتصادية يتطلب ليس فقط دراسة التوازنات العامة، ولكن أيضا محاولة معالجة فشل الأسواق على مستوى كبير. وتعتبر نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية اخر ما وصل إليه المنظور الكلاسيكي عن التقلبات الاقتصادية، حيث تفترض أن هناك عدداً كبيراً من التقلبات العشوائية في معدل التغير التكنولوجي، وكاستجابة لهذه التقلبات فإن الأفراد وبطريقة رشيدة يوازنون مستويات عرض العمل والاستهلاك. وتعني الدورات الاقتصادية وفقا لهذه النظرية "استجابة الاقتصاد الطبيعية والكفء للتغيرات في الفن الإنتاجي المتاح"، ولكن لم تعط نظرية الدورات الاقتصادية

[1] Ibid., PP. 15, 16.

الحقيقية تفسيراً تطبيقياً كافياً للتغيرات الاقتصادية، فتركيزها على التقلبات التكنولوجية كمصدر أساسي للتقلبات الاقتصادية يعتبر نقطة ضعف رئيسية.[1] لقد كانت فترة الستينيات هي الفترة الذهبية للاقتصاديين الكليين، فقد أوضح عدد كبير من الاقتصاديين أن الدورات الاقتصادية انتهت، وأن النموذج الكينزي هو المسيطر خلال هذه الفترة، حيث كان يقدم كل الأدوات الضرورية للسياسة النقدية والمالية للتحكم في الطلب الكلي، فيحدث التضخم إذا كان هناك فائض طلب، وترتفع البطالة إذا كان هناك عجز في الطلب. أما العودة إلى الدورات الاقتصادية في السبعينيات - بعد حقبة من التوسع الاقتصادي، وبعد معدلات مرتفعة من التضخم - فكانت تمثل نقطة ضعف للعديد من الاقتصاديين، وبالتالي أصبح من الواضح أن الإطار الكينزي لم يعد قادراً على فهم ماذا يحدث أثناء الدورات الاقتصادية، وعلى إعطاء إجابة للتساؤلات المتعلقة بالتغيرات في البيئة الاقتصادية، والتغيرات في السياسة النقدية والمالية، وبالرغم من ذلك فإن النظرية الكينزية تعتبر ناجحة عمليا حتى ولو تعرضت لأوجه نقد على المستوى النظري.[2]

ولقد كان هناك عدد من الأبحاث الاقتصادية الكلية التي بدأت بفكرة فهم الدورات الاقتصادية، والتي أوضحت مدى قدرتها على فهم وتفسير الخصائص الديناميكية للنظام الاقتصادي. وقد عرض Hicks 1933 هذه الفكرة حيث أوضح أن دراسة وضع التوازن الديناميكي تمثل أداة لعرض درجة عدم التوازن، وفي عام 1939 وضع Hicks أدوات تحديد خصائص الوضع التوازني في دراسته Value and Capital، ودراسة هذا الوضع مهمة جداً لأنه من المستحيل

---

[1] N. Gregory Mankiw: "Real Business Cycles: A New Keynesian Perspectives", **Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 3, No. 3, Summer 1989), P. 79.

[2] Charles I. Plosser: "Understanding Real Business Cycle", **Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 3, No. 3, Summer 1989), PP. 51, 52.

التعرف على التقلبات في ظل فشل الأسواق بدون فهم ودراسة أنواع التقلبات التي يمكن حدوثها في غياب فروض فشل الأسواق. ثم اهتم الاقتصاديون في الفترات اللاحقة بالأدوات النظرية التي تتبع ما أوضحه Hicks، ومحاولة فهم كيف تستجيب المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في البيئة الاقتصادية مثل التغير التكنولوجي، وتغير الأذواق، وتغير السياسات الحكومية. إن نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية اتخذت الخطوات الأولى لها في ضوء ما أوضحه Hicks عن دراسة الوضع التوازني الديناميكي.[1]

المطلب الأول: الإطار الأساسي لنظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية

تحاول نماذج الدورات الاقتصادية الإجابة عن تساؤل رئيسي الا وهو لماذا تمر الاقتصادات بدورات من الكساد والرواج؟ حيث تركز نظرية الدورات الاقتصادية على ما يلي:-

1- ما هي الصدمات التي تعتبر أكثر أهمية في تفسير التقلبات الاقتصادية؟
2- ما هو الهيكل الاقتصادي الضروري لمواجهة هذه الصدمات؟[2]

وتبدأ أحد التفسيرات الشائعة للدورات الاقتصادية بالصدمات النقدية، ثم تحاول أن تفسر لماذا لم تكن الصدمات النقدية محايدة، ولها اثار حقيقية على الأقل في الأجل القصير كما تعرض النظرية النيوكلاسيكية، وتعتمد النماذج الأساسية في هذا الخصوص سواء كانت صريحة أو ضمنية على فكرة أن الاقتصادات لم تكن في حالة توازن باستمرار. وأكد النموذج التوازني الأساسي للدورات الاقتصادية الحقيقية على أهمية الصدمات الحقيقية وبخاصة المرتبطة

[1] Charles I. Plosser, **op.cit.**, PP. 52, 53.
[2] Susanto Basu and Alan M. Taylor: "Business Cycles in International Historical Perspectives", **Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 13, No. 2, Spring 1999), P. 45.

بالتكنولوجيا، والتي قد تسبب تقلبات كفئاً اجتماعياً حتى إذا كانت الأسواق دائما في حالة توازن، ولكن النماذج الأكثر حداثة حاولت أن تمزج الاتجاه التوازني الاقتصادي الكلي بالفكرة الكينزية، وأن النقود ليست محايدة، وأن الصدمات الاقتصادية لها تكلفة. وتتمسك النظرية الكينزية الحديثة للدورات الاقتصادية بفكرة إمكانية وجود عدد من الصدمات الاقتصادية تتضمن صدمات نقدية وتكنولوجية، وتركز على تفسير كيف أن تقلبات الأسعار الاسمية داخل الاقتصاد قد تحول هذه الصدمات إلى حالة من الكساد أو التضخم.[1]

لقد عرضت نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية المتغيرات الاقتصادية الإجمالية كمحصلة للقرارات المتخذة بواسطة الوحدات الفردية التي تعمل لتعظيم المنفعة في ظل قيود الموارد وإمكانيات الإنتاج، وبالتالي فإن نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية تطرح تساؤلاً رئيسياً ألا وهو "كيف أن الأفراد الساعين لتعظيم المنفعة يستجيبون عبر الزمن للتغيرات في البيئة الاقتصادية؟ وما هو تأثير هذه الاستجابة على الوضع التوازني للمتغيرات الكلية؟" وللإجابة على هذا التساؤل من الضروري تحديد البيئة الاقتصادية، وكيف تتغير عبر الزمن، وأيضا تحديد المعايير التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية في اختيار أنماط معينة لبعض المتغيرات مثل الاستهلاك، والاستثمار، وجهد العمل. وأوضحت هذه النماذج أن الدورات الاقتصادية هي أدوات أساسية يتم تشخيصها بسلوكها عبر الوقت، فهي عبارة عن ارتباط سلسلي بين المتغيرات الاقتصادية وحركة مستمرة بين الأنشطة الاقتصادية ومتغيرات مبطئة للناتج وتقلبات عدد من السلاسل، وهدف أي نموذج للدورات الاقتصادية هو تحديد وفهم كيف ولماذا تظهر هذه الخصائص؟ وبالتالي لابد أن يكون نموذج التقلبات ديناميكياً.[2]

[1] Susanto Basu and Alan M. Taylor, **op.cit.**, P. 45.
[2] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 53.

إن القوى الوحيدة التي يمكنها أن تسبب التقلبات الاقتصادية وفقا لنظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية هي تلك القوى التي تغير "التوازن الفالراسي" (نسبة لليون فالراس)، والتوازن الفالراسي ببساطة هو مجموعة الكميات والأسعار النسبية التي تساوي العرض والطلب آنيا في جميع الأسواق في الاقتصاد (سواء كان ذلك على مستوى عرض النقود والطلب عليها، أو عرض السلع والطلب عليها، أو عرض العمل والطلب عليه). ولفهم كيف تفسر نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية الدورة الاقتصادية، فمن الضروري التعرف على القوى الأساسية التي تغير العرض والطلب للسلع والخدمات. وهناك اختلالات اقتصادية كلية كثيرة يمكنها أن تتسبب في التقلبات الاقتصادية في نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية، على سبيل المثال تؤثر التغيرات في مستوى الإنفاق العام على الطلب على السلع، وبالتالي على التوازن الفالراسي، وكذلك تؤثر التغيرات في الأسعار النسبية للبترول على توازن العمل بين الاستخدامات البديلة، كما أن هناك مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الكلية تركز عليها النظرية الكينزية، وأيضا ذات أهمية كبيرة لدى نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية، مثل الزيادة المؤقتة في الإنفاق العام.[1]

وتؤكد نظرية الدورات الاقتصادية على الإحلال التلقائي للسلع والفراغ، حيث تشير إلى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، ولتحقيق التوازن في سوق السلع فإن سعر الفائدة الحقيقي سيرتفع مما يخفض الاستهلاك والاستثمار، ويجعل الأفراد يفاضلون بين العمل والفراغ عبر الزمن، فعند مستوى أكبر من سعر الفائدة سيصبح العمل اليوم أفضل من المستقبل مما يزيد من عرض العمل، وبالتالي ترتفع القيم التوازنية للناتج والتوظف. أما النظرية الكينزية فتتنبأ بزيادة في سعر الفائدة الحقيقي كاستجابة للزيادة المؤقتة في

[1] N. Gregory Mankiw, op.cit., P. 81.

الإنفاق العام، ولكن تأثير سعر الفائدة الحقيقي على عرض العمل لم يكن له دور مؤثر، في المقابل ستحدث زيادة في التوظف والناتج كنتيجة لانخفاض كمية العمل غير العاملة، إذ إن سوق العمل غالباً ما يكون في حالة فائض في معظم الدراسات الكينزية، وذلك في مقابل الاتجاه الفالراسي لنظرية الدورات الاقتصادية والذي لا يسمح بوجود مخزون من البطالة. فكل من نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية والنظرية الكينزية يستنتج أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج والتوظف، مما يشير إلى أن بعضاً من نتائج النموذج الكينزي يصل إليه النموذج الفالراسي.[1]

أولاً: النموذج النيوكلاسيكي للتراكم الرأسمالي

إن النموذج الأساسي للاقتصاد الديناميكي هو النموذج النيوكلاسيكي للتراكم الرأسمالي، وذلك وفقا لما أوضحه Plosser 1989، حيث يعتبر النموذج النيوكلاسيكي هو النموذج المعياري لفهم التقلبات الاقتصادية. ويفترض النموذج النيوكلاسيكي أن الاقتصاد به عدد من الوحدات أو الأسر المعيشية، ومنفعة كل وحدة هي دالة في الاستهلاك والفراغ، وكل وحدة تتعامل على أساس أنها فن إنتاجي يخضع لثبات الغلة مع الحجم، وأن هناك سلعة واحدة في الاقتصاد، ودالة الإنتاج تتطلب كلا من رأس المال، والذي يستهلك بمرور الوقت، وجهد العمل، بالإضافة إلى أن الفن الإنتاجي من المفترض أنه يخضع لتغيرات تكنولوجية تمثل مصدراً للتقلبات في البيئة الاقتصادية، والتي تستجيب لها هذه الوحدات، وللتبسيط يفترض أن هذه الانتقالات والتغيرات في الماضي والمستقبل معروفة وبكل وضوح لهذه الوحدات.[2]

---

[1] Ibid., P. 82.

[2] Charles I. Plosser, op.cit., P. 54.

وتتمثل الاختيارات التي ينبغي أن يقوم بها كل مستهلك في كيف يخصص الساعات بين العمل والفراغ؟ وكيف يخصص عرض السلعة الوحيدة بين الاستثمار في رأس المال وبين الاستهلاك الحالي؟ وتتمثل قيود الموارد التي يفترضها النموذج في أن مجموع الاستهلاك والاستثمار أقل من أو يساوي الناتج، وأن مجموع وقت العمل والفراغ أقل من أو يساوي كمية ثابتة أو محددة من الوقت خلال فترة زمنية معينة، وأن الاستهلاك والعمل والفراغ ورأس المال والاستثمار مقادير غير سالبة. ويعتبر هذا النموذج بسيطاً وغير واقعي، ولكنه يحاول أن يقدم معياراً لخصائص ومواصفات التوازن الديناميكي في السوق، فهو نموذج حقيقي يدخل في اعتباره التكنولوجيا والاختلالات الإنتاجية كما أوضح Long and Plosser 1983، ويسمى هذا النموذج بنموذج الدورات الاقتصادية الحقيقية، وبالرغم من أن النموذج بسيط لكن السلوك التوازني له يتضمن عديداً من الخصائص المهمة التي تتوافق مع الدورات الاقتصادية.[1]

وهناك عدد من الأسئلة التي تثار بشأن النواتج التوازنية لنموذج الدورات الاقتصادية الحقيقية منها:-

1- كيف تكون الأسعار والكميات التي نحصل عليها من هذا النموذج أسعاراً وكميات توازنية وتنافسية؟

2- كيف تكون الاختيارات المثلى للاستهلاك وجهد العمل والاستثمار متوافقة بمرور الزمن؟

3- هل الكميات المختارة بطريقة مثلى وفقا لكميات كل فرد والتي تعتبر كميات توازنية تنافسية تمثل عدداً كبيراً من الوحدات التي تتعامل في الأسواق؟[2]

---

[1] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 54.
[2] **Ibid.**, P. 55.

لقد عرض Plosser 1989 إجابة كل من Debreu 1954 and Prescott and Lucas 1972 على هذه الأسئلة، حيث يمكن أن نعبر عن الاختيارات المثلى من الاستهلاك والاستثمار وجهد العمل - كما ذكرها Robinson Crusoe - كنواتج لكل فرد في سوق تنافسي. وتتمثل مشكلة الاختيار عند Crusoe في تعظيم المنفعة على مدى حياة الفرد في ظل الفن الإنتاجي وقيود الموارد، وبمعلومية شكل دالة المنفعة ودالة الإنتاج وبعض القيود الأساسية ومجموعة الاختلالات الإنتاجية يمكن أن نشتق مجموعة من القواعد التي على أساسها يتم اتخاذ القرار Decision Rules، والتي تصف القرارات المثلى للاستهلاك والجهد المبذول والاستثمار، وبتعويض هذه القرارات في دالة الإنتاج يتم الحصول على الناتج الإجمالي، وبهذه الكميات المثلى أيضا نحصل على الأجر الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي. وفي ظل غياب الاختلالات الإنتاجية فإن الاختيارات المثلى عند Crusoe للاستهلاك والاستثمار وجهد العمل والناتج سوف تخضع لمجموعة من القيود الخاصة مما يجعلها قيماً ثابتة أو ساكنة Steady State، ولكن في ظل معظم التفضيلات ودوال الإنتاج يكون من المستحيل حل مشكلة التعظيم والوصول إلى قواعد اتخاذ القرار الأمثل عند Crusoe، وبالتالي فإن أنصار الدورات الاقتصادية الحقيقية وجدوا أنه من الضروري حساب حلول تقريبية لمشكلة الاختيار عند Crusoe.[1]

ثانياً: الاختلالات التكنولوجية واستجاباتها

لقد اعتمدت نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية على افتراض أن التقلبات الكلية يمكن تفسيرها على أساس أنها استجابة للتقلبات المستقلة في التكنولوجيا، حيث إن الصدمات التكنولوجية تعتبر مصدراً للتقلبات

[1] Charles I. Plosser, op.cit., P. 55.

الاقتصادية، وتحاول هذه النماذج أن تصل لوصف دقيق لاستجابة الاقتصاد لهذه الصدمات.[1]

وبالرغم من أن هناك عديداً من الاختلالات الاقتصادية يمكن أن تتسبب في التقلبات الاقتصادية في نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية فإن معظم التركيز كان ينصب على الاختلالات التكنولوجية، والسبب في ذلك هو أنه من غير المحتمل أن تؤدي الأنواع الأخرى من الاختلالات إلى التقلبات في نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية بالشكل الذي يمثل تقلبات اقتصادية فعلية. ويواجه المدافعون عن نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية مشكلة في إقناع المعارضين بأن الاقتصاد عرضة لهذه التغيرات المفاجئة والكثيرة في التكنولوجيا، وهناك افتراض مسبق بأن تراكم المعرفة وتزايد الإمكانيات التكنولوجية في الاقتصاد تحدث تدريجيا بمرور الوقت، كما تؤكد النظرية على أن هناك تقلبات جزئية قصيرة الأجل في دالة الإنتاج.[2]

وقد عرض Mankiw 1989 نتائج دراسة Prescott 1986 حيث أكد على أهمية الاختلالات التكنولوجية، فقد اختبر التغيرات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد الأمريكي ووجد أن التغير النسبي في الناتج أقل من التغير النسبي في عناصر الإنتاج، حيث إن المدخلات المختلفة تقاس بوزن مرجح لمساهمة هذه العناصر، فبواقي سولو Solow Residual يمكن أن تقيس معدل التقدم التكنولوجي، كما اكتشف Prescott 1986 أن هناك تقلبات جزئية في بواقي سولو والتي توضح الدور المهم للاختلالات التكنولوجية كمصدر لتقلبات الدورات الاقتصادية. وقد أوضح Mankiw 1989 انه وفقا

[1] Jordi Galí: "Technology, Employment and The Business Cycle: Do Technology Shocks Explain Aggregate Fluctuations?", **American Economic Review**, (Broadway: American Economic Association, Vol. 89, No. 1, March 1999), P. 269.

[2] N. Gregory Mankiw, **op.cit.**, PP. 82, 83

لبيانات تم جمعها عن حالة التضخم في الأربعينيات، وكان السبب فيها صدمة عرض وليس صدمة طلب، أكدت أن بواقي سولو لم تكن مؤشراً جيداً عن التغيرات في القدرات التكنولوجية للاقتصاد، وبالتالي فقد تم رفض بواقي سولو كمقياس لإيضاح التغيرات في الفن الإنتاجي المتاح من سنة لأخرى، ولم يعد هناك أي إثبات للاختلالات التكنولوجية الجزئية، وأصبحت نظرية الدورات الاقتصادية تتطلب إيضاح هذه الاختلالات، إذ إن وجود قدر كبير من التقلبات في التكنولوجيا المتاحة أمر مهم ولكنه فرض غير صحيح للنظرية، فالنماذج الاقتصادية قد تعتمد على فروض لم يثبتها الواقع.[1]

وقد قامت دراسة King and Watson 1999 بتحليل الأهمية النسبية لصدمات الإنتاجية في تفسير التقلبات الاقتصادية الكلية للتعرف على ما إذا كانت الدورات الاقتصادية تعتبر بالأساس نتيجة للصدمات الإنتاجية الدائمة، وتم تعريف صدمات الإنتاجية الدائمة كصدمات للاتجاه العام العشوائي Common Stochastic Trend، وأوضحت النتائج أن صدمات الإنتاجية الدائمة تفسر أقل من نصف تقلبات الدورات الاقتصادية للناتج والاستهلاك والاستثمار.[2]

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو إذا كانت القيمة المشاهدة للإنتاجية عند روبنسون مرتفعة بشكل مؤقت فكيف ستكون الاستجابة لها؟ وتتمثل الإجابة على هذا التساؤل في الاستجابات التالية:-

1- استهلاك ما يزيد عن الناتج العادي وترك الاستثمار والجهد المبذول ثابتاً، لكن هذا الاحتمال معناه أن الصدمات قد تم امتصاصها في نفس الفترة، ولا يوجد لها أي أثر على القرارات والنواتج المستقبلية.

---

[1] N. Gregory Mankiw, **op.cit.**, PP. 83 - 85.

[2] Robert G. King and Mark W. Watson: "Stochastic Trends and Econometric Fluctuations", **American Economic Review**, (Broadway: American Economic Association, Vol. 81, No. 1, December 1999), P. 819.

2- أن قيم الاستهلاك والفراغ في المستقبل بالإضافة إلى الاستهلاك الحالي والإمكانيات التكنولوجية تتغير، وهذا يسمح باستهلاك ناتج أكبر حالياً ومستقبلاً، وهذه النتيجة تنبع من أن دالة الإنتاج تسمح بالاستثمار في رأس المال مما يؤدي إلى إنتاج ناتج أكبر فيما بعد، وبالتالي فإن الاستثمار سوف يستجيب ايجابياً للصدمة المؤقتة، هذا بالإضافة إلى الأثر على الجهد المبذول، حيث إن ارتفاع الإنتاجية الحالية سيشجع على زيادة الجهد الحالي، ومن جانب اخر فإن الثروة تكون مرتفعة مما يؤدي إلى خفض الجهد الحالي والمستقبلي، ولكن أثر الإحلال سيسيطر مما يزيد من الجهد الحالي المبذول، وبالتالي فإن الصدمة المؤقتة سينتج عنها ناتج واستهلاك وفراغ أكثر في المستقبل، وتوضح هذه النتيجة لماذا يوجد ارتباط سلسلي بين بعض متغيرات مثل الناتج والاستهلاك في حالة الصدمات المؤقتة. [1]

أما إذا كانت صدمة الإنتاجية المشاهدة عند روبنسون مدتها أطول أو ذات طبيعة دائمة فستختلف الاستجابة، على سبيل المثال إن زيادة الإنتاجية بشكل دائم ستؤدي إلى ارتفاع الثروة بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع الناتج في المستقبل، وحوافز روبنسون لزيادة الاستثمار سوف تنخفض، وحوافز زيادة الاستهلاك ستزيد، وستكون هناك حوافز أقل للعمل اليوم بسبب أثر الثروة القوي، كما أن أثر الإحلال سينخفض، وهكذا فإن الاختلالات الإنتاجية عند روبنسون تؤدي إلى استجابات ديناميكية تنتج عنها اختلالات في الناتج والجهد المبذول والاستهلاك والاستثمار عبر قنوات عديدة. كما أن استجابة روبنسون لاختلالات الإنتاجية تكون مُثلى، والاقتصاد يكون كفئاً عند باريتو Pareto Efficient عبر الزمن؛ لأنه لا يوجد فشل في الأسواق في هذا الاقتصاد، وأي محاولة لإجبار روبنسون على اختيار توليفة بخلاف تلك التي قام بتحديدها كجهد أكبر أو

[1] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 56.

ادخار أكبر فسيترتب عليها انخفاض الرفاهية. وتختصر قواعد اتخاذ القرار Decision Rules حل روبنسون لمشكلة التعظيم الديناميكية، والتي تعتمد وبشكل صريح على اختلالات الإنتاجية الحالية والمستقبلية. وفي النماذج التي تضم القطاع الحكومي فإن قواعد اتخاذ القرار سوف تعتمد أيضاً على سياسات الحكومة الحالية والمستقبلية، وبالتالي تشكل هذه القواعد أساساً لتقييم السياسات الحكومية.[1]

والسؤال الرئيسي الذي يثار في هذا الإطار هو كيف يتنبأ النموذج النيوكلاسيكي البسيط للتراكم الرأسمالي باستجابة الناتج والاستهلاك والاستثمار والجهد المبذول والأجر للتغير التكنولوجي؟ إن التغير الدائم في الإنتاجية تنتج عنه مجموعة من الاستجابات الديناميكية التي تحرك الاقتصاد وقيم روبنسون نحو مسار جديد للنمو، على سبيل المثال حدوث تغير دائم بنسبة 1٪ في إنتاجية العمل طويلة الأجل يؤدي إلى زيادة دائمة في مخزون رأس المال، والاستهلاك، والناتج، والاستثمار بنسبة 1٪، وتحدث هذه التحولات بناء على افتراض أن الاقتصاد لابد أن ينتقل لمستوى أعلى عند مخزون رأسمالي أكبر، وهذا يتحقق من خلال زيادة الاستثمار مما يعطي دفعة للاقتصاد ليتحرك من المستوى الساكن من مخزون رأس المال إلى مستوى أعلى، كما ستكون هناك زيادة تدريجية في الاستهلاك والناتج تجاه وضع توازني أعلى، والجهد المبذول سيصبح أعلى بشكل مؤقت خلال مجرى التحول The Transition Path، ولكن الثروة ستزيد مما يحد من الجهد المبذول، في حين أن الإنتاجية سترتفع نتيجة ارتفاع مخزون رأس المال مما يشجع الجهد المبذول، وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي سيرتفع مما يؤدي إلى خفض جهد العمل الحالي وتوفيره للمستقبل.[2]

---

[1] Ibid., P. 57.
[2] Charles I. Plosser, op.cit., P. 60.

وقد عرضت دراسة Hebbel and Serven 1996 كيفية استجابة الاقتصاد لثلاث من الصدمات الخارجية المتمثلة في زيادة التحويلات الأجنبية، وارتفاع معدل التبادل التجاري، وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي الأجنبي، وأوضحت النتائج أن كلا من الصدمات الخارجية المؤقتة والدائمة تؤدي إلى تغيرات طويلة الأجل في الإنتاجية والناتج الحقيقي، وعندما تؤدي الصدمات الدائمة الإيجابية إلى زيادة الوضع التوازني للناتج ورأس المال فإنه ينتج عنها أثر قصير الأجل يتمثل في تدهور الحساب الجاري؛ وذلك لأن الاستهلاك سيرتفع نتيجة زيادة الدخل الحقيقي الحالي والمستقبلي بسبب زيادة الاستثمار، وهذا على عكس أثر الصدمات المؤقتة الإيجابية التي تؤدي إلى تحسن الحساب الجاري. [1]

صدمات العرض والطلب

من الشائع أن ندرج نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية على اعتبار أنها نماذج لصدمات العرض، ولكن هذا بالنسبة للنماذج التي تحدث نتيجة تغيرات الإنتاجية، وبالتالي فهذا حكم غير صحيح إذا ما تم تعميمه، فإذا نظرنا للنماذج التوازنية الديناميكية العامة فإن الصدمات تحدث لكل من التفضيلات والإمكانيات التكنولوجية والموارد، وتترجم بسهولة إلى اختلالات الطلب والعرض، وبالتالي فكل نوع من الصدمات سيؤثر على كل من عرض السلع عند مستوى معين من المدخلات، والطلب على السلع من خلال تأثيره على الثروة وقرار التفضيل بين العمل والفراغ. [2]

---

[1] Klaus Schmidt Hebbel and Luis Serven: "Dynamic Response to External Shocks in Classical and Keynesian Economies", **World Bank Policy Research Working Paper**, (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 1:3-00, May 1994), PP. 1, 2, 31.

[2] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 57.

وقد ركز معظم نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية على الاختلالات التكنولوجية كمصدر رئيسي للصدمات، فإذا كانت الصدمة نتيجة اختلالات التفضيلات أو الأذواق فستصنف نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية على أنها نماذج لصدمات الطلب، هذا بالإضافة إلى النماذج التي تتسع لتشمل القطاع الحكومي والذي يعتبر مصدر لصدمات الطلب، وبالتالي لا يمكن قصر نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية لدراسة الاختلالات التكنولوجية أو صدمات العرض فقط.[1]

المطلب الثاني: إسهامات نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية

إن النموذج النيوكلاسيكي للتراكم الرأسمالي يعتبر إطاراً مهماً لفهم التقلبات الاقتصادية، ولكن هناك إضافات عديدة لنماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية في بعض المجالات سنعرض منها ما يلي:-

أولاً: النمو الاقتصادي والدورات الاقتصادية

يتنبأ النموذج النيوكلاسيكي للتراكم الرأسمالي بأن قيم الناتج ورأس المال والاستهلاك للفرد ستصبح قيماً ثابتة أو ساكنة Steady State في غياب اختلالات الإنتاجية، فقد عرض Plosser 1989 لما أوضحه Ropert Solow 1957 من أن التغير التكنولوجي ونسبة رأس المال / العمل يعتبران مصدرين رئيسيين لاختلالات نصيب الفرد من الناتج. وقد بنى سولو آراءه على مقدرات التغير التكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1909 – 1949، حيث بلغ معدل نمو الإنتاجية 1.5٪، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج 1.7٪ سنويا في المتوسط، وفسر سولو ذلك بأن تغيرات الإنتاجية عمليا لم تكن مرتبطة بالتغيرات في نصيب الفرد من رأس المال، كما استنتج أن 85٪ من النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة يرجع إلى التغيرات التكنولوجية أو الإنتاجية،

---

[1] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 57.

15٪ إلى زيادة نسبة رأس المال / العمل، وبناء على تحليل سولو فإن التغيرات الإنتاجية والتكنولوجية هي العامل الرئيسي لتحديد النمو الاقتصادي. وبالرغم من أن التقدم التكنولوجي كان متعارفاً عليه أنه المصدر الرئيسي في تحديد النمو الاقتصادي على الأقل منذ دراسة سولو، إلا أن الشائع هو دراسة النمو الاقتصادي مستقلا عن التقلبات الاقتصادية.[1]

وقد كان استخدام مصطلح نظرية النمو محاولة لتمييزها عن نظرية الدورات الاقتصادية، بحيث تكون نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية منفصلة عن نماذج النمو الاقتصادي. وتوصف الدورات الاقتصادية بأنها تقلبات عن الوضع الطبيعي السلس Smoot، فهي عادة تمثل الاتجاه التقريبي المحدد للنمو، حيث تحاول نظريات الدورات الاقتصادية تفسير هذه التقلبات، وبالتالي فإن اختبارات نظريات الدورات الاقتصادية مزدوجة؛ فهي مزيج من نماذج اتجاهات النمو ونماذج الدورة، كما أن الاستجابة للتقلبات التكنولوجية في نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية تكون نتيجة لنفس العوامل التي تنتج عن نظرية النمو، وبالتالي فإن نماذج الدورات الاقتصادية تعرض اتجاهاً مكملاً لنظرية النمو الاقتصادي.[2]

وتؤكد دراسة Issler and Vahid 2001 على ما تنبأ به عدد من نماذج نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية بأن هناك اتجاهاً عاماً مشتركاً ودورات مشتركة بين الناتج والاستهلاك والاستثمار، وتشير نتائج الدراسة إلى الأهمية النسبية للصدمات المؤقتة والدائمة ومدى تأثيرها على الدورات الاقتصادية، حيث توضح النتائج أن الصدمات المؤقتة تفسر حوالي 50٪ من التقلبات في الناتج في

---

[1] **Ibid.**, P. 58.

[2] Martin Boileau: "Growth and The International Transmission of Business Cycles". **International Economic Review**, (Pennsylvania: The Economic Department of The University of Pennsylvania, Institute of Social and Economic Research Association, Vol. 37, No. 4, November 1996), P. 737.

السنة الثانية، و 40٪ من التقلبات في السنة الثالثة، و 35٪ في السنة الرابعة. كما تشير النتائج إلى أن تأثير الصدمات المؤقتة أقوى على الاستثمار حيث تفسر 90٪ من التقلبات في الاستثمار خلال السنة الأولى، و 80٪ في السنة الثانية، إلى أن تصل إلى أكثر من 50٪ في السنة الخامسة، أما الصدمات الدائمة فتفسر نسبة كبيرة من التقلبات في الاستهلاك، ويتوافق ما توصلت إليه هذه الدراسة مع دراسات كل من Cochrane 1994, Den Haan 1996, and Gali 1999.[1]

لقد أوضحت دراسة Galf 1999 العلاقة بين الإنتاجية وساعات العمل وبين الصدمات التكنولوجية، وتوصلت إلى أن هناك ارتباطاً شرطياً سالباً بين الساعات والإنتاجية وبين الصدمات التكنولوجية، وارتباطاً شرطياً موجباً بينهم وبين الصدمات غير التكنولوجية، كما أن هناك انخفاضاً دائماً في ساعات العمل كاستجابة للصدمات التكنولوجية الموجبة.[2]

ثانياً: النماذج متعددة القطاعات

امتد النموذج النيوكلاسيكي لعدد من الاتجاهات، فقد عرض Plosser 1989 لتوسع كل من Long and Plosser 1983 بالنموذج، وما أضافاه من قطاعات متعددة لفهم الحركات المتبادلة بين القطاعات كاستجابة للصدمات التي تواجه قطاعاً معيناً، وكان الدافع وراء إدخال قطاعات متعددة هي ملاحظة أن هناك عديداً من القطاعات في الاقتصاد تتحرك معاً، ولكن بعض هذه القطاعات يقود، والبعض الآخر يبطيء، فكانت النماذج متعددة القطاعات هي الطريقة الوحيدة لفهم هذه الظاهرة.[3]

---

[1] Joao Issler Victor and Farshid Vahid: "Common Cycles and The Importance of Transitory Shocks to Macroeconomic Aggregates", **Journal of Monetary Economics**, (North Holland: Elsevier Science B.V., Vol. 47, No. 3, 2001), PP. 486, 496.

[2] Jordi Galf, **op.cit.**, P. 249.

[3] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 68.

وتؤكد بعض نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية على أن التغيرات التكنولوجية لمختلف القطاعات تختلف عن التغيرات التكنولوجية على مستوى الاقتصاد ، حيث تركز هذه النماذج على التفاعلات بين القطاعات، وحتى إذا كانت الصدمات التي تتعرض لها هذه القطاعات مستقلة فإن ناتج مختلف القطاعات سيتحرك معا ، على سبيل المثال إذا حدثت صدمة عكسية لقطاع واحد فإنها ستخفض ثروة الأفراد في الاقتصاد ، وهؤلاء الأفراد سيخفضون طلبهم على كل السلع. وتشترط النماذج متعددة القطاعات ألا يكون عدد القطاعات المستقلة كبيراً للغاية ، فإذا كان عدد القطاعات التي تتعرض للصدمات كبيراً ، وكان عنصر العمل يمكنه التحرك بين القطاعات، فإن قانون الأعداد الكبيرة سوف يجعل متوسط اثار هذه الصدمات على الاقتصاد الكلي صفراً ، وبالتالي فهذه النماذج تتطلب أن يكون هناك عدد قليل من القطاعات، وأن تكون هذه القطاعات خاضعة لاختلالات تكنولوجية كبيرة.[1] إن النماذج متعددة القطاعات شبيهة بنماذج القطاع الواحد ، وتعاني من نفس نقاط الضعف، مثل عدم وجود إثبات واقعي للاختلالات التكنولوجية الكبيرة، وعدم واقعية الإحلال التلقائي للفراغ. وتختلف تلك النماذج عن آلية فالراس حيث تفترض أنه عندما يتحرك عامل من قطاع لاخر فلابد من وجود فترة بطالة يقضيها حتى يبحث عن عمل اخر ، وبالتالي تنتقل الصدمات المستقلة بين القطاعات، وتحتاج حالات الكساد وفقا لهذه النماذج إلى فترات أكثر وقدرة أكبر لمواجهتها ، وربما يكون هذا النوع من نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية أكثر واقعية من تلك التي تعتمد على صدمات الإنتاجية الكلية.[2]

---

[1] N. Gregory Mankiw, op.cit., P. 86.
[2] Ibid., P. 87.

ثالثاً: السياسات الحكومية

هناك خاصيتان رئيسيتان لنماذج الدورات الاقتصادية وهما أن الدورات الاقتصادية تحدث نتيجة الصدمات التكنولوجية، وأن التقلبات تكون مثلى من وجهة نظر باريتوPareto Optimal، ولكن عدداً من الاقتصاديين أوضحوا أن سياسات الإنفاق والضرائب تعتبران مصدرين رئيسيين للاختلالات الحقيقية في النظام الاقتصادي، فإدخال القطاع الحكومي في نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية يتيح إمكانية دراسة التغيرات في السياسات المالية في ظل وجود الضرائب، إذ إن الاختلالات في الإنفاق الحكومي تمثل مصدراً لاختلالات الطلب في النموذج، ووجود ضرائب معوقة للنشاط يكسر العلاقة بين القرارات المثلى عند روبنسون وبين كفاءة باريتو. وقد أوضح Plosser 1989 إسهامات Barro 1981 and Hall 1980 حيث تحدثا عن تأثير الإنفاق الحكومي الذي يتمثل فيما يلي:-

1- ارتفاع الإنفاق الحكومي سيسبب أثر ثروة سالب، مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك ورفع جهد العمل والناتج.

2- ارتفاع الإنفاق الحكومي سيزيد أثر الإحلال عندما يكون هذا الارتفاع مؤقتاً، مما يخفض الاستهلاك والاستثمار ويرفع جهد العمل والناتج.[1]

وقد بحث Baxter and King 1988 هذه الآثار في إطار نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية، واستنتجا أن قيم الناتج تكون أكبر في حالة التغيرات الدائمة للإنفاق الحكومي عنه في حالة التغيرات المؤقتة، ولكن من جهة أخرى فإن التغيرات المؤقتة تترك أثراً سلبياً أكبر على الاستثمار عنه في حالة التغيرات الدائمة. أما عن تأثير الضرائب المعوقة للنشاط فقد أوضح كل من King, Plosser and Rebelo 1988 أن أية انتقالات إيجابية في الإنتاجية تتطلب

[1] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 66.

تخفيض معدل الضريبة للمحافظة على توازن الموازنة، وذلك بفرض ثبات مستوى الإنفاق العام، وهذا الانخفاض في الضريبة يزيد من تأثير صدمة الإنتاجية على إنتاجية العمل مما يزيد من جهد العمل، وبالتالي فإن جهد العمل سيكون أكثر تقلباً في هذا الاقتصاد.[1]

رابعاً: أسواق العمل

تفترض نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية أن الاقتصاد دائما يكتشف وبنفسه منحنى عرض العمل، حيث تُبنى نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية على أساس أن الأفراد يفاضلون بين العمل والفراغ عبر الوقت، ويخفضون كمية العمل التي يعرضونها استجابة للانخفاض المؤقت في الأجر الحقيقي، واستجابة للانخفاض البسيط في سعر الفائدة الحقيقي. ولكن توضح الدراسات القياسية عن عرض العمل أن رغبة الأفراد في إحلال الفراغ بمرور الوقت تكون كبيرة، فلو أمكن إحلال الفراغ تلقائياً كما تفترض النظرية فإن الأفراد سيواجهون زيادات متوقعة في أجورهم الحقيقية وهذا يجعلهم يعملون قليلاً اليوم وكثيراً في المستقبل، وإذا واجه الأفراد انخفاضاً في أجورهم الحقيقية فهذا يجعلهم يعملون كثيرا اليوم، ويتمتعون بالفراغ في المستقبل. وأوضحت بعض الدراسات عن عرض العمل أن التغيرات المتوقعة في الأجر الحقيقي تؤدي لتغيرات طفيفة في ساعات العمل، فالأفراد لا يستجيبون للتغير في الأجر الحقيقي المتوقع بإعادة تخصيص الفراغ جزئياً عبر الوقت. كما تفترض النظرية أن كمية العمل المعروضة تستجيب جزئيا للتغيرات في سعر الفائدة الحقيقي وبدون عملية الإحلال التلقائي Intertemporal Substitution، ولكن الخبرة العملية توضح أن سعر

[1] Ibid., P. 67.

الفائدة الحقيقي لم يتم أخذه في الاعتبار وبشكل ملموس عندما يقرر الأفراد ترك عملهم أو قبول عمل معين.[1]

إن أحد التوسعات الذي قامت به نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية هو تبرير هذه النماذج بساعات العمل الفعلية، وأحد الاتجاهات تم تبنيه من خلال دراسة Kydland and Prescott 1982 التي أكدت على أهمية هيكل التفضيلات، حيث إن المنفعة الحالية للفراغ تعتمد على الفراغ في الماضي، وبشكل صريح سيؤدي هذا إلى زيادة أثر الإحلال للفراغ مما يجعل ساعات العمل أكثر تقلباً.[2]

خامساً: النمو التابع Endogenous Growth

لقد أوضح سولو أن التغير التكنولوجي يتضمن كل ما ينقل دالة الإنتاج بخلاف العمل ورأس المال، ويحسب التغير التكنولوجي كنسبة من عوامل النمو الاقتصادي، كما ركزت نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية على الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية في التقلبات الاقتصادية. أما Uzawa 1965, Romer 1986 and Lucas 1988 فقد قاموا بتعديل النموذج النيوكلاسيكي ليسمح للنمو بأن يكون ناتجاً تابعاً للتكنولوجيا، وذلك لإزالة تناقص العائد في العملية الإنتاجية، كما أعطى كل من King and Rebelo 1986, 88 أمثلة لهذه الاستراتيجية، وأوضحا اثارها على التقلبات الاقتصادية والسياسة المالية، وكانت الفكرة الرئيسية هي السماح لرأس المال البشري بأن يُنتج من خلال رأس المال المادي. وأوضحت النتائج أن الانتقالات الإنتاجية المؤقتة قد تكون لها اثار دائمة على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إن تغير الإنتاجية سيؤدي لزيادة الناتج والذي بدوره سيتطلب زيادة الموارد التي ستخصص لإنتاج رأس المال البشري، وهذا القرار بالتخصيص سيؤثر على مستوى التكنولوجيا

[1] N. Gregory Mankiw, **op.cit.**, PP. 85, 86.
[2] Charles I. Plosser, **op.cit.**, PP. 68, 69.

والنمو في الاقتصاد. وتولد صدمات الإنتاجية في هذه النماذج انماطاً معقدة للتعديل والوصول لمسار النمو الجديد، وهذه المسارات الجديدة تتضمن تغيرات في الجهد المبذول والاستثمار والاستهلاك، ويعتبر فهم هذه النماذج عنصراً أساسياً لدراسة التقلبات الاقتصادية وايضا التنمية الاقتصادية وذلك في ظل الصلة بين النمو والتقلبات.[1]

لقد استهدفت دراسة Creay and Venture 1995 إيضاح الدور الذي تلعبه الصدمات التجارية في التقلبات الاقتصادية، حيث إن معظم الدراسات تؤكد على أن صدمات الإنتاجية تعتبر مصدراً للتقلبات الاقتصادية، كما أن الهدف الرئيسي لأية نظرية للتقلبات الاقتصادية هو التعرف على كيفية انتقال الاختلالات الاقتصادية بين الدول، لذلك استخدمت هذه الدراسة نموذجاً للتجارة السلعية والتقلبات الاقتصادية يشرح كيف تنتقل الاختلالات الاقتصادية بين الدول، وينتج عنها تقلب في معدلات النمو الاقتصادي بالاستعانة ببيانات عن دول OCED في الفترة 1965 – 90. وأوضحت النتائج أن التضخم العالمي يؤدي إلى زيادة أسعار السلع كثيفة العمل ورفع الأجور المحلية مما يحفز التوظف والناتج في الدولة، ويكون تأثير الأجور كبيراً بالدرجة الكافية للسيطرة على أثر سعر الفائدة، حيث إن التضخم العالمي يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة العالمية مما يحفز الوحدات على الاستثمار في الأسواق التي يمتص فيها سعر الفائدة بشكل نسبي فينخفض مخزون رأس المال المحلي والناتج، ويتنبأ النموذج بأن رأس المال سيتدفق إلى الدول التي تمر بحالة تضخم بالنسبة لباقي دول العالم مما يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري.[2]

---

[1] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 69.

[2] Aart Creay and Jaume Venture M.I.T.: "Trade and Fluctuations", **World Bank Policy Research Working Paper**, (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 1560, December 1995), PP. 1, 22.

سادساً: النقود

لقد اتفق معظم الاقتصاديين قبل ظهور نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية في بداية الثمانينيات على الدور الرئيسي الذي تلعبه النقود، وكانت معظم المناقشات بين أنصار الدورات الاقتصادية Friedman and Schwartz 1963 وبين انصار المدرسة القياسية Barro 1977 تدور حول قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن عدم استقرار الاحتياطي النقدي يعتبر مصدراً مهماً للاختلالات الاقتصادية الكلية، لكن بظهور نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية في ظل حالة التضخم في الثمانينيات رأى معظم الاقتصاديين أن تكون النقود محايدة، وذلك بسبب عدم قدرة Paul Volcker على تخفيض التضخم، حيث أعلن أنه سوف يعمل على تخفيض معدل النمو النقدي لتخفيض معدل التضخم، فقد انخفض معدل النمو النقدي، وتلا ذلك واحداً من أكثر حالات الكساد شدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لانخفاض معدل التضخم. وقد فسر كل من King and Plosser 1984 العلاقة بين النقود والناتج، حيث إن عرض النقود هو استجابة للتقلبات في الناتج، ومؤشر عرض النقود M_1 هو عبارة عن النقود التي تم خلقها من خلال النظام النقدي، كما اقترحا أن خدمات المبادلات Transaction Services لابد أن تعرض على أنها ناتج لأحد قطاعات الاقتصاد وهو القطاع المصرفي، وزيادة إنتاجية أي قطاع في الاقتصاد ستؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات المبادلات، وبالتالي سيستجيب القطاع المصرفي بزيادة خلق النقود، وما أوضحه كل من King and Plosser 1984 يمكنه تفسير السلوك الدوري للنقود، ولكن لا يمكنه تفسير السلوك الدوري للأسعار.[1]

---

[1] N. Gregory Mankiw, **op.cit.**, PP. 87, 88.

لقد ركزت أبحاث الدورات الاقتصادية الحقيقية على عدم وجود دور للنقود، ولكن الواقع يشير بقوة إلى أن الصدمات النقدية لم تكن محايدة في تأثيرها على الاقتصاد، فالنقود غير محايدة، ومن الصعب تفسير الكساد العظيم بدون توضيح آثار قاعدة الذهب، ومن الصعب أيضا دراسة التغيرات في خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات الحقيقية عبر آليات سعر الصرف المختلفة بدون توضيح دور النقود، ولكن مازالت القنوات التي عن طريقها تؤثر النقود على الاقتصاد محل تساؤل كبير.[1]

ومما سبق يتضح أن نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية تعتبر بمثابة الخطوة الأولى لدراسة التقلبات بصورة ديناميكية، ويعتبر النموذج النيوكلاسيكي للتراكم الرأسمالي الإطار الأساسي لنظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية، حيث يعبر عن التقلبات كاستجابة للاختلالات الخارجية التي تمثل الدورات الاقتصادية. وبينما احتلت الصدمات التكنولوجية الحقيقية الصدارة في معظم الكتابات، فإن هناك صدمات أخرى تتعلق بمعدل التبادل التجاري، والقطاع الحكومي، والنقود، وبالتالي فإن نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية لم تركز فقط على الصدمات الإنتاجية أو التكنولوجية. وقد أحرزت نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية قدراً كبيراً من التقدم من خلال إسهاماتها في دراسة النماذج الديناميكية، وقدمت الأساس لفهم الدورات الاقتصادية القائم على التحليل النظري.[2]

---

[1] Susanto Basu and Alan M. Taylor, **op.cit.**, PP. 64, 65.
[2] Charles I. Plosser, **op.cit.**, P. 71.

الفصل الثاني

الصدمات الخارجية التجارية في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

لقد أصبحت الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية الكلية إحدى الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي الدولي وبخاصة في ظل الآليات المالية والتجارة العالمية، وبالتالي فإن الحركات العكسية في معدلات التبادل التجاري أو أسعار السلع وتدفقات رأس المال تؤثر على الاستقرار والنمو في الدول النامية من خلال تأثيرها على التوظف والناتج والاستثمار وتوزيع الدخل في الدولة. وقد كان لصدمات معدل التبادل التجاري مثل ارتفاع أسعار البترول في السبعينيات والثمانينيات، وتقلب أسعار القطن، والتغيرات طويلة الأجل في سوق البن أثر قوي على الأداء الاقتصادي الكلي في عدد من الدول النامية، وهناك أقاليم عديدة في العالم لديها خبرات واسعة في التعامل مع الصدمات الخارجية، مثل دول جنوب شرق اسيا التي واجهت تقلبات عكسية في أسواق المال في التسعينيات، كما واجهت الدول الأفريقية تقلبات قصيرة وطويلة الأجل في أسعار السلع وبخاصة البترول.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الصدمات الخارجية التجارية في الدول الأفريقية، ومدى انفتاح الاقتصادات الأفريقية، والأسباب التي جعلت الدول الأفريقية أكثر عرضة للصدمات الخارجية، والقنوات التي تنتقل من خلالها هذه الصدمات إلى الدول الأفريقية، واثار هذه الصدمات على الاقتصادات الأفريقية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: الانفتاح التجاري في أفريقيا

المطلب الأول: قنوات اتصال اقتصادات الدول الأفريقية مع الاقتصاد العالمي

المطلب الثاني: الأزمة الآسيوية وأثرها على الدول الأفريقية

المبحث الثاني: الصدمات الخارجية التجارية في أفريقيا

المطلب الأول: صدمات معدل التبادل التجاري

المطلب الثاني: أثر الصدمات الخارجية التجارية على الدول الأفريقية

المبحث الأول: الانفتاح التجاري في أفريقيا

تعتبر فترة الثمانينيات حقبة الأزمات الاقتصادية للدول الأفريقية حيث ازداد تأثير البيئة الاقتصادية الدولية عليها في شكل انخفاض معدلات التبادل التجاري وحالة الكساد التي مرت بها الدول الصناعية وتزايد أعباء خدمة الدين، فقد تدهور الأداء الاقتصادي للدول الأفريقية، وانخفض الدخل الحقيقي، كما ارتبط انخفاض حجم التنمية بتدهور حجم التجارة الدولية، واستمرت الدول الأفريقية في الاعتماد وبكثافة على تصدير عدد محدود من السلع الأولية. وقد استجاب هيكل الإنتاج والتصدير لأفريقيا للتغيرات الأساسية في نمط الإنتاج والتجارة العالمية التي حدثت في السبعينيات، كما ساهمت السياسات التجارية وسعر الصرف في تدهور الأداء الاقتصادي، لذلك قام عدد من الدول الأفريقية في التسعينيات بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحرير التجاري وذلك بهدف إحراز تغيرات هيكلية ملحوظة في الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية، ووجه البنك الدولي 60٪ من قروض التعديل الهيكلي إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء. [1]

وقد تحدث عدد من الكتابات عن الأداء الاقتصادي الضعيف لأفريقيا، وهناك عديد من التفسيرات التي توضح أن هذا الأداء يرجع لعدد من الأسباب منها التاريخ الاستعماري، والاعتماد الشديد على السلع الأولية، والسياسات الاقتصادية المطبقة، وضعف الوضع المالي، والظروف الاجتماعية من الصراعات والحروب الأهلية، والظروف الاقتصادية، ومن الواضح أن النمو الاقتصادي

---

[1] Kirkpatrick Colin and John Weiss: "Trade Policy Reforms and Performance in Africa in The 1980s", **The Journal of Modern African Studies**, (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 33, No. 2, 1995), PP. 285, 286.

المحقق في منتصف التسعينيات لم يكن متواصلاً ومرتفعاً بالقدر الذي يمكن أفريقيا من القضاء على الفقر، فلا يزال هناك انخفاض في حجم الاستثمار، وجهود محدودة لتنويع الهيكل الإنتاجي وزيادة معدلات النمو، وبالتالي فإن أفريقيا تواجه عدداً من التحديات لرفع معدل النمو وتخفيض الفقر.[1]

ويعرض جدول رقم (1) بالملحق متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لدول أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة 1996 – 2005، ويتضح من بيانات الجدول أن دول أفريقيا تنقسم إلى أربع مجموعات؛ أولها الدول الأقل نموا (13 دولة) والتي تمثل 20٪ من سكان أفريقيا، وينحصر معدل النمو في هذه الدول ما بين – 2.4٪ في زيمبابوي و 2.8٪ في سوازيلاند، أما الدول بطيئة النمو (9 دول) والتي تمثل 16٪ من سكان أفريقيا فتنحصر معدلات النمو بها ما بين 3.1٪ في ساوتومي وبرنسيب و 4٪ في زامبيا، والدول متواصلة النمو (16 دولة) وتمثل 35٪ من سكان أفريقيا، وتنحصر معدلات النمو لهذه الدول ما بين 4.5٪ في الكاميرون و 8.4٪ في موزمبيق، ثم تأتي الدول المصدرة للبترول (7 دول) والتي تمثل 29٪ من سكان أفريقيا، وتنحصر معدلات النمو بها ما بين 1.7٪ في الجابون و 20.9٪ في غينيا بيساو.

ويعرض جدول رقم (2) بالملحق بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على مستوى العالم في الفترة 1990 – 2003، حيث يبلغ معدل نمو الناتج في أفريقيا 2.48٪، ويصل إلى 5.34٪ في جنوب اسيا، و 3.09٪ على مستوى العالم، كما يبلغ معدل نمو نصيب العامل من الناتج – 0.09٪ في أفريقيا، في حين يصل إلى 3.1٪ ، 1.88٪ في جنوب اسيا والعالم على الترتيب، ويبلغ معدل نمو نصيب

[1] S. Ibi Ajayi: "Globalization in Africa", **Journal of African Economies**, (Oxford: Oxford University Press, Vol. 12, Supplement 1, February 2003), PP. 120, 121.

العامل من رأس المال – 0.05٪ في أفريقيا، لكنه يصل إلى 1.29٪، 0.93٪ في جنوب اسيا والعالم على الترتيب، أما عن متوسط نصيب العامل من مستوى التعليم فيبلغ 0.40 في أفريقيا و 0.40، 0.27 في جنوب اسيا والعالم على الترتيب، وتبلغ الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج – 0.44 في أفريقيا، في حين تصل في جنوب اسيا والعالم إلى 1.38، 0.67 على الترتيب.

وقد بدأ صانعو القرار في أفريقيا ينادون باندماج الاقتصادات الأفريقية مع الاقتصاد العالمي، وذلك للاستفادة من توسع التجارة العالمية ومن مكاسب رأس المال الخاص لزيادة حجم الاستثمارات، وبالتالي معدلات النمو، حيث إن التكامل الاقتصادي سوف يحسن الأداء الاقتصادي، فعندما تتبع الدول الية تحرير التجارة وتنفتح أمام تدفقات رأس المال الدولي فإن النمو سوف يزداد، وبزيادة معدلات النمو الاقتصادي ينخفض الفقر ويتحسن مستوى المعيشة.[1]

لكن لا يمكن أن تستفيد أفريقيا من مكاسب العولمة في ظل معدلات الادخار المحلي المنخفضة، وانتشار الفقر، والاعتماد على السلع الأولية، لذا فعلى الدول الأفريقية أن تحاول الاستفادة من العولمة من خلال زيادة الموارد المتاحة للاستثمار، والتوسع في حجم الصادرات من السلع المصنعة، وبالتالي فإن أفريقيا تواجه عديداً من التحديات بمشاركتها في السوق العالمي. وقد أوضح Ajayi 2003 وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي عام 1997 أن زيادة انفتاح الاقتصادات في ظل روابط تجارية عميقة وتدفقات أكثر لرأس المال الخاص تعني أن المشاكل والأزمات التي قد تمر بها دولة من الدول سوف تنتقل وسريعا إلى باقي الدول، وبالتالي فلم يبق أمام هذه الاقتصادات إلا السياسات الاقتصادية والإصلاح الهيكلي. ويتعين على الدول الأفريقية تعظيم استفادتها من العولمة، وتقليل المخاطر والأزمات التي تنجم عنها، إذ إن الانفتاح له وجهان،

[1] لمزيد من التفصيل انظر أ.د. فرج عبد الفتاح فرج: الاقتصاد الأفريقي قضايا التكامل والتنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، ص ص 235 – 265.

وبالتالي فعلى الدولة أن تجعله قوة إيجابية لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن عليها أن تجعله جزءاً من استراتيجية التنمية.[1]

لقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملاً حيث ازدادت التدفقات المالية والتجارية بين الدول وبعضها، فالنصيب المتزايد للتجارة الدولية في الناتج العالمي يشير إلى أنه من المحتمل أن يكون للتجارة أثر أكبر على تقلبات الدورات الاقتصادية داخل وبين الدول، وبالتالي فإن فهم العوامل التي تؤدي لمثل هذا التقلب في التجارة الدولية على درجة كبيرة من الأهمية على عدد من المستويات، منها دراسة أثر هذه التقلبات على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهتها.[2]

ويعرض جدول رقم (3) بالملحق معدلات التبادل التجاري على مستوى العالم، والتي حققت تحسناً خلال الفترة 1993 – 2003 ثم انخفضت إلى 99.5 عام 2004. أما بالنسبة للدول النامية وآسيا فقد انخفضت معدلات التبادل التجاري بها منذ عام 2000 إلى أن وصلت إلى 95.9، 93.7 على الترتيب عام 2004، كما حققت أفريقيا تحسناً نسبياً في معدل التبادل التجاري خلال الفترة 1995 – 98، ثم انخفضت إلى 99.3 في عام 1999، ولكنها ارتفعت مرة أخرى منذ عام 2000 إلى أن وصلت إلى 102.1 عام 2002.

[1] S. Ibi Ajayi, **op.cit.**, PP. 122 - 124.

[2] Eswar S.Prasad: "International Trade and The Business Cycle", **The Economic Journal**, (Oxford: Blackwell Publishing Ltd, Vol. 109, No. 458, Oct. 1999), P. 588.

المطلب الأول: قنوات اتصال اقتصادات الدول الأفريقية مع الاقتصاد العالمي

أولاً: التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية أول قناة تتعرض من خلالها معظم الدول لآثار الاندماج مع الاقتصاد العالمي، فبالرغم من ازدياد حجم التجارة العالمية منذ السبعينيات، إلا أن تركيز أفريقيا على تجارة السلع الأولية وعلى عدد محدود من السلع ترتب عليه انخفاض نصيبها في التجارة العالمية كنتيجة لصغر نصيبها في الناتج العالمي، إذ إن هيكل الصادرات العالمية هو انعكاس لخصائص هيكل الاقتصاد العالمي.[1]

وقد بلغ متوسط نصيب أفريقيا من إجمالي الصادرات والواردات العالمية 5.3٪، 5٪ على الترتيب في الفترة 1960 – 69، ثم انخفض نصيبها بنسبة 1٪ في السبعينيات، وخلال الفترة 1991 – 98 بلغ متوسط نصيب أفريقيا من الصادرات والواردات 2.3٪، 2.2٪ على الترتيب، كما انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأساسية في الفترة من 1995 – 98. أما بالنسبة للوضع التنافسي للصادرات الأفريقية فقد انخفض بالنسبة لأغلب السلع مثل الكاكاو، البن، القطن، وبلغ نصيب أفريقيا في السوق العالمي للكاكاو 80٪ في السبعينيات، ثم انخفض إلى 60٪ في عام 1993. أما نصيب اسيا في السوق العالمي للكاكاو فقد ارتفع من صفر في السبعينيات إلى 20٪ في عام 1993. أما عن نصيب أفريقيا في التجارة العالمية فقد انخفض من 4٪ في عام 1980 إلى أقل من 2٪ في نهاية عام 1999.[2]

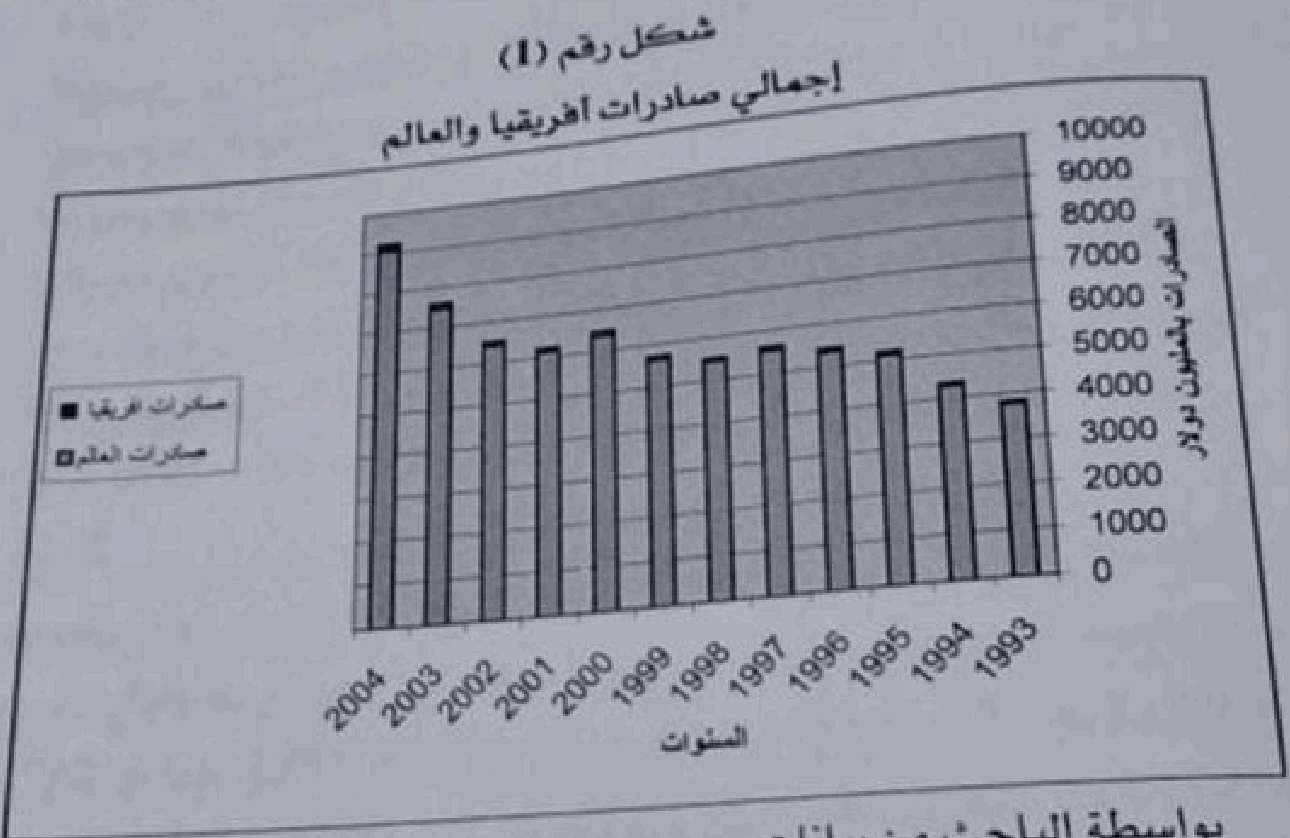
---

[1] S. Ibi Ajayi, **op.cit.**, P. 125.
[2] **Ibid.**, P. 126.

ويعرض الشكل التالي صادرات أفريقيا والعالم في الفترة 1993 – 2004، كما يعرض جدول رقم (15) بالملحق صادرات الدول الأفريقية كنسبة من إجمالي صادرات أفريقيا، وصادرات أفريقيا كنسبة من إجمالي صادرات العالم.

شكل رقم (1)

إجمالي صادرات أفريقيا والعالم



بواسطة الباحث من بيانات

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 80.

ويتضح من الشكل البياني السابق وجدول رقم (15) بالملحق أن نصيب أفريقيا من إجمالي الصادرات العالمية مر بحالة من التذبذب، فقد انخفض في الفترة 1993 – 95، ثم بدأ في الارتفاع عام 1996 ليصل إلى 2٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وانخفض عام 1998، ثم عاود الارتفاع منذ عام 1999 ليصل إلى 2.17٪ عام 2004.

وقد تأثر الأداء الاقتصادي والتصديري لأفريقيا بالقيود التجارية التي اتبعتها، وبطء معدلات نمو متوسط دخل الفرد، وارتفاع تكاليف النقل، والمسافة بين الأسواق الرئيسية. وبالرغم من التقدم الذي حققته الدول الأفريقية نحو تحرير التجارة منذ التسعينيات، إلا أنها تعتبر من أكثر الدول حماية وتطبيقاً للقيود التجارية من غيرها من الشركاء والمنافسين التجاريين، حيث ترتفع التعريفة الجمركية الأفريقية عن غيرها من الدول على مستوى العالم بنسبة 20٪ [1]

ويعرض جدول رقم (4) بالملحق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتضح من بيانات الجدول ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى مستوى القارة عموماً، حيث بلغ خلال الفترة 1980 - 89 حوالي 1.8٪، 2.6٪ على الترتيب، وارتفع إلى 2.4٪، 2.7٪ على الترتيب في الفترة 1990 - 99، ثم ارتفع إلى 4٪، 4.1٪ على الترتيب خلال الفترة 2000 - 2004.

ويعرض جدول رقم (5) بالملحق متوسط دخل الفرد السنوي، ويتضح من بيانات الجدول انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي في دول أفريقيا جنوب الصحراء من 576$ في الفترة 1980 - 89 إلى 534$ في الفترة 1990 - 99، ثم إلى 506$ في الفترة 2000 - 2004، أما على مستوى القارة ككل فقد بلغ 716$ في الفترة 1980 - 89، ثم انخفض إلى 692$ في الفترة 1990 - 99، لكنه عاود الارتفاع إلى 709$ في الفترة 2000 - 2004.

وتوضح دراسة Collier and Gunning 1999 أن أحد تفسيرات الأداء الاقتصادي المحدود في أفريقيا منذ السبعينيات وحتى التسعينيات هو السياسات التي حدت من الانفتاح التجاري الخارجي، وتستشهد الدراسة بتضاعف معدلات النمو الاقتصادي وتحسن الأداء الاقتصادي في أفريقيا في منتصف التسعينيات،

[1] S. Ibi Ajayi, op.cit., PP. 126, 127.

كما أخذ عدد من دولها مثل أوغندة، كوت ديفوار، إثيوبيا، موزمبيق، في النمو بسرعة كبيرة، واقترن هذا التحسن ببعض التغيرات على مستوى السياسات الاقتصادية المطبقة، فقد حدث تحسن في السياسات التجارية والمالية وسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري.[1]

وقد أوضحت دراسة Easterly 2001 وفقا لدراسة قام بها صندوق النقد الدولي IMF عن التحرير التجاري في الدول على مستوى العالم، أن هناك أكثر من 75٪ من الدول الأفريقية اتبعت آلية التجارة المقيدة Restrictive Trade Regime في بداية التسعينيات، ولم تتبن أية دولة آلية الانفتاح التجاري Open Trade Regime، ومع جهود تحرير التجارة المكثفة وصلت نسبة الدول التي تتبع آلية التجارة المقيدة في أفريقيا إلى 28٪، ودول الانفتاح التجاري إلى 40٪ في نهاية عام 1998.[2]

ويعرض جدول رقم (6) بالملحق متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصادرات في دول أفريقيا جنوب الصحراء صفراً في الفترة 1980 – 89، لكنه ارتفع إلى 5٪ في الفترة 1990 – 99، ثم انخفض إلى 3.7٪ في الفترة 2000 – 2004، أما على مستوى القارة فقد بلغ 0.9٪ خلال الفترة الأولى، ثم ارتفع إلى 4.6٪ خلال الفترة الثانية، لكنه انخفض إلى 3.9٪ خلال الفترة الثالثة. وعن متوسط معدل النمو السنوي للواردات فقد بلغ بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء 8.4٪ في الفترة الأولى، ثم انخفض إلى 5.2٪ في الفترة الثانية، لكنه ارتفع إلى 8.6٪ في الفترة

[1] Paul Collier and Jan Willem Gunning: "Why Has Africa Grown Slowly?", **The Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 13, No. 3, Summer 1999), PP. 19, 20.

[2] William Easterly: "The Lost Decades: Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform 1980 -1998", **Journal of Economic Growth**, (Netherlands: Kluwer Academic Publishers, No. 6, June 2001), P. 140.

الثالثة، وبالنسبة لأفريقيا ككل فقد ارتفع من 4.2٪ في الفترة الأولى إلى 4.8٪ في الفترة الثانية، ثم إلى 7.1٪ في الفترة الثالثة.

ثانياً: تدفق رأس المال

على مستوى تدفق رأس المال، من المتوقع أن تكون أفريقيا أكثر اندماجاً في السوق العالمي؛ إذ إن نسبة كبيرة من ثروة أفريقيا خارجها، وبالرغم من تزايد تدفقات رأس المال الخاص على المستوى العالمي فإن أفريقيا لم تكن أحد المستفيدين، فقد ارتفع تدفق رأس المال الخاص للدول الأفريقية، ولكن بمعدل يقل عن غيرها من الدول النامية، حيث لم تكن أفريقيا قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية الكافية بالرغم من أن معدل العائد على الاستثمار في أفريقيا يفوق غيرها من الدول النامية، حيث يتراوح صافي معدل العائد على الاستثمار فيها ما بين 20 – 30٪، في حين يصل إلى 16 – 18٪ في الدول النامية في التسعينيات، إلا أن أفريقيا فشلت في جذب استثمار أجنبي كاف بسبب تدهور النشاط الاقتصادي والسياسي، وضعف البنية الأساسية، وغياب إطار قانوني وتشريعي مناسب.[1]

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment FDI أفضل صور تدفق رأس المال الخاص لأفريقيا؛ لأنه يستطيع أن يتعامل مع اثنين من المشاكل الرئيسية بالقارة، وهما فجوة الادخار وعجز التكنولوجيا والمهارات.[2] وقد ارتفع نصيب الدول النامية من FDI، ولكن نصيب أفريقيا ظل محدوداً إذ بلغ 3٪ من إجمالي الاستثمارات في التسعينيات، كما تركز في عدد محدود من الدول يصل إلى 20 دولة، تستحوذ خمس دول منها على ثلثي تدفق FDI إلى أفريقيا، وهي أنجولا، مصر، المغرب، نيجريا، تونس. وغالباً ما يتجه

---

[1] S. Ibi Ajayi, op.cit., P. 129.

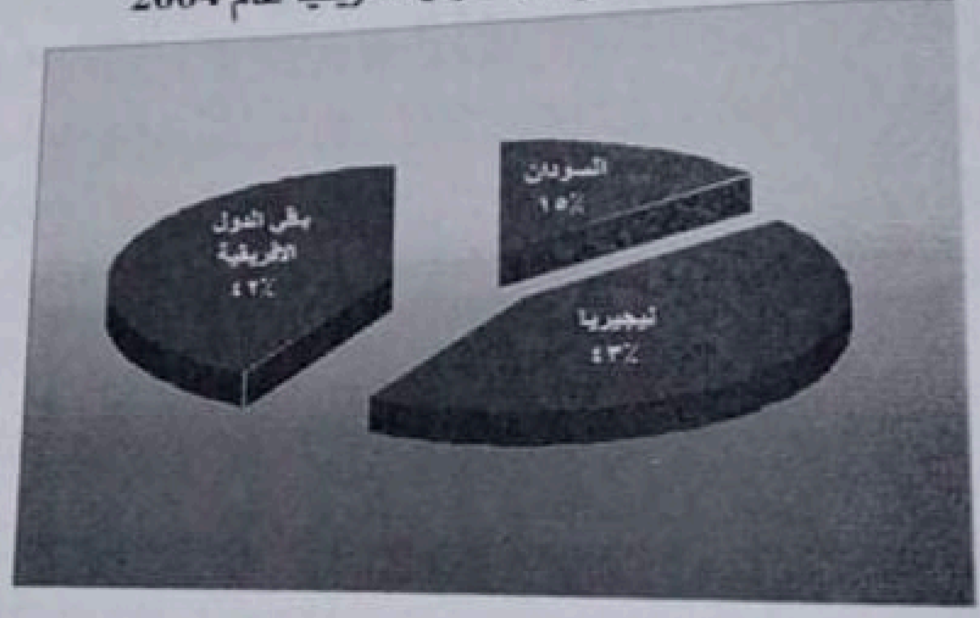
[2] لمزيد من التفصيل انظر أ.د. فرج عبد الفتاح فرج: الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص ص 155 – 221.

FDI إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية، إلا أن الملاحظ هو ارتفاع المخاطر في أفريقيا، حيث تختلف هذه المخاطر من دولة لأخرى داخل القارة، ولكنها بلغت في المتوسط 30 عام 1980، 21 عام 1995 مما يجعل أفريقيا أكثر المناطق مخاطرة على مستوى العالم، ولذلك يتعين على الدول الأفريقية زيادة معدلات الادخار المحلي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنح الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ويعرض الشكل التالي قدرة بعض الدول الأفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم (2)

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا عام 2004



بواسطة الباحث من بيانات

Source: **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington D.C.: The World Bank, 2005), P. 7.

[1] S. Ibi Ajayi, **op.cit.**, PP. 130, 131.

ويتضح من الشكل البياني أن نيجيريا تستحوز على 43٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يأتي إلى أفريقيا، أي ما يعادل 4409 ملايين دولار، وتحصل السودان على 1481 مليون دولار، أي 15٪ من إجمالي FDI في أفريقيا، في حين تحصل باقي الدول الأفريقية على 42٪، وهو ما يعادل 4227 مليون دولار.

ويعرض جدول رقم (7) بالملحق اتجاهات اندماج الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول مع الاقتصاد العالمي من خلال نسبة تجارة السلع والاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product GDP: فقد ارتفعت نسبة تجارة السلع من GDP في دول أفريقيا جنوب الصحراء من 42.4٪ عام 1990 إلى 52.7٪ عام 2003، وبلغت هذه النسبة في الدول محدودة الدخل 24.6٪ عام 1990، ثم ارتفعت إلى 34.9٪ عام 2003. أما عن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP، فقد ارتفعت من 0.1٪ عام 1990 إلى 1.9٪ عام 2003 في دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما ارتفعت من 0.4٪ إلى 1.5٪ في الدول محدودة الدخل، لكنها ارتفعت في دول شرق آسيا والباسيفيك من 1.7٪ إلى 3.9٪.

ثالثاً: الهجرة الخارجية

لقد اتجه عدد من العمال الأفارقة المهرة للهجرة إلى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، والسعودية، حيث يمثل انخفاض الأداء الاقتصادي، وتدهور البنية الأساسية، والحروب والصراعات الأهلية في أفريقيا عامل طرد لهؤلاء العمال، في الوقت الذي تمثل فيه الهجرة المؤقتة لبلد آخر عدداً من المزايا منها:-

1- التحويلات التي يرسلها العاملون بالخارج

2- التفاعل مع خبرات الدول الأكثر تقدماً

إذ تعتبر الهجرة مصدراً مهماً للعلاقات الدولية لتدعيم الروابط بين المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال المحليين.[1]

وقد حققت دول أفريقيا جنوب الصحراء أداءً اقتصادياً ضعيفاً في الثمانينيات، ووصف النظام الحكومي بالتدخل والسيطرة القوية، إلا أنه لم يستطع رفع معدل نمو GDP، وتحسين مستوى معيشة أغلب السكان، حيث تعرضت الاقتصادات لحالة من التقلب، وصدمات عرض داخلية، وصدمات خارجية بسبب تغيرات ظروف السوق العالمي. وبالرغم من أن قيود التجارة المفروضة من قبل دول أفريقيا جنوب الصحراء حدت من انفتاح هذه الاقتصادات، إلا أنها لم تستطع حماية الاقتصادات الأفريقية من اثار الصدمات الخارجية.[2]

وهناك عدد من الأسئلة التي تثار في هذا الإطار، هل تستطيع أفريقيا أن تنعزل عن الاقتصاد العالمي؟ هل تندمج أفريقيا مع الاقتصاد العالمي؟ ما هي المخاطر التي تنجم عن العولمة؟ كيف يمكن تقليل هذه المخاطر في أفريقيا؟ ما هي المزايا والعيوب التي تترتب على الاندماج مع الاقتصاد العالمي؟ هل هناك دروس مهمة يمكن لأفريقيا أن تستفيد بها من الأزمة الآسيوية؟ وما هي السياسات التي تجعل أفريقيا تستفيد من العولمة؟

رابعاً: اندماج أفريقيا مع السوق العالمي

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه أفريقيا هو ليس مجرد اندماجها مع الاقتصاد العالمي وإنما تحديد شكل هذا الاندماج، إذ يمكن أن تستفيد أفريقيا من العولمة إذا استطاعت أن تحقق مزايا قنوات العولمة المتمثلة في التجارة الدولية، وتدفق رأس المال، والهجرة الخارجية. ووفقا للسياسات الحالية التي

[1] S. Ibi Ajayi, **op.cit.**, P. 132.

[2] Jorn Rattso and Ragnar Torvik: "Economic Openness, Trade Restrictions and External Shocks: Modeling Short Run Effects in Sub-Saharan Africa", **Economic Modeling**, (Oxford: Elsevier Science B.V., Vol. 15, Issue 2, April 1998), P. 257.

تتبعها أفريقيا فإن المكاسب التي ستحصل عليها من العولمة بسيطة، لذا يتعين على الدول الأفريقية تنويع هيكل الصادرات، والتوسع في إنتاج السلع المصنعة، وجذب رأس المال الأجنبي الذي يأتي بأفكار جديدة وتكنولوجيا حديثة، وزيادة معدلات النمو لاقتصادي، واتباع آلية تحرير التجارة.[1]

إن الهدف الرئيسي لأفريقيا هو تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، فهو الذي يمكنه تخفيض الفقر في أفريقيا، ولكن هل تستطيع آلية تحرير التجارة أن تحقق للاقتصاد معدل نمو متواصل ومرتفع؟ حيث يشير الواقع العملي إلى أن الدول التي استطاعت أن تحقق معدل نمو مرتفع منذ منتصف السبعينيات ليس فقط هي الدول التي استثمرت نسبة مرتفعة من GDP، ولكن أيضا التي حققت استقراراً اقتصادياً، كما أن العلاقة بين معدلات النمو ومؤشرات الانفتاح ضعيفة، حيث يركز صانعو القرار على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، والاستقرار الاقتصادي، والموارد البشرية، والحكومة الرشيدة.[2]

لقد أوضح Rodrik 1999 أن الانفتاح يمكن أن يحقق مزايا غير مباشرة للدول الفقيرة في شكل نقل الأفكار والتكنولوجيا من الدول الغنية إليها، وتحقيق فائض في النقد الأجنبي، مما يساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية إذا استطاعت أن تطبق السياسات والتشريعات المحلية المناسبة، وبالتالي فعلى الدول الأفريقية تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لجعل اقتصاداتها أقل عرضة لتقلبات الاستثمار وتدفق رأس المال، إذ إن النمو الاقتصادي وتكامل أفريقيا مع الاقتصاد العالمي يعتمد على السياسات المحلية الأفريقية، وأيضا السياسات الدولية التنموية.[3]

---

[1] S. Ibi Ajayi, op.cit., P. 139.
[2] Ibid., PP. 139, 140
[3] S. Ibi Ajayi, op.cit., PP. 139, 140.

1- التجارة الدولية

على الدول الأفريقية اتخاذ بعض الإجراءات لتحرير التجارة، وهذا يتضمن إزالة القيود التجارية، وتبني آليات ملائمة لسعر الصرف، هذا بالإضافة إلى تنويع الصادرات بدلا من الاعتماد على تصدير السلع الأولية، وزيادة الإنتاج الصناعي. ويعتبر القطاع الصناعي المفتاح الرئيسي للمساهمة الفعالة للاقتصادات الأفريقية في السوق العالمي على أساس تنافسي، وحيث إن القطاعات الصناعية في أفريقيا غير تنافسية، فعلى الدول الأفريقية تنمية القطاع التصنيعي والاتجاه إلى تصدير السلع المصنعة إذا أرادت أن تستفيد من الاقتصاد العالمي، لكن هذه المهمة ليست سهلة؛ لأن السبب في ضعف القطاع الصناعي ومحدودية حجمه في أفريقيا هو ارتفاع تكاليف النقل، وضعف نظام الاتصالات، وبالتالي فإن العولمة مع تخفيض تكاليف النقل سوف تجذب تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول الأفريقية، وتخلق ميزة نسبية للسلع المصنعة. وفي ظل محدودية حجم السوق الأفريقي فعلى الدول الأفريقية أن تدرك الفرص والإمكانيات في التكامل الإقليمي، فزيادة التجارة الإقليمية تعتبر وسيلة للتغلب على قيود صغر حجم الأسواق، كما تعتبر الخطوة الأولى تجاه الاندماج مع السوق العالمي، حيث إنها ستسمح للمشروعات أن تكتسب الخبرة للتنافس في الأسواق الدولية.[1]

2- تدفق رأس المال

إن أفريقيا في احتياج لجذب تدفقات رأس المال من أجل التنمية، وبالتالي فعلى الدول الأفريقية اتخاذ الوسائل والسياسات المختلفة لتشجيع وجذب FDI، وقد يحدث ذلك من خلال تحرير قوانين الاستثمار، وتقديم الحوافز المالية، وإزالة

[1] Ibid., P. 140.

القيود على تحويلات الأرباح، وتدعيم النظام المالي والقطاع المصرفي، وتطوير أسواق راس المال.[1]

3- هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيض معدل التضخم والعجز المالي، واستقرار سعر الصرف وأسعار الفائدة، والاستثمار في رأس المال البشري وزيادة معدلات التعليم، وتطوير البنية الأساسية، ووجود حكومات رشيدة، وتنمية القطاع الخاص من خلال تطبيق عملية الخصخصة التي تعتبر بمثابة حقن الاقتصاد برأس المال الأجنبي وجذب التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى تخفيض حجم الديون الخارجية، إذ إن عبء الدين الخارجي يؤثر عكسيا على الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادرات الدول الأفريقية.[2]

ويوضح الشكل البياني التالي مدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية.

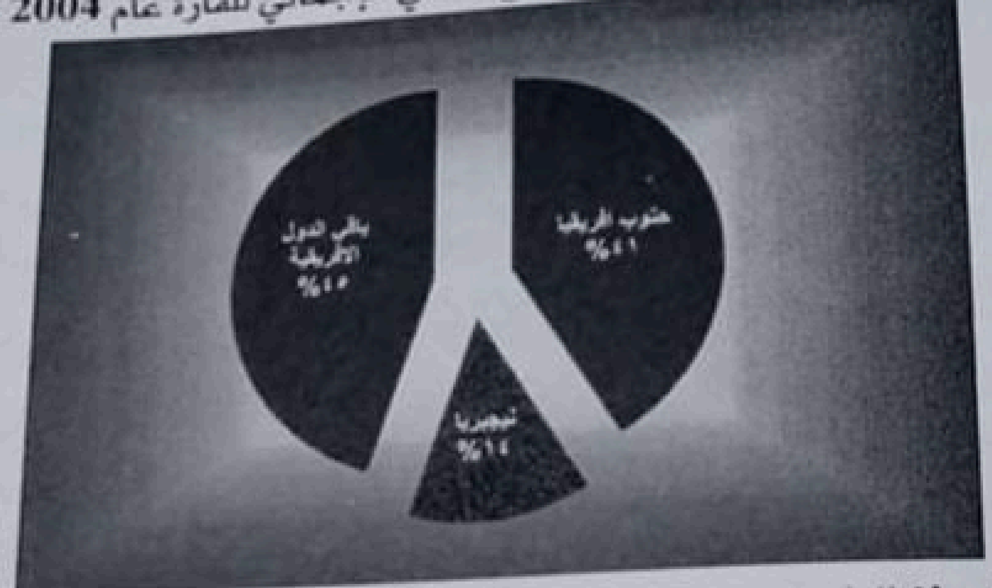
---

[1] Ibid., PP. 141, 142.

[2] S. Ibi Ajayi, op.cit., PP. 143, 144.

شكل رقم (3)

مساهمة الدول الأفريقية في الناتج المحلي الإجمالي للقارة عام **2004**



بواسطة الباحث من بيانات

Source: **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington D.C.:
The World Bank, 2005), P. 6 .

ويتضح من الشكل السابق أن هناك تركزاً في مساهمة الدول الأفريقية في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، حيث تساهم جنوب أفريقيا بحوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القارة، وهو ما يتساوى تقريبا مع مساهمة باقي الدول الأفريقية.

المطلب الثاني: الأزمة الأسيوية وأثرها على الدول الأفريقية

تتعدد الأزمات الاقتصادية من حيث طبيعتها وأسبابها وكثافتها، فقد ارتفعت أسعار البترول في الثمانينيات، هذا بالإضافة إلى زيادة حجم الاستدانة الدولية وأزمة المديونية الخارجية، كذلك تعرض عدد كبير من دول العالم لمجموعة من الأزمات والصدمات في منتصف وأواخر التسعينيات مثل أزمة المكسيك 1995، ودول شرق اسيا 1997/98، وروسيا 1998، والبرازيل 1999، ولم تكن تلك

الصدمات متماثلة، ولكن هناك عناصر مشتركة تجمع فيما بينها مثل زيادة عجز ميزان المدفوعات، وارتفاع العجز المالي، وانخفاض تدفق رأس المال، فلجأت هذه الدول إلى تخفيض نفقاتها، وتحويل الطلب المحلي على السلع غير التجارية والإنتاج إلى السلع التجارية، وتطبيق سياسات نقدية ومالية مقيدة مما أدى إلى حالة من الكساد، كما أن تحويل النفقات كان مصحوباً بتخفيض قيمة العملة مما أثر على الطلب الكلي.[1]

وتختلف أزمة دول شرق اسيا عام 98/1997 عن غيرها من الأزمات التي أثرت على الدول النامية، وعلى خلاف ما حدث في أزمة أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، فهي لا تعكس صدمات أسعار السلع أو تغيرات حادة في أسعار الفائدة العالمية أو اختلالات مالية وصدمات تضخمية، حيث نتجت عن حجم كبير من المديونية الخارجية من قبل القطاع الخاص والحكومي لأغراض تمويل الاستثمارات.[2]

وقد بدأت أزمة اقتصادات دول جنوب شرق أسيا في تايلاند في منتصف عام 1997، وسريعاً ما انتشرت فى آندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، مما أدى إلى تخفيض سعر صرف العملة، وانخفاض أسعار الأصول، وبالتالي إلى مزيد من الضغوط على اقتصادات تلك الدول. أما المرحلة الثانية من الأزمة الآسيوية فبدأت في هونج كونج في سبتمبر 1997، وأدت إلى أزمة السوق المالية للدولة Hang Seng Stock Exchange والتي انتقلت إلى البورصات العالمية الرئيسية. وقد جذبت أزمة دول شرق اسيا عام 98/1997 العديد من الاقتصاديين لدراسة

---

[1] Francisco Ferreira, Geovani Prennushi and Marti Ravallio: "Protecting The Poor From Macroeconomic Shocks", **World Bank Policy Research Working Paper**, (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 2160, August 1999), PP. 1, 2.

[2] Warwick McKibbin and Will Martin: "The East Asian Crisis: Investigating Causes and Policy Responses", **World Bank Policy Research Working Paper**, (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 2172, 1999), PP. 1, 2.

أسبابها وآثارها، وبالرغم من اختلاف أعراض الأزمة بين الدول، إلا أن ما كان شائعاً بينها هو انخفاض قيمة العملة، وانخفاض أسعار الأصول، مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي الحقيقي. ويتضح أن المرحلة الأولى من الأزمة لم يكن لها تأثير عكسي ملحوظ على اقتصادات الجنوب الأفريقي، فقد سجلت جنوب أفريقيا تدفق الاستثمار الأجنبي في شكل أسهم وسندات وصلت إلى أربعة بلايين راند في سبتمبر 1997. أما المرحلة الثانية فكان لها تأثير أكبر على منطقة الجنوب الأفريقي، ونتج عنها ارتفاع أسعار الفائدة، مما جعل المستثمرين يتجهون إلى بيع الأسهم، ليمر أكبر أسواق الأسهم الأفريقية وهو بورصة Johannesburg بأزمة في أكتوبر 1997، إذ بلغ صافي مبيعات السندات من غير المقيمين 5.3 بليون راند، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عوائد السندات وانخفاض حاد في أسعارها. وقد ركز معظم الدراسات التحليلية عن الأزمة الآسيوية على تأثيرها إما على دول شرق اسيا أو الدول المتقدمة، باستثناء بعض الدراسات التي بحثت في تأثير الأزمة المالية الآسيوية على جنوب أفريقيا خصوصاً، ودول أفريقيا جنوب الصحراء عموماً.[1]

وبالرغم من أن أسباب الأزمة معقدة جدا إلا أن هناك سببين رئيسين لها:-

1- التدفق الشديد في رأس المال قصير الأجل، والارتفاع المستمر للدولار الأمريكي. وفي ظل ارتباط العملات الوطنية لعدد كبير من الدول بالدولار، فقد أدى ذلك إلى جعل العملة مقومة بأكثر من قيمتها Overvalued، هذا بالإضافة إلى معدلات النمو المرتفعة، والطلب الشديد على الواردات، مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري.

[1] Mahinda Siriwardana and Brain Dollery: "The Impact of The Asian Economic Crisis on Southern African Economies", **African Development Review**, (Oxford: Blackwell, African Development Bank, Vol. 14, No. 2, Dec. 2002), P. 277.

معدلات النمو السريعة التي جعلت البنوك المحلية تستدين من الخارج

2- وتقرض هذه الأموال إلى المستثمرين المحليين، وغالبا ما كان الإقراض في مشروعات على درجة كبيرة من المخاطرة، وبدات المشكلة بالظهور في تايلاند، وتوقع الجميع تخفيض قيمة العملة، واتجه المستثمرون لرد قروضهم وبيع الأصول مما زاد من حدة الأزمة.[1]

ويتمثل تأثير الأزمة على اقتصادات الجنوب الأفريقي فيما يلي:-

1- لم تتأثر تنافسية قطاع صادرات الجنوب الأفريقي بشكل مباشر حيث إن 60٪ من صادرات دول شرق اسيا كانت إلكترونيات، وسلعاً مصنعة.

2- المكون التجاري في الجنوب الأفريقي والشركاء التجاريين، فبالرغم من أن حوالي 25٪ من صادرات جنوب أفريقيا ماعدا الذهب تباع لاسيا، إلا أن 2٪ فقط تذهب إلى الدول صاحبة الأزمة، كما أن الواردات من هذه الدول تمثل 3٪ من واردات جنوب أفريقيا.

3- لقد أثرت الأزمة الآسيوية على أسعار السلع الدولية، كما أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على السلع، مما أثر على حصيلة صادرات دول الجنوب الأفريقي.

4- وكان هناك أثر طويل الأجل لهذه الأزمة على اقتصادات الجنوب الأفريقي، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الخصوص هناك عاملان رئيسيان:-

أ- أن ماليزيا وكوريا الجنوبية لديهما استثمارات رئيسية في جنوب أفريقيا، وأن هذه الأزمة أدت إلى حدوث كساد مما خفض من حجم استثماراتهما عموماً، وفي جنوب أفريقيا خصوصاً.

[1] Ibid., P. 278.

ب- كما أن عدداً من الدول مثل ألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة أصبحوا أكثر خوفاً من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة ومنها جنوب أفريقيا.[1]

وقد أوضحت دراسة Hussain et al. 1999 أن أثر الأزمة انتقل إلى الدول الأفريقية من خلال انخفاض أسعار الصادرات وحجمها، حيث تسببت الأزمة في خفض الطلب على السلع الأولية، وخفض أسعار السلع، حيث إن السلع التي عانت من انخفاض حاد في أسعارها إما أنها سلع مهمة جدا مثل البترول، أو سلع تعرض من خلال الدول الآسيوية مثل النحاس. وقد عانت الدول الأفريقية المصدرة للبترول من اختلالات حادة في معدلات التبادل التجاري، فقد انخفض حجم الصادرات بنسبة 9.5٪ في عام 98/1997، مما نتج عنه انخفاض سعر الصادرات بنسبة 7٪، وحجم الصادرات بنسبة 2.5٪، كما أوضحت الدراسة أن الأزمة أدت إلى انخفاض معدل النمو في أفريقيا بنسبة 1.2٪، وتقدر الخسائر بحوالي 6.2 بليون دولار، أي أكثر من متوسط تدفق FDI إلى القارة بحوالي بليوني دولار.[2]

وفي دراسة Siriwardana and Dollery 2002 عن اثار الأزمة الآسيوية على اقتصادات الجنوب الأفريقي، اتضح من النتائج أن تأثير الأزمة الآسيوية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول الأفريقية تمثل فيما يلي:-

أن الامتصاص المحلي الحقيقي كان أكبر من الزيادة في GDP الحقيقي، مما أدى إلى اختلال صافي حجم التجارة ونسبة الميزان التجاري إلى GDP، أما

[1] Mahinda Siriwardana and Brain Dollery, **op.cit.**, PP. 278 - 280.
[2] M. Nureldin Hussain, Kupukile Mlambo and Temitope Oshikoya: "Global Financial Crisis: An African Perspective", **African Development Review**, (Oxford: Blackwell, African Development Bank, Vol. 11, No. 2, Dec. 1999), PP. 199, 200.

بالنسبة لتأثير الأزمة على الناتج والتوظف، فأوضحت الدراسة أن تخفيض قيمة العملة في الدول الأفريقية كان له تأثير مباشر على القطاعات التجارية، حيث إن رفع سعر الصرف أدى إلى انتقال الموارد المحلية إلى القطاعات غير التجارية، واستفاد قطاع الإنشاء والتعمير في جنوب أفريقيا بشكل ملحوظ من ذلك حيث إن معظم الموارد انتقلت إلى أنشطة البناء مما أدى إلى زيادة الناتج والتوظف في هذا القطاع. أما عن تأثير الأزمة على النشاط التجاري فقد أدت السلع الرخيصة من دول جنوب شرق اسيا نتيجة الأزمة إلى زيادة حجم واردات الدول الأفريقية وخصوصاً جنوب أفريقيا، كما أن الارتفاع النسبي لسعر صرف الراند أمام العملات الأخرى في بداية الأزمة أدى إلى خفض الصادرات إلى دول الأزمة. وعن حجم الصادرات من الدول الأفريقية إلى دول جنوب شرق اسيا، نلحظ انخفاض صادرات الدول الأفريقية إلى دول الأزمة، ويمكن تفسير هذا الانخفاض من خلال ما يلي:-

1- أن خفض قيمة العملة في دول الأزمة أدى إلى انخفاض الواردات السلعية والخدمية من دول الجنوب الأفريقي.

2- انخفاض الدخل الحقيقي في دول الأزمة أدى إلى انخفاض الاستهلاك المحلي في هذه الدول.[1]

وتتشابه هذه النتائج مع ما توصل إليه Hussain et al. 1999، حيث تمثل تأثير الأزمة على البلدان الأفريقية في انخفاض حجم وأسعار الصادرات. ويتضح من هذه النتائج أن دول الجنوب الأفريقي كانت إلى حد ما قليلة التأثر بالأزمة الآسيوية، وذلك لأنها اقتصادات محدودة، كما أن علاقتها ضعيفة نسبيا بدول شرق اسيا.[2]

---

[1] Mahinda Siriwardana and Brain Dollery, **op.cit.**, PP. 281 - 288.

[2] **Ibid.**, P. 289.

وقد امتدت آثار الأزمة المالية في شرق أسيا خارج الإقليم حيث وضعت النظام المالي العالمي تحت ضغط شديد. وهناك عدد من الدروس المستفادة من الأزمة حتى تتجنب الدول الأفريقية مثل هذا الموقف، وتتمثل هذه الدروس فيما يلي:-

1- ضرورة ترشيد اللجوء إلى الاستدانة الدولية.

2- لابد من توافر شروط مناسبة عند الاستدانة الدولية، وفي ظل عدم توافر هذه الشروط فإن هذه الاستدانة الخارجية ستؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

3- إن التدفقات الرأسمالية ساهمت في حدوث هذه الأزمة، وبالتالي فإن ضوابط النقد Exchange Control تعتبر استراتيجية ضرورية لتجنب الأزمات المستقبلية.

4- إن آلية سعر الصرف الثابت تعتبر استراتيجية غير مناسبة للاقتصادات الناشئة، وتؤدي إلى حدوث مثل هذه الأزمات المالية.

5- تحرير القطاع المالي.

6- تطبيق سياسات خاصة بالبنك المركزي بحيث تكون مسئوليته الرئيسية تحقيق استقرار السياسة النقدية من خلال استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف.[1]

المبحث الثاني: الصدمات الخارجية التجارية في أفريقيا

تعكس معدلات النمو المحدودة في دول أفريقيا جنوب الصحراء منذ الثمانينيات المشاكل المتعلقة بالعوامل الاقتصادية والمؤسسية، والتي تتضمن عجز تدفق الموارد، وانخفاض مستوى رأس المال البشري، وضعف الإطار المؤسسي والإداري والتشريعي، والسياسات المالية والهيكلية التي تمر بحالة من حالات الاختلال.

[1] Fredric Mishkin: "Lessons from The Asian Crisis", **NBER Working Papers Series**, (Cambridge: National Bureau of Economic Research NBER, WP. No. 7012, 1999), P. 22.

وقد اشتركت هذه العوامل مع الظروف الخارجية المعاكسة مثل الانخفاض الملحوظ في معدل التبادل التجاري في خفض معدل النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية.

وسنتعرف من خلال هذا المبحث على شكل الصدمات الخارجية التجارية واثارها المختلفة على الدول الأفريقية.

ويمكن حصر أكثر الصدمات الخارجية أهمية بالنسبة للدول الأفريقية فيما يلي:-

1- التغيرات في حصيلة الصادرات

حيث يعتمد عديد من الدول الأفريقية وبكثافة على عدد قليل من السلع مثل الكاكاو، والبن، والنحاس في متحصلات النقد الأجنبي، وقد تأتي الصدمات من تغيرات غير متوقعة في الأسعار نتيجة التغيرات في ظروف العرض أو الطلب على السلع، إذ إن حالات التضخم والكساد العالمي تؤثر على مستوى الطلب على السلع سواء بالإيجاب أو السلب.

2- التغيرات في أسعار الواردات الرئيسية

عندما ارتفعت أسعار البترول بشكل حاد في السبعينيات والثمانينيات أدى ذلك إلى انخفاض الدخل الحقيقي للعديد من الدول الأفريقية المستوردة للبترول.

3- التغيرات في تكلفة الاقتراض الأجنبي

هناك عديد من الدول الأفريقية يعتمد وبكثافة على الديون الخارجية، لذا فإن التغير في سعر الفائدة في أسواق رأس المال العالمية يعتبر صدمة خارجية مهمة، وعندما ترتفع تكلفة الاقتراض تؤثر على تكلفة القروض الجديدة، وأيضا على خدمة الدين.[1]

---

[1] لمزيد من التفصيل انظر

Garcille L. Kaminsky and Carmen M. Rienhart: "The Twin Crisis: The Causes of Banking and Balance of Payment Problems", **American Economic Review**, (Broadway: American Economic Association, Vol. 89, No. 3, June 1999), PP. 471 – 473.

4- التغيرات في مدى توافر الائتمان الأجنبي

لقد انخفضت رغبة البنوك التجارية العالمية عام 1982 في إقراض عديد من الدول الأفريقية نتيجة أزمة المديونية الخارجية التي حدت من قدرة هذه الدول على الحصول على التمويل الأجنبي.

5- التغيرات في حجم المنح الأجنبية

تعتبر التغيرات المفاجئة في مدى توافر المنح الأجنبية إحدى الصدمات الخارجية المهمة التي تؤثر على الدول الأفريقية، إذ إن الدول التي تعتمد على هذا المصدر في النفقات المحلية سوف تجبر على تخفيض نفقاتها عندما لم تعد هذه المنح متاحة.

6- التغيرات في تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوى تدفق رأس المال للخارج.[1]

المطلب الأول: صدمات معدل التبادل التجاري

يعتبر معدل التبادل التجاري للدولة أحد الأسعار النسبية المهمة، ويقاس بنسبة الرقم القياسي لأسعار صادرات الدولة إلى الرقم القياسي لأسعار وارداتها، وتعتبر الحركات في معدل التبادل التجاري محدداً رئيسياً للأداء الاقتصادي وخصوصاً في الدول النامية. لقد انخفض السعر العالمي للبن في عام 87/1986 بسبب فائض الإنتاج العالمي عن الاستهلاك، وحيث يعتبر البن السلعة التصديرية الأولى لإثيوبيا، فقد أدى انخفاض سعر البن إلى انخفاض معدل التبادل التجاري بها بنسبة 40٪، ولأن الواردات تمثل 15٪ من النفقات الكلية فقد أدت هذه

[1] Vito Tanzi: "Financial Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries", **American Economic Review**, (Broadway: American Economic Association, Vol. 76, No. 2, May 1986), P. 88.

الحركة العكسية في معدل التبادل التجاري إلى انخفاض الدخل الحقيقي لإثيوبيا بنسبة 6٪.[1]

وتؤثر صدمات معدل التبادل التجاري على الدخل الحقيقي في الدول النامية مما يتطلب ضرورة وجود سياسات محلية لمواجهة هذه الصدمات. وقد مر الأداء الاقتصادي لدول أفريقيا جنوب الصحراء بحالات متواصلة من الاختلال منذ السبعينيات، وحدث بعض أوجه التحسن منذ عام 1993، لكن لم يتم التعامل مع معدل التبادل التجاري على اعتبار أنه عامل رئيسي لتفسير اختلالات الصادرات، إذ مرت الدول الأفريقية بعدد من صدمات معدل التبادل التجاري السلبية، ولم تكن لديها القدرة على التعامل مع هذه الصدمات الخارجية، وترتب على ذلك أزمة المديونية الخارجية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية، مما جعل استفادتها من الصدمات الإيجابية محدودة جدا، وخسارتها من الصدمات السلبية كبيرة جدا. وقد استجاب عدد من الحكومات لارتفاع أسعار الصادرات في أواخر السبعينيات بتوسع شديد في النفقات العامة، واستثمارات عامة كثيفة الواردات، وفي حالة انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض الأسعار كانت السياسة المتبعة هي الاقتراض من الخارج.[2]

إن تقلبات معدل التبادل التجاري في الدولة تعكس التقلبات في أسعار صادرات هذه الدولة وبخاصة الأولية منها، كما أن الاختلافات في معدلات التبادل التجاري بين الدول تعكس الاختلافات الأساسية في هيكل صادراتها، والنصيب النسبي لهذه الصادرات، ويعتبر هيكل الواردات أكثر تشابها بين الدول التي تنتمي إلى نفس المجموعة من نصيب الفرد من الدخل، فزيادة تركز هيكل الصادرات يعني مخاطرة أكبر وتقلبات أكثر في سعر المنتج التصديري المسيطر، مما يؤدي إلى زيادة تقلبات معدل التبادل التجاري والعكس صحيح.

[1] Paul Cashin and Catherine Pattillo, op.cit., P. 3.

[2] Paul Cashin and Catherine Pattillo, op.cit., P. 3.

ويعتمد تأثير تقلبات معدل التبادل التجاري على الناتج المحلي الإجمالي والدخل على الهيكل التجاري ودور الصادرات في الاقتصاد، كما أن التقلبات الشديدة في معدلات التبادل التجاري والدخل أكثر شيوعاً في الدول النامية عن الدول الصناعية، والتي تتميز بهيكل صادرات أكثر تنوعاً من حيث عدد ونوع السلع المصدرة، وأيضا عدد الدول التي تصدر إليها. [1]

ويعرض جدول رقم (8) بالملحق التصنيف السلعي للصادرات كنسبة من اجمالي الصادرات للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، ويتضح من بيانات الجدول ارتفاع الصادرات من السلع الأولية كنسبة من إجمالي الصادرات، حيث تبلغ الصادرات من الغذاء والمواد الخام الزراعية 82٪ من إجمالي صادرات بوركينافاسو، في حين تمثل الصادرات من السلع المصنعة 17٪ عام 2003، وتصل هذه النسب إلى 95٪، 2٪ على الترتيب في بوروندي، وتبلغ في سيراليون 93٪، 7٪ على الترتيب.

ويعرض جدول رقم (9) بالملحق التصنيف السلعي للواردات كنسبة من إجمالي الواردات للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، ويتضح من بيانات الجدول أن واردات الغذاء تمثل 12٪ من إجمالي واردات أفريقيا جنوب الصحراء عام 2003، وتمثل المواد الخام الزراعية 2٪، والوقود 14٪، أما السلع المصنعة فتمثل 67٪.

ويعرض جدول رقم (11) بالملحق مؤشرات التجارة عام 2004 للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، ويتضح من بيانات الجدول أن الصادرات تمثل 33.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP لدول أفريقيا جنوب الصحراء، والواردات 31.2٪، أي أن ثلث الناتج المحلي الإجمالي تسدد به قيمة الواردات. أما في

---

1 Yves Bourdet: "External Shocks, Exchange Rate Regime and Growth in Burkina Faso and Mali", **Country Economic Report**, (Sida, Department for Policy and Methodology, No. 2004:3, August 2004), P. 4.

موريشيوس فتصل نسبة الصادرات من GDP إلى 55.6٪، 93.6٪ في سوازيلاند، 94.3٪ في سيشل، وتصل نسبة الواردات من GDP إلى 56.2٪، 97٪، 87.6٪ على الترتيب. وبالرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على الصادرات إلا أن هناك انخفاضاً في تنوع الصادرات بها حيث يبلغ مقياس تنوع الصادرات (الذي تنحصر قيمته ما بين صفر، 100) في موريشيوس 11.7، وفي سيشل 2.7، مما يزيد من حدة تأثرهما بالصدمات الخارجية.

وهناك عدد من الكتابات التي توضح أن البيئة الاقتصادية المحلية غير المستقرة تعد أحد الأسباب الأساسية للأداء الاقتصادي المحدود للدول الأفريقية منذ السبعينيات، ولتحسين الأداء الاقتصادي في هذه الدول لابد من فهم الأسباب التي تجعل تلك الاقتصادات على قدر كبير من التقلب. وقد تسبب التجارة الدولية التقلبات الاقتصادية الكلية في أفريقيا، حيث تتمثل نسبة كبيرة من صادرات الدول الأفريقية في عدد محدود من السلع الأولية، وتتمثل الواردات الرئيسية في المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى حصيلة الصادرات غير المستقرة نتيجة التقلبات الحادة في أسعار السلع الأولية.[1]

وقد اهتم عدد من الدراسات التطبيقية بإيضاح الأثر الكمي لهذه الصدمات الخارجية على الدول الأفريقية، حيث أوضحت دراسة Kose and Riezman 2001 أن الأسعار النسبية تعتبر أكثر تقلباً من معدل التبادل التجاري، فالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية إلى السلع الأولية تتقلب 1.23 مرة أكثر من معدل التبادل التجاري، والأسعار النسبية للمدخلات الوسيطة إلى السلع الأولية تتقلب 1.11 مرة أكثر من معدل التبادل التجاري، وهناك سببان رئيسيان يفسران لماذا تمر الأسعار النسبية بديناميكية دورية مختلفة عن معدل التبادل

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman: "Trade Shocks and Macroeconomic Fluctuations in Africa", **Journal of Development Economics**, (Amsterdam: Elsevier Science Publishers B.V., Vol. 65, Issue 1, June 2001), P. 1.

التجاري، وتعتبر أكثر تقلباً، أولهما: أن الدول الأفريقية تعتمد وبكثافة على عدد محدود من السلع الأولية في حصيلة صادراتها، ثانيهما: أن الدول الأفريقية تصدر وتستورد سلعاً تعتبر إلى حد ما متجانسة.[1]

المطلب الثاني: أثر الصدمات الخارجية التجارية على الدول الأفريقية

تتعرض الدول النامية للعديد من الصدمات الخارجية التجارية التي تزيد من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي بها، حيث تتسبب في اختلالات الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر على الادخار والاستثمار ومعدلات النمو، ويعتبر أثر عدم الاستقرار الاقتصادي على معدلات النمو أكثر خطورة في حالة الدول محدودة الدخل بسبب قدرتها المحدودة على تمويل المشروعات التنموية. لقد تعرض كل من بوركينافاسو ومالي لأنواع عديدة من الصدمات التجارية والاقتصادية في التسعينيات، وكان أكثرها تأثيراً التقلبات الحادة في معدلات التبادل التجاري، والأزمة السياسية في دولة الجوار كوت ديفوار الطريق الرئيسي لصادرات وواردات بوركينافاسو ومالي باعتبارهما دولاً حبيسة، وأدت هذه الصدمات بطرق مختلفة إلى زيادة اختلالات الدخل، والتأثير السلبي على معدلات النمو الاقتصادي في كلتا الدولتين.[2]

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تتعرض بعض الدول للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية؟ ولماذا تؤثر هذه الصدمات الخارجية العكسية على الأداء الاقتصادي لتلك الدول؟ حيث تجيب دراسة 1999 Rodrik بأن الصراعات الاجتماعية المحلية تعتبر أحد أسباب تأثر الدول بالصدمات الخارجية، فالصراع الاجتماعي يتفاعل مع الصدمات الخارجية من ناحية، والمؤسسات المحلية لإدارة الصراع من ناحية أخرى، وهذه التفاعلات تلعب دوراً

[1] Ibid., PP. 5, 6.
[2] Yves Bourdet, op.cit., P. 3.

معوريا في تحديد استمرارية النمو الاقتصادي للدول، واستجابته للتقلبات في البيئة الخارجية، ومدى تأثر هذا النمو بالصدمات الخارجية العكسية، فكلما كانت الانقسامات الاجتماعية أكبر، وكلما كانت مؤسسات إدارة الصراع ضعيفة، كلما ارتفعت التكلفة الاقتصادية للصدمات الخارجية مثل الاختلالات في معدل التبادل التجاري، وتؤدي هذه الصراعات الاجتماعية إلى انخفاض الإنتاجية من خلال تأثيرها على الموارد الاقتصادية، حيث تتسبب في انتقال هذه الموارد من المشروعات الإنتاجية إلى الأنشطة السياسية، كما أنها تعوق السياسات المالية، وتؤثر على الأسعار النسبية مثل سعر الصرف الحقيقي والأجر الحقيقي[1].

وتطرح دراسة Rodrik 1999 حالة اقتصاد تَعرض وبصورة مفاجئة وغير متوقعة لانخفاض في سعر المنتج التصديري الرئيسي، وتعتبر النصيحة الأولى التي تقدم لهذا الاقتصاد هي استخدام توليفة من سياسات تخفيض النفقات، وتحويل النفقات مثل ضغط السياسة المالية وتخفيض قيمة العملة، ولكن هناك عدداً من الأمور لابد أن تؤخذ في الاعتبار مثل هل تخفيض قيمة العملة سيكون مصحوباً بتخفيض الأجور؟ هل التعريفات الجمركية سترتفع؟ هل التقييد المالي سيتم من خلال تخفيض النفقات أو زيادة الضرائب؟ وإذا تم تخفيض النفقات فأي نوع من النفقات سيتحمل العبء الأكبر من التخفيض؟ وقد يعتمد تحديد هذه البدائل على الصراعات الاجتماعية، فإذا أخذت سياسات التكيف في اعتبارها الصراعات الاجتماعية فيمكن إدارة الصدمة بدون آثار قد تدوم طويلا، ولكن إذا لم تؤخذ في الاعتبار فإن الاقتصاد سيستغرق سنوات لمواجهة هذه الصدمات،

[1] Dani Rodrik: "Where Did All The Growth Go? External Shocks, Social Conflict, and Growth Collapses", **NBER Working Papers Series**, (Cambridge: National Bureau of Economic Research NBER, WP. No. 6350, January 1998), PP. 1, 2.

ويمر بحالات من عجز الاحتياطي من النقد الأجنبي، وضغط الواردات، وأزمة المديونية، وارتفاع معدل التضخم. إن أثر الصدمات الخارجية على النمو سيكون أكبر كلما زادت الصراعات الاجتماعية وضعفت مؤسسات إدارة الصراع، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الدول التي تعرضت لانخفاض حاد في معدل نمو GDP في الفترة 1975 – 89 كانت هي تلك الدول التي عانت من انقسامات اجتماعية وضعف مؤسسات إدارة الصراع.[1]

وهناك بعض الأسئلة التي تثار في هذا الإطار:

1- كيف تنتقل الصدمات التجارية إلى الدول الأفريقية؟

2- هل الاختلالات التجارية تمثل نسبة ملحوظة من التقلبات الاقتصادية في هذه الاقتصادات؟

لقد اهتم عدد من الدراسات بدراسة مصادر التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول الأفريقية، حيث قام Deaton and Miller 1995 بإجراء نموذج الانحدار الذاتي المتعامد Vector Auto Regression VAR لدراسة أهمية صدمات الأسعار السلعية، كما قام كل من Roldos and Wickham 1998بإجراء نموذج Structure VAR لدراسة دور صدمات معدل التبادل التجاري وسعر الفائدة الحقيقي العالمي في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الأولى إلى أن صدمات الأسعار تلعب دوراً مهماً في حدوث التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول الأفريقية، وأوضحت الدراسة الثانية أن هذه الصدمات تمثل نسبة بسيطة من اختلالات الناتج. وعرضت دراسة 1995 Mendoza تأثير صدمات معدل التبادل التجاري على الدول النامية، وأوضحت

---

[1] Dani Rodrik, **op.cit.**, PP. 2, 3.

النتائج أن هذه الصدمات تمثل حوالي نصف التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وقد ركزت دراسة Kose and Riezman 2001 على دور الصدمات الخارجية في تفسير التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول الأفريقية، وتم بناء نموذج كمي توازني ديناميكي متعدد القطاعات لاقتصاد صغير مفتوح يمثل الاقتصاد الأفريقي، وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك نسبة ملحوظة من التقلبات الاقتصادية تفسر من خلال الصدمات التجارية، وتصل هذه النسبة إلى 45٪ من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، كما تمثل هذه الصدمات حوالي 87٪ من التقلبات في الاستثمار الأجنبي، و 80٪ من التقلبات في عرض العمل. أما صدمات سعر الفائدة العالمي فلها تأثير محدود على التقلبات الاقتصادية، حيث تفسر أقل من 1٪ من اختلالات الناتج، وأقل من 6٪ من الاختلالات في محفظة الأصول الاجنبية، وتتزايد أهمية هذه الصدمات بشكل ملحوظ كلما تزايدت نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي.[2]

وهناك عدد من المحاولات لاستخدم نماذج السلاسل الزمنية في تحليل ديناميكية الميزان التجاري كاستجابة لعدد من العوامل منها صدمات الإنتاجية.[3]

---

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, PP. 2, 3.

[2] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, P. 14.

[3] لمزيد من التفصيل انظر

Dynamics of The Trade "1-David K. Backus, Patrick J. Kehoe, and Finn E. Kydland:
American ,"?Balance and The Terms of Trade: The J. Curve
Economic Association, **Economic Review**, (Broadway: American
Vol. 84, No. 1, March 1994), PP. 86 – 101.

2-Mathias Hoffmann: "International Macroeconomic Fluctuations and The Current Account", **The Canadian Journal of Economics**, (Canada: Canadian Economics Association, Vol. 36, No. 2, May 2003), PP. 41, 42.

3-Guillermo A. Calvo and Carlos A. Vegh: "Inflation Stabilization and BOP Crisis in Developing Countries", **NBER Working Papers Series**, (Cambridge: National Bureau of Economic Research NBER, WP. No. 6925, 1999), PP. 5, 6.

وقد قامت دراسة Prasad 1999 بتحليل ديناميكية الميزان التجاري للاستجابة لأنواع مختلفة من الصدمات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعامد الهيكلي Structural VAR، وقد صمم النموذج ليحدد آنياً أثر الصدمات الخارجية على الناتج وسعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في الأجل القصير والطويل، وحيث إن ظروف الطلب الخارجية قد تؤثر على الميزان التجاري فإن النموذج يأخذ في اعتباره الارتباط بين الدورات الاقتصادية بين مختلف الدول باستخدام متغير الناتج النسبي الذي يحكم التغيرات في ظروف الطلب الخارجية. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك عدداً من الخصائص الرئيسية المعبرة عن ديناميكية الميزان التجاري للدول في استجابتها للصدمات الاقتصادية المختلفة، حيث تؤدي صدمات الطلب الحقيقي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها إلى زيادة مؤقتة في الناتج المحلي نسبيا للناتج الأجنبي، ورفع سعر الصرف الحقيقي والذي يؤدي بدوره إلى اختلال الميزان التجاري، أما صدمات الطلب الاسمي فتؤدي إلى زيادة الناتج النسبي في الأجل القصير، وإلى خفض حاد ومؤقت في سعر الصرف الحقيقي، وتؤثر صدمات العرض على كل من الناتج وسعر الصرف الحقيقي بشكل دائم وغالباً ما يكون لها أثر بسيط على الميزان التجاري.[1]

وقد استخدم Hussain and Gunter 2005 نموذجاً اقتصادياً كلياً بسيطاً لتقدير أثر صدمات معدلات التبادل التجاري على النمو والفقر في الدول الأفريقية، بالاستعانة ببيانات 18 دولة من الدول الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون Heavily Indebted Poor Countries HIPCS التي وصلت وأصبحت إحدى دول HIPCS في ديسمبر 2000. وتعتمد دول الهيبك على الصادرات من السلع الأولية حيث تمثل أكثر من 50٪ من إجمالي حصيلة صادراتها، على

[1] Eswar S. Prasad, op.cit., PP. 589, 590.

سبيل المثال تعتمد 90٪ من حصيلة صادرات نصف دول الهيبك على عدد محدود من السلع مثل الكاكاو والبن، حيث إن 60٪ من إجمالي إنتاج الكاكاو في العالم يُنتج في ثلاث دول من الدول الأفريقية الأعضاء في الهيبك وهي الكاميرون وكوت ديفوار وغانا، كما تنتج دول الهيبك 20٪ من إجمالي إنتاج البن في العالم، ولكن أسعار هذه السلع تتعرض لتقلبات حادة، فخلال الفترة 1997 – 83 تقلبت أسعار الكاكاو بنسبة 60 – 170٪، في حين تقلبت أسعار البن بنسبة 40 – 195٪.[1]

ويعتبر عديد من الدول الأفريقية الأعضاء في الهيبك مستورداً صافياً للوقود الذي يمثل أكثر من 20٪ من إجمالي وارداتها، لكن تركز صادرات وواردات هذه الدول يعني تعرضها الشديد لتقلبات أسعار السلع، لذا مرت معدلات التبادل التجاري للدول الأفريقية الأعضاء في الهيبك باختلالات شديدة خلال الفترة 1990 – 2005، وكان لانخفاض معدلات التبادل التجاري وتقلبات أسعار السلع اثار ملحوظة على النمو والفقر في تلك الدول. إن الاعتماد على سلع معرضة لتقلبات الأسعار يؤدي إلى تقلبات ملحوظة في حصيلة صادرات دول الهيبك، على سبيل المثال ترتبط حصيلة صادرات أوغندة بشدة بأسعار البن، فإذا كانت حصيلة صادرات أوغندة عام 1985 مثلا 100 فإنها انخفضت إلى 47 عام 1993 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البن، ثم ارتفعت إلى 170 بسبب ارتفاع أسعار البن، وبالتالي فإن هذه التغيرات لها اثار مباشرة على قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، حيث لم يعد أكثر الدول الأفريقية قادراً على الوفاء بالتزامات خدمة الدين منذ بداية الثمانينيات، وقامت تلك الدول بجدولة ديونها مما أدى إلى تزايد الأزمة في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات بسبب

---

[1] M. Nureldin Hussain and Bernhard G. Gunter: "External Shocks and The HIPC Initiative: Impacts on Growth and Poverty in Africa", **African Development Review**, (Oxford: Blackwell, African Development Bank, Vol. 17, Issue 3, Dec. 2005), P. 461.

تراكم الديون الخارجية عليها، لذلك تبنى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اتفاقية الهيبك لتخفيض الديون الخارجية عند المستوى الذي تستطيع الدول الأفريقية الوفاء به.[1]

وقد أوضحت نتائج دراسة Hussain and Gunter 2005 تأثير تغيرات معدل التبادل التجاري على النمو في 18 دولة من الدول الأفريقية الأعضاء في الهيبك خلال الفترة 1985 – 99، فقد انحصر هذا التأثير ما بين – 0.28٪ في زامبيا، 6.16٪ في غينيا بيساو، بمتوسط 1.9٪، وتوضح هذه القيمة الموجبة للمتوسط أن الدول قد استفادت من تغيرات معدلات التبادل التجاري خلال الفترة 1985 – 99، كما انحصرت هذه القيم خلال الفترة 2001 – 2003 ما بين – 4.7٪ في غينيا بيساو، 0.5٪ في موريتانيا، وفي المتوسط – 5.1٪، مما يدل على أن الدول مرت بحالة من اختلال معدل التبادل التجاري في هذه الفترة. وعن تأثير تغيرات معدل التبادل التجاري على الفقر، فإنه يتسق مع أثر هذه التغيرات على النمو، وعلى سبيل المثال فكل الدول التي انخفض بها معدل نمو GDP الحقيقي ارتفع بها مستوى الفقر نتيجة لتغيرات معدل التبادل التجاري، ولكن الفقر ارتفع بنسبة 1.3٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة 1985 – 2003 نتيجة تغيرات معدل التبادل التجاري، أي أن أثر معدلات التبادل التجاري كان سلبياً على مستويات الفقر في الدول الأفريقية المثقلة بالديون.[2]

وقد أوضحت دراسة Olson 1999 عن مدى وجود أثر غير مباشر لصدمات أسعار البترول على انخفاض الإنتاجية في الدول المستوردة للبترول، أن التكلفة

[1] M. Nureldin Hussain and Bernhard G. Gunter, **op.cit.**, PP. 463, 464.

[2] **Ibid.**, PP. 485, 486.

الإجمالية المرتفعة لصدمات أسعار البترول تلعب دوراً رئيسياً في تفسير انخفاض الإنتاجية؛ لأن الدولة يجب أن تدفع أكثر إذا استمرت في استيراد البترول.[1]

وقد ارتفعت أسعار البترول من 12$ للبرميل عام 1999 إلى 28.8$ للبرميل عام 2003، ووصلت إلى 49.5$ للبرميل عام 2005، مما أدى إلى حالة من زيادة الفقر في الدول الأفريقية المستوردة للبترول، لكن ارتفعت أسعار بعض السلع التصديرية في تلك الدول مثل البن في عامي 2003، 2004 حتى توازن الأثر السلبي الناتج عن زيادة أسعار البترول. وفي ظل درجة التركز المرتفعة لصادرات وواردات الدول الأفريقية فإن اختلالات أسعار الصادرات والواردات يكون لها تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.[2]

لقد أوضح تقرير Energy Sector Management Assistance Program ESMAP 2005 عن أثر ارتفاع أسعار البترول على الدول الفقيرة ومحدودة الدخل، أن دول أفريقيا جنوب الصحراء المستوردة للبترول تعتبر أكثر عرضة لصدمات البترول، كما أنها تمثل أعلى نسبة للدين الخارجي من GDP، وأقل مستوى دخل للفرد، فقد أدت زيادة أسعار البترول إلى تراكم خسائر الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بما يمثل 3.5٪ خلال الفترة 2003 – 2005، حيث تعتمد الدول الأفريقية على البترول كمصدر رئيسي للوقود في عملية الإنتاج.[3]

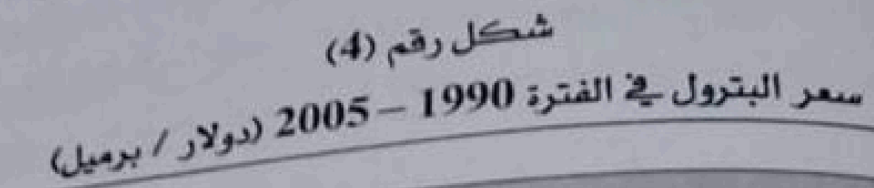
---

[1] Mancur Olson: "The Productivity Slowdown, The Oil Shocks, and The Real Cycle", **Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 13, No. 4, 1999), PP. 46, 47.

[2] M. Nureldin Hussain and Bernhard G. Gunter, **op.cit.**, PP. 462, 463.

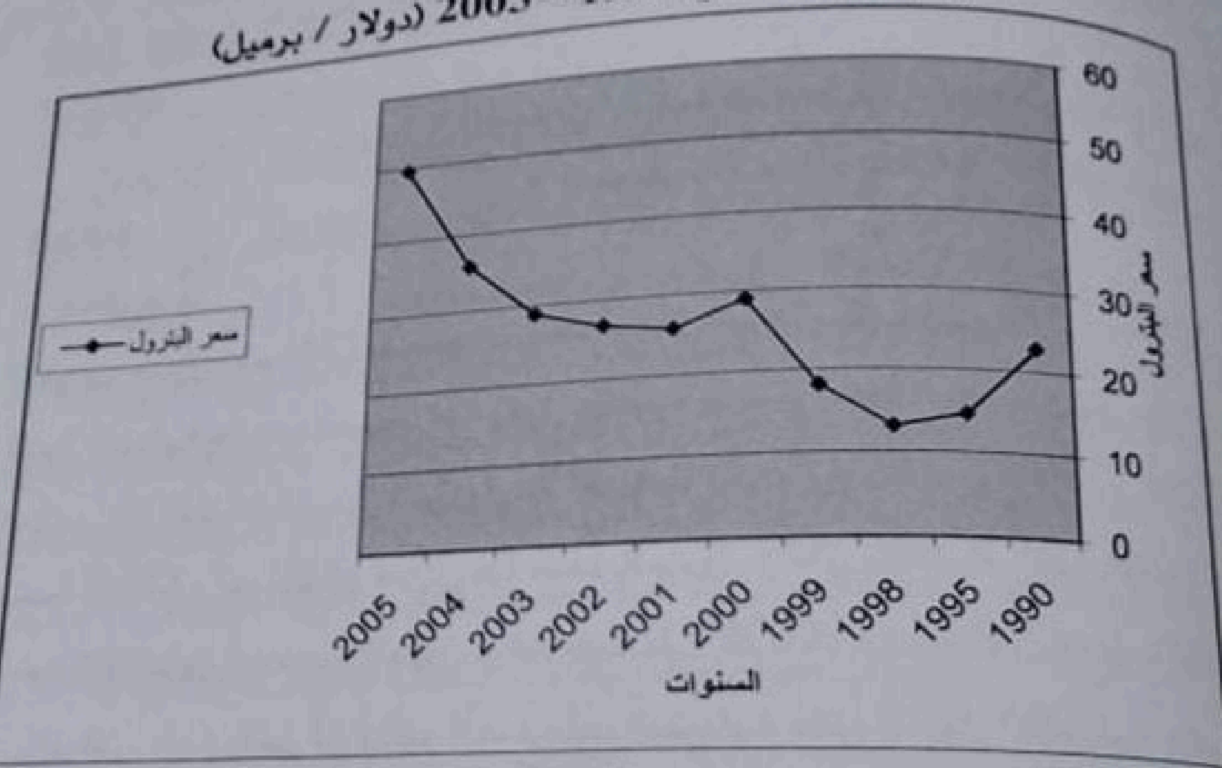
[3] Robert Bacon and Adib Mattar: "The Vulnerability of African Countries to Oil Price Shocks: Major Factors and Policy Options, The Case of Oil Importing Countries", (Washington, D.C.: **UNDP & The World Bank**, Energy Sector Management Assistance Program ESMAP, Report No. 308/05, August 2005), P. 1.

ويعرض الشكل التالي مدى التقلب في سعر البترول خلال الفترة 1990 – 2005.



شكل رقم (4)

سعر البترول في الفترة 1990 – 2005 (دولار / برميل)



المصدر: بيانات جدول رقم (23) بالملحق.

ويتضح من الشكل البياني السابق أن سعر البترول قد انخفض في الفترة 1990 – 98، ثم ارتفع بعد ذلك إلى أن وصل إلى 29.05 دولار للبرميل عام 2000، وانخفض انخفاضاً طفيفاً عام 2001 ليبلغ 25.82 دولار للبرميل، ولكنه استمر في التزايد منذ 2001 وحتى 2005 ليصل إلى 49.5 دولار للبرميل.

ويوضح تقرير ESMAP 2005 أن التقلبات التي تتعرض لها الدول المستوردة للبترول تقاس بنسبة قيمة صافي الواردات البترولية إلى GDP، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان انخفاض GDP أكبر؛ وذلك لمواجهة ارتفاع أسعار البترول، ويحسب أثر صدمة ارتفاع سعر البترول من خلال الرقم القياسي

لتقلبات أسعار البترول مضروباً في الزيادة النسبية في سعر البترول، وتعبر الصيغة التالية عن تقلبات أسعار البترول:-

تقلبات أسعار البترول ≡ قيمة صافي واردات البترول / الناتج المحلي الإجمالي

= سعر البترول x (حجم صافي واردات البترول / إجمالي استهلاك البترول) x (إجمالي استهلاك البترول / إجمالي استهلاك الطاقة) x (إجمالي استهلاك الطاقة / الناتج المحلي الإجمالي).[1]

ويعرض جدول رقم (24) بالملحق تقلبات أسعار البترول في عامي 1990، 2003 لدول أفريقيا جنوب الصحراء، ودول جنوب وشرق اسيا، ويتضح من بيانات الجدول أن تقلبات أسعار البترول في أفريقيا زادت بين عامي 1990، 2003 بنسبة 28.8٪، أي أكثر من زيادة سعر البترول والتي بلغت 21.5٪، واقترنت هذه التقلبات بزيادة نسبة الديون الخارجية إلى GDP، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، مما يعني أن تأثير الصدمات البترولية على الدول الأفريقية كبير مما يستنزف موارد هذه الدول لمواجهة تلك الصدمات، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد أفريقيا الشديد على البترول المستورد، هذا بالإضافة إلى اعتمادها الشديد على البترول كمصدر أولي للطاقة، فإن استهلاك جنوب اسيا من البترول كمصدر للطاقة يمثل نصف ما تستهلكه أفريقيا.[2]

ويعرض جدول رقم (25) بالملحق استهلاك الوقود التقليدي كنسبة من إجمالي متطلبات الطاقة عام 2003، ويتضح من بيانات الجدول أن نسبة استهلاك الوقود التقليدي من إجمالي الطاقة المستخدمة في أفريقيا جنوب الصحراء تصل إلى 81.2٪، في حين تبلغ 24.8٪ في جنوب اسيا، و 26.3٪ في الدول النامية.

---

[1] Robert Bacon and Adib Mattar, **op.cit.**, PP. 1, 2.

[2] **Ibid.**, P. 3.

ويشير جدول رقم (26) بالملحق إلى أثر ارتفاع أسعار البترول على دول أفريقيا جنوب الصحراء المستوردة للبترول مقسمة وفقا لنصيب الفرد من الدخل، حيث يتضح من بيانات الجدول أن أثر صدمة ارتفاع أسعار البترول أكبر على الدول منخفضة الدخل، فقد ترتب على ارتفاع أسعار البترول بين عامي 2003، 2005 ما يعادل خسارة 3٪ من GDP لهذه الدول، هذا بالإضافة إلى أن خسارة بعض الدول زادت عن هذه النسبة حيث بلغت 7.4٪ في غينيا بيساو، 5.5٪ في ليبريا، 5.9٪ في سيراليون، في حين كان تأثير هذه الصدمة أقل على دول أخرى مثل أوغندة وبتسوانا حيث بلغت خسارة كل منهما ما يعادل 1.1٪ من GDP.[1]

ويعرض جدول رقم (27) بالملحق تقلبات أسعار البترول ما بين عامي 1990، 2003 لأفضل وأسوأ 7 دول من دول أفريقيا جنوب الصحراء: فبالنسبة للدول التي حققت أفضل أداء وهي الدول التي خفضت اعتمادها على البترول، كما خفضت كثافة الطاقة مثل تنزانيا، سوازيلاند، زامبيا، الرأس الأخضر، غينيا، ليسوتو، كينيا، حيث ارتفع نصيب الطاقة المائية Hydropower من إجمالي الطاقة المستخدمة، وبالتالي انخفض نصيب البترول من إجمالي الطاقة المستهلكة، وفي نفس الوقت ارتفع معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول، وبالتالي ازدادت كمية الطاقة الأولية المستهلكة Total Amount of Primary Energy Consumed TPEC ولكن بمعدل أقل من زيادة GDP. أما عن الدول التي حققت أسوأ أداء فهي مالاوي، بوركينافاسو، إثيوبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، توجو، بوروندي، حيث استطاعت هذه الدول أن تحقق تغيرات طفيفة في اعتمادها على البترول، وانخفض نصيب الفرد من GDP خلال الفترة 1990 – 2003 في خمس من هذه الدول، كما حققت تلك

[1] Robert Bacon and Adib Mattar, **op.cit.**, P. 4.

الدول ارتفاعاً في كمية الطاقة الأولية المستهلكة، فبالرغم من انخفاض الناتج ارتفع استهلاك الطاقة.[1]

ومما سبق يتضح أنه من غير المتوقع في المستقبل القريب أن تستطيع الدول الأفريقية تخفيض اعتمادها على استيراد البترول كمصدر للطاقة. وقد اقترح تقرير ESMAP 2005 مجموعة من السياسات مثل تنويع الوقود في قطاع الطاقة من خلال تشجيع استخدام الطاقة المائية Hydropower حيث تعتبر مستقلة عن سعر البترول على عكس الغاز، كما يتعين على الدول أن تخفض استخدامها للبترول والطاقة وبخاصة في قطاع المواصلات، ولابد أن تكون السياسات المرتبطة بالمواصلات مناسبة للإطار الأفريقي حتى تكون أكثر فاعلية وأقل إهداراً لاستخدام البترول. وتتمثل إحدى سياسات تحسين كثافة البترول في الاقتصاد في رفع الأسعار للمستويات الدولية مما يسمح بظهور أثر مرونة الأسعار، ولكن قد تؤثر هذه السياسة بالسلب على الفقراء، ولذلك لابد من مراعاة اعتبارات عدالة التوزيع.[2]

[1] **Ibid.**, P. 5.
[2] **Ibid.**, PP. 5, 6.

الفصل الثالث

قياس أثر الصدمات الخارجية التجارية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

يعرض هذا الفصل مدى تأثير الصدمات الخارجية التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي، ومستوى الأسعار، والميزان الجاري، كما يوضح الأهمية النسبية للصدمات الخارجية التجارية في تفسير تقلبات هذه المتغيرات الاقتصادية بالمقارنة بالصدمات المحلية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعامد Vector Auto Regression VAR الذي يعبر عن ديناميكية المتغيرات المختلفة، ويسمح بتقدير أثرها وبنسب متعددة حيث يقوم بتقسيم نسب تباين كل متغير على حدة للتعرف على العوامل المختلفة المسببة لهذا التباين، وذلك من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: عرض لنماذج القياس واختيار أنسب النماذج.

المطلب الأول: نموذج (Kose and Riezman (2001

المطلب الثاني: نموذج (Hoffmaister et al. (1998

المطلب الثالث: نموذج (Cashin and Pattillo (2000

المبحث الثاني: قياس التقلبات الاقتصادية في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول.

المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة وجمع البيانات وإعدادها.

المطلب الثاني: عرض نتائج القياس وتقييمها.

المبحث الأول: عرض لنماذج القياس واختيار أنسب النماذج

يهدف هذا المبحث إلى عرض الدراسات الاقتصادية المختلفة التي قامت بدراسة أثر الصدمات الخارجية على الدول الأفريقية، وذلك لاختيار إحدى هذه الدراسات وتطبيق النموذج المستخدم بها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: نموذج Kose and Riezman (2001)

تختبر دراسة Kose and Riezman 2001 دور الصدمات الخارجية في تفسير التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول الأفريقية بالاعتماد على البيانات السنوية لـ 22 دولة أفريقية غير منتجة للبترول في الفترة 1970 – 90، فقد تم بناء نموذج كمي توازني ديناميكي متعدد القطاعات يمثل الاقتصاد الأفريقي، حيث تتكون الصدمات الخارجية في النموذج من صدمات تجارية تم التعبير عنها من خلال التقلبات في أسعار السلع الأولية المصدرة والواردات من السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة، وصدمات مالية تم التعبير عنها من خلال التقلبات في سعر الفائدة الحقيقي العالمي، هذا بالإضافة إلى دراسة دور العوامل المحلية في التقلبات الاقتصادية الكلية، والتعبير عن هذه العوامل بالتغيرات في الإنتاجية القطاعية.[1]

وتقوم الدراسة بتحديد الخصائص الرئيسية لبعض الهياكل الصناعية المكونة للتجارة الدولية والصدمات التجارية الديناميكية لتعطي صورة عملية توضح العلاقة القوية بين اختلالات التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي المحلي في الدول الأفريقية، ثم تنشئ نموذجاً متعدد القطاعات ديناميكياً لاقتصاد يتكون من قطاعين؛ قطاع السلع النهائية غير التجارية، وقطاع السلع الأولية، هذا بالإضافة إلى صادرات الاقتصاد من السلع الأولية والواردات من المدخلات الوسيطة والسلع

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, op.cit., PP. 1, 2.

الرأسمالية، ويمكن للقطاع العائلي في هذا الاقتصاد شراء وبيع سندات حرة ذات مخاطرة لفترة واحدة في الاقتصاد المالي العالمي.[1]

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للصدمات الخارجية التجارية في تفسير التقلبات الاقتصادية في الدول الأفريقية، وذلك باستخدام طريقة تحليل التباين Variance Decompositions من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتعامد VAR.[2]

أولاً: النموذج الاقتصادي

1- التفضيلات Preferences

يتكون الاقتصاد من عدد كبير من وحدات القطاع العائلي، وهؤلاء الأفراد يعظمون المنفعة الخاصة بهم على مدى الحياة، ويأخذ توقعها الشكل التالي:-

$$u(c,l) = E_o \{\sum \beta_t [u(c_t , l_t) - 1] / 1 - \delta\} \qquad (1)$$

$$o<\beta \ ، \ o<\delta$$

حيث إن β سعر الخصم للقطاع العائلي، δ معلمة تجنب المخاطرة Risk Aversion Parameter، C_t استهلاك السلع النهائية غير التجارية، l_t الفراغ في الفترة t، ولا يمثل كل من السلع المصدرة والمستوردة في هذا النموذج؛ وذلك لأن قطاع السلع الأولية يمثل نسبة ملحوظة من إجمالي الصادرات في الدول الأفريقية، كما أن السلع الأولية المستوردة تستخدم في إنتاج السلع النهائية، وبالتالي فإن مساهمة هذه السلع في دالة المنفعة تكون من خلال السلع النهائية.

وتأخذ دالة المنفعة الشكل التالي:-

$$u(c_t,l_t) = (c_t - \Psi (1 - l_t) v)1\text{-}\delta \qquad (2)$$

$$\Psi > 1 \ ، v > 1$$

[1] Ibid., P. 2.

[2] Ibid., P. 3.

حيث إن v تمثل مرونة الإحلال التلقائي لعرض العمل، Ψ تمثل مستوى الوضع الساكن لساعات العمل.[1]

-2 التكنولوجيا **Technology**

إن الاقتصاد ينتج سلعاً نهائية وأولية غير تجارية، ويتم إنتاج السلع النهائية غير التجارية باستخدام العمل n_t^f ، ورأس المال k_t^f ، والمدخلات الوسيطة v_t، وتأخذ الدالة الشكل التالي:-

$$Y_t^f = Z_t^f (n_t^f)^\alpha [s(k_t^f)^{-u} + (1 - s) v_t^{-u}]^{-(1-\alpha)/u} \qquad (3)$$

$$o < \alpha, s, u < 1$$

حيث تمثل Z_t^f صدمة الإنتاجية المستقلة، α نصيب عنصر العمل في الناتج غير التجاري، s الوزن النسبي لرأس المال، u مرونة الإحلال بين المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، وهذه الصيغة ستسمح بتحليل أثر درجة الإحلال بين السلع الرأسمالية المحلية والمدخلات الوسيطة الأجنبية على ديناميكية النموذج. أما قطاع السلع الأولية فينتج Y_t^p باستخدام العمل n_t^p، ورأس المال k_t^p، والأرض L^p. وتأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:-

$$Y_t^f = Z_t^p (n_t^p)^{\theta 1} (k_t^p)^{\theta 2} (L^p)^{1-\theta 1-\theta 2} \qquad (4)$$

$$o < \theta_1, \theta_2 < 1$$

حيث تمثل Z_t^p الصدمة التكنولوجية، θ_1, θ_2 نصيب العمل ورأس المال في الدخل.[2]

وتختلف دالة إنتاج السلع الأولية المستخدمة في نموذج Kose and Riezman 2001 اختلافاً تاماً عن تلك التي تم استخدامها في نماذج الدورات الاقتصادية السابقة، حيث إن إنتاج السلع الأولية يتطلب كمية جزئية من الأرض في الاقتصادات الأفريقية، لذلك تم إدخال عنصر الأرض في إنتاج السلع الأولية،

---

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, PP. 6, 7.

[2] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, P.7.

وهذا يقلل من الاختلافات في ناتج القطاع الأولي من خلال تخفيض أثر الإحلال بين العوامل المختلفة، مما يساعد النموذج على اكتشاف الخصائص الواقعية للتقلبات. كما يختلف هيكل الإنتاج في هذا النموذج عن النماذج السابقة، على سبيل المثال فقد استخدم Mendoza 1995 نموذج اقتصاد صغير مفتوح بافتراض أن رأس المال يمكن إحلاله تماماً بين القطاعات المنتجة للسلع المستوردة والمصدرة، وأن عرض السلع الرأسمالية المحلية في القطاع غير التجاري غير مرن، وحيث إن العنصر الداخلي في القطاع غير التجاري هو العمل فقط لذا فإن اختلالات معدل التبادل التجاري سيكون لها أثر غير مباشر على ديناميكية هذا القطاع في الاقتصاد. أما في هذا النموذج فإن عرض السلع الرأسمالية غير التجارية يحدد داخليا، كما أنه لا يوجد إحلال تام لرأس المال في القطاع غير التجاري، وبالتالي فإن صدمة الأسعار الناتجة عن اختلالات المدخلات الوسيطة المستوردة والسلع الرأسمالية سوف تنتقل بين القطاعات. وباستخدام هذا النموذج يمكن تحديد أثر أنواع متعددة من صدمات الأسعار على عوامل الإنتاج المختلفة.[1]

ويأخذ التراكم الرأسمالي الشكل التالي:-

$$K^{j}_{t+1} = (1-\delta)\, k_t^{J} + ø_j (i_t^{J} / k_t^{J})\, k_t^{J} \qquad (5)$$

$$J = f, p$$

حيث δ معدل الإهلاك، i_t^{J} حجم الاستثمار في القطاع j، $ø(.)$ دالة التكلفة الحدية المعدلة حيث إن $o < ø_j(.)$ ، $o < ø_j(.)'$ ، $o > ø_j(.)''$ ، أما قيد الموارد على قطاع السلع غير التجارية فيتمثل في القيد التالي:

$$Y_t^{f} = c_t + i_t^{f} \qquad (6)$$

وقيد الموارد على قطاع السلع الأولية هو:

$$Y_t^{p} = P_t^{k}\, i_t^{p} + P_t^{v}\, v_t + nx_t \qquad (7)$$

[1] Ibid., PP. 7, 8.

حيث إن nx_t تمثل الميزان التجاري، ويفترض النموذج أن القطاع العائلي يواجه قيد تخصيص العمل والفراغ التالي:[1]

$$n_t^p + n_t^f + l_t = 1 \qquad (8)$$

3- الأصول المالية

يفترض النموذج أن القطاع العائلي يمكنه التعامل مع الأسواق المالية العالمية، لكن الأسواق المالية لم تكن مكتملة بالشكل الذي يجعل الأفراد يتبادلون أصلاً مالياً واحداً هو A_t بمعدل عائد r_t من الفترة t إلى الفترة t+1، وهذا الهيكل يعكس حقيقة مهمة هي أن عدداً من الدول الأفريقية تواجه عدداً من القيود الرأسمالية، كما يسمح بدراسة أثر صدمات أسعار الفائدة العالمية على التقلبات الاقتصادية المحلية، حيث تحدد محفظة الأصول المالية بالمعادلة التالية:-

$$A_{t+1} = nx_t + A_t(1 + r_t)$$

وتتحدد إمكانيات القطاع العائلي وفقا للشرط التالي:[2]

$$\lim_{t \to \infty} E_0(A_t 1/(1 + r_t)^t) = 0$$

ويفترض النموذج أن $\beta = 1/(1 + r^*)$، حيث إن r^* هي مستوى الوضع الساكن لسعر الفائدة، وإذا كان سعر الخصم أصغر أو أكبر من سعر الفائدة فإن الأصول التي يمتلكها القطاع العائلي سترتفع أو ستنخفض بمستوى محدد، أي أنه لا يوجد وضع توازني ساكن في هذه الحالة، لكن إذا تساوى سعر الخصم مع سعر الفائدة فإن الاقتصاد سيمر بحالة التوازن الساكن.[3]

4- الصدمات المستقلة

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, P. 8.

[2] **Ibid.**, P.9.

[3] **Idem.**

يفترض النموذج وجود خمس صدمات تتمثل في صدمتي الأسعار النسبية للسلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة، وصدمة سعر الفائدة العالمي، وصدمتي الإنتاجية القطاعية. ويأخذ متجه الصدمات المستقلة الشكل التالي:-

$$Z_t = [\ \ln(P_t^k), \ln(P_t^v), r_t, \ln(Z_t^f), \ln(Z_t^p)\ ]'$$

وتتبع Z_t عملية ماركوف Markov Process من الدرجة الأولى، حيث إن

$$\ln Z_{t+1} = \Pi \ln Z_t + G_{t+1}$$

وتم تمثيل متجه الابتكارات Innovations بالشكل التالي:-

$$\epsilon_t = [\ \epsilon_t^k, \epsilon_t^v, \epsilon_t^r, \epsilon_t^f, \epsilon_t^p\ ]$$

حيث إن $\epsilon_t \sim N(o, \Sigma)$، وتم حل مشكلة التعظيم للقطاع العائلي من خلال توقع المنفعة على مدى الحياة في المعادلة رقم (1) وفقاً للقيود 3 ، 10، وحيث إن هذه المشكلة من الصعب حلها فقد تم استخدام الحل التقريبي "اللوغاريتمية الخطية" المستخدم في دراسة King, Plosser and Rebelo 1988.[1]

ثانياً: افتراضات النموذج

1- التفضيلات

لقد تم اختيار بعض المقادير وفقا لعدد من الدراسات السابقة، إذ إن معلمة تجنب المخاطرة: $\delta = 2.61$ وفقا لدراسة Ostry and Reinhart 1992، كما أوضحت بعض الدراسات السابقة أن قيمة مرونة الإحلال في عرض العمل-v) / (1 1 تنحصر بين 0.3، 3.2 وفقا لدراسة Greenwood, Hercowitz and Huffman 1988لذلك تم اختيار القيمة 0.83 لهذه المعلمة، أما نسبة ساعات العمل في الوضع الساكن Ψ فقد تم اختيارها بالشكل الذي يتناسب مع فروض النموذج عن تخصيص ساعات العمل بين الأنشطة المختلفة، كما تم استخدام The London Interbank Offer Rate (LIBOR) مكمشاً

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, P.9.

بالتغيرات في الرقم القياسي لوحدة الصادرات Export Unit Value Index في الدول النامية، وبلغ متوسط سعر الفائدة الحقيقي العالمي* r حوالي 3.5٪ سنويا، وحيث إن سعر الفائدة يتساوى مع سعر الخصم عند الوضع الساكن فإن معامل الخصم $\beta = 0.97$.[1]

2- التكنولوجيا

لقد تم وضع الوزن النسبي لرأس المال s بالقيمة 0.55، وعند الوضع الساكن فإن نصيب السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة يساوي 0.23، 0.32 على الترتيب، وهذه القيم الثلاث توضح أن نسبة المدخلات الوسيطة إلى الناتج ونسبة الاستثمار للناتج تساوي 23٪، 15٪ على الترتيب، والتي تتساوى تقريباً مع القيم المناظرة المشاهدة في الدول النامية. ووفقا لدراسة Praschnik 1993 فقد تم وضع نصيب عنصر العمل θ_1 بالقيمة 0.37، وباستخدام البيانات القطاعية وشرط الدرجة الأولى لرأس المال فإن قيمة نصيب عنصر الأرض $1- \theta_1- \theta_2$ $= 0.45$، كما تم اختيار معدل للإهلاك بالقيمة 0.10 والتي تعتبر أكثر القيم انتشاراً في كتابات الدورات الاقتصادية، أما نصيب العمل في قطاع السلع النهائية غير التجارية α فوضع بالقيمة 0.45 بالاستعانة بدراسة Mendoza 1995، وتساوي مرونة الإحلال بين المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية 0.58 وفقا للقيمة المقدرة في دراسة Berndt and Wood 1975. وقد افترضت الدراسة أن $\delta = ø(i^f/k^f) = ø(i^p/k^p)$، وأن $ø`(i^f/k^f) = ø`(i^p/k^p) = 1$ عند الوضع الساكن، وأن مرونة دالة التكلفة الحدية المعدلة $(i / k) / (ø´/ø´´) - =$ η لكل نوع من أنواع رأس المال وفقا لدراسة Baxter and Crucini 1993، وبناء على الافتراض الخاص بتساوي سعر الفائدة وسعر الخصم عند الوضع

---

[1] Ibid., P.10.

الساكن، فإن قيمة الأصول الأجنبية عند الوضع الساكن سوف تتحدد وفقا لنسبة الميزان التجاري إلى الناتج، ويبلغ متوسط هذه النسبة – 0.096 في العينة.[1]

3- الصدمات المستقلة

أ- صدمات الإنتاجية

لقد تم تقدير دالة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع السلع غير التجارية Z_t^f باستخدام الصيغة اللوغاريتمية لبواقي سولو والتي تتمثل فيما يلي:

$$Log(Z_t^f) = Log(Y_t^f) - \alpha\, Log(n_t^f)$$

حيث Y_t^f هي القيمة المضافة الكلية الحقيقية لناتج قطاعي الصناعة والخدمات، n_t^f تساوي معدل التوظف في ظل أن بيانات ساعات العمل غير متاحة لمعظم دول العينة، كما تم استبعاد مخزون رأس المال والمدخلات الوسيطة من المعادلة لأن التقلبات في مخزون رأس المال لم تكن كبيرة في الأجل القصير، والارتباط بين مخزون رأس المال والناتج ضئيل للغاية. وتم استخدام نموذج Autoregressive Model AR (1)من الدرجة الأولى لإيجاد قيم معلمات الصدمة الإنتاجية لكل دولة، ثم أخذ المتوسط على مستوى العينة لهذه المعلمات، وهذه المتوسطات من المفترض أن تمثل الاقتصاد الأفريقي، ويتتبع نفس الخطوات وباستخدام بيانات عن القيمة المضافة للقطاع الزراعي والتوظف في القطاع التصنيعي تم تقدير الصدمة في القطاع الأولي.[2]

ب- الصدمات التجارية

لقد تم تحديد معلمات الصدمة التجارية باستخدام AR (1) لعدم وجود أية بيانات أو مؤشرات عن الأسعار العالمية للسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة، لكن هذه البيانات متوفرة على مستوى الدول، وبما أن الأسعار العالمية لهذه

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, PP.10, 11.
[2] **Ibid.**, P.11.

السلع تتبع أسعار هذه السلع المنتجة في الولايات المتحدة، لذلك تم استخدام أسعار المنتج للسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة في الولايات المتحدة لتمثل أسعار السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة المستوردة. وقد تم استخدام أسعار السلع الأولية بدلا من قيمة الوحدة المصدرة Export Unit Value لكل دولة؛ وذلك لأن السلع الأولية تمثل نسبة ملحوظة من إجمالي صادرات الدول الأفريقية، كما تم استبدال السعر النسبي للسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة بالنسبة للسلع الأولية بنسبة الرقم القياسي لسعر المنتج في الولايات المتحدة من السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة إلى الرقم القياسي للوحدة المصدرة لكل دولة، ولكي يتم تقدير سعر الفائدة الحقيقي العالمي استخدمت الدراسة قيم LIBOR في ستة أشهر مكمشاً بالتغيرات في الرقم القياسي لقيمة الوحدة المصدرة في الدول الأفريقية.[1]

ثالثاً: النتائج

1- أهمية الصدمات التجارية

توضح نتائج تحليل التباين أن هناك نسبة ملحوظة من التقلبات الاقتصادية تفسر من خلال الصدمات التجارية، وتصل هذه النسبة إلى 45٪ من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، كما تؤكد النتائج على أن صدمات الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية إلى السلع الأولية تلعب دوراً أكثر أهمية من الدور الذي تلعبه صدمات الأسعار النسبية للمدخلات الوسيطة إلى السلع الأولية، فبينما تؤدي التغيرات في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية إلى 25٪ من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي فإن الاختلافات في الأسعار النسبية للمدخلات الوسيطة تؤدي إلى أقل من 20٪ من هذه التقلبات. وتلعب تقلبات الإنتاجية المحلية دوراً كبيراً في تسيير النشاط الاقتصادي، فحوالي 55٪ من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي

---

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, PP.11, 12.

ترجع لتقلبات الإنتاجية المحلية، كما أن معظم التقلبات نتيجة لصدمات الإنتاجية تعود إلى اختلالات الإنتاجية المحلية في قطاع السلع النهائية.[1]

إن للصدمات التجارية تأثير مباشر على ناتج كلا قطاعي الاقتصاد – قطاع السلع النهائية غير التجارية وقطاع السلع الأولية – حيث إنهما يستخدمان سلعاً مستوردة كعوامل إنتاج، وهناك نسبة ملحوظة من الاختلالات الاقتصادية في القطاع المنتج للسلع النهائية - الذي يعتمد وبكثافة على مدخلات وسيطة مستوردة - تفسر من خلال الصدمات التجارية، فحوالي 46٪ من تقلبات الناتج في القطاع المنتج للسلع النهائية غير التجارية ترجع إلى الصدمات التجارية، كما تلعب الصدمات التجارية دوراً كبيراً في تفسير تقلبات الاستهلاك أكثر من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، فحوالي 80٪ من التقلبات في الاستهلاك ترجع للصدمات التجارية.[2]

وتعرض النتائج أن الصدمات التجارية لها أثر كبير على التقلبات الاقتصادية في عوامل الإنتاج، فأكثر من 86٪ من التقلبات في الاستثمار الإجمالي تفسر من خلال الصدمات التجارية، كما تمثل صدمات الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية أكثر من 98٪ من التقلبات في الاستثمار الأولي، وربما يرجع ذلك إلى أن كل السلع الرأسمالية في قطاع إنتاج السلع الأولية عبارة عن سلع مستوردة. وتلعب صدمات أسعار السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة دوراً مهماً في تقلبات سوق العمل، فصدمات الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية تمثل أكثر من 42٪ من التقلبات في ساعات العمل الكلية، وصدمات الأسعار النسبية للمدخلات الوسيطة تمثل أكثر من 37٪ من هذه التقلبات. وتتأثر ديناميكية الميزان التجاري وكذا محفظة الأصول الأجنبية بشدة بالتقلبات في الأسعار العالمية،

[1] **Ibid.**, P. 14.
[2] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, P. 14.

وهذا يوضح العلاقة بين صدمات الأسعار وديناميكية الميزان التجاري، فحوالي 74٪ من التقلبات في الميزان التجاري ترجع للصدمات التجارية، وتفسر صدمات الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية أكثر من 45٪ من التقلبات في محفظة الأصول الأجنبية.[1]

وقد قام كل من Deaton and Miller 1996 بتحليل أهمية أسعار السلع الأولية ودورها في التقلبات الاقتصادية في الدول الأفريقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعامد VAR، وأوضحت النتائج أن حدوث زيادة مفاجئة بنسبة 1٪ في أسعار السلع تؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة 6٪، وأن صدمات الأسعار تؤثر وبشدة على ديناميكية الأسعار في الاقتصادات الأفريقية. واستخدم كل من Hoffmaister, Roldos and Wickham 1998 نموذج VAR الهيكلي، واعتبروا معدل التبادل التجاري، والناتج المحلي الإجمالي، والعرض المحلي، والسياسة المحلية بمثابة صدمات، وقد أوضحت النتائج أن صدمات معدل التبادل التجاري تلعب دوراً محدوداً في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي. أما Mendoza 1995 فقد استخدم نموذج VAR لدراسة أثر صدمات معدل التبادل التجاري على اقتصادات الدول النامية، ووجد أن هذه الصدمات تفسر نصف تقلبات الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وبالتالي فإن نتائج دراسة Kose and Riezman 2001 تتسق مع نتائج كل من Deaton and Miller 1996 and Mendoza 1995 بالرغم من أن هذه الدراسات لم تأخذ في اعتبارها أهمية صدمات الأسعار وتأثيرها على مختلف القطاعات وعلى عوامل الإنتاج.[2]

---

[1] Ibid., PP.14, 15.

[2] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, op.cit., PP.16, 17.

2- الآثار الديناميكية للصدمات

لقد استخدمت دراسة Kose and Riezman 2001 تحليل الاستجابة Impulse Response Analysis لتحديد الآثار الديناميكية للصدمات الإنتاجية والتجارية، وتم إجراء هذه الآلية للتعرف على استجابة متغيرات النموذج لصدمة مؤقتة بنسبة 1٪. بالنسبة لصدمات الإنتاجية فإن حدوث زيادة مفاجئة في الإنتاجية بنسبة 1٪ سوف تؤدي إلى حالة تضخم في الاقتصاد، حيث يزداد ناتج قطاع السلع الأولية والسلع النهائية غير التجارية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة المستوردة، وحيث إن الزيادة في الصادرات من السلع الأولية أقل من الزيادة في الواردات المتمثلة في السلع الرأسمالية والوسيطة، فإن الاقتصاد سيواجه عجز الميزان التجاري، كما سيرتفع استهلاك القطاع العائلي، كذلك ستؤدي صدمات الإنتاجية القطاعية إلى اثار أكبر على الاستثمار وعجز الميزان التجاري أكثر منه على الناتج والاستهلاك.[1]

أما بالنسبة للصدمات التجارية فإن زيادة الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة المستوردة بنسبة 1٪ ستجذب الاقتصاد لحالة من الكساد، حيث سينخفض الاستثمار في قطاع السلع الأولية وبحدة، ولكن هذا الانخفاض لا يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الاستثمار الإجمالي؛ لأن نصيب الاستثمار الأولي من الاستثمارات الإجمالية صغير نسبياً، كما يخفض القطاع العائلي من الأصول الأجنبية التي يمتلكها نتيجة تحسن الميزان التجاري، فانخفاض الوارادت سيكون أكبر من انخفاض الصادرات، وطالما أن عرض العمل في كل قطاع يحدد داخليا فيمكن تحليل حركة العمل بين القطاعين، حيث توضح النتائج أن عرض العمل يرتفع في القطاع الأولي، وينخفض في قطاع السلع النهائية غير التجارية، وهناك زيادة في إجمالي عرض العمل، وبالتالي يرتفع ناتج

[1] Ibid., P.17.

القطاع الأولي، وينخفض ناتج قطاع السلع النهائية غير التجارية نتيجة عجز المدخلات.[1]

إن الأثر العام للصدمات التجارية في النموذج يسير في عكس اتجاه الصدمات الإنتاجية المحلية وكأن الصدمات التجارية صدمات إنتاجية عكسية، فبينما تؤدي الصدمات الإنتاجية الإيجابية إلى ازدهار الاقتصاد وتوسعات قصيرة الأجل، فإن الاختلالات التجارية العكسية تؤدي إلى أثار سلبية على الدخل مما يخفض الاستهلاك، ويحدث انكماش في الطلب على المدخلات الإنتاجية، وبالتالي تؤدي الصدمات التجارية لحالة كساد من خلال تأثيرها على الاستثمار، ونتيجة استجابة الاقتصاد للصدمات الإنتاجية الإيجابية، فالناتج المحلي الإجمالي يصل للوضع الساكن بعد 15 سنة، أي أن التوسعات الاقتصادية الناتجة عن تحسن الإنتاجية المحلية تدوم 15 سنة، أما في حالة الصدمة العكسية الناتجة عن اختلالات الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة فإن الناتج يحتاج 25، 35 سنة على الترتيب حتى يصل للوضع الساكن.[2]

1- تحليل مدى حساسية النموذج Sensitivity Analysis

يوضح هذا الجزء تأثير كل من الصدمات التجارية والإنتاجية في النموذج، وعندما تم التقدير على أساس وجود الصدمات التجارية فقط لم يكن النموذج قادراً على توضيح تقلبات الاستهلاك، والاستثمار، وساعات العمل، والميزان التجاري، ولكنه استطاع تحديد الارتباط بين الميزان التجاري والناتج، والذي بلغت قيمته – 0.85 في حالة الصدمات التجارية، - 0.66 في حالة الصدمات الإنتاجية، مما يعني أن الصدمات التجارية والإنتاجية مسئولة عن الارتباط السلبي المرتفع بين كلا المتغيرين.[3]

---

[1] **Ibid.**, PP.17, 18.
[2] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, P. 18.
[3] **Ibid.**, P. 19

أما بالنسبة لاستجابة النتائج للتغيرات في المعلمات الأساسية للنموذج، فتم التركيز على خمس معلمات وهي: مرونة الإحلال بين السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة، ومرونة الإحلال التلقائي في عرض العمل، ومعلمة تجنب المخاطرة، ومساهمة عنصر الأرض في القطاع الأولي، ومرونة التكلفة الحدية المعدلة. وتؤدي الزيادة في مرونة الإحلال بين السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة إلى انخفاض تقلبات الميزان التجاري، حيث إن القطاع العائلي الذي يتعامل مع الأسواق الدولية بصورة بسيطة ليشتري المدخلات الوسيطة يواجه تقلبات أقل في الميزان التجاري، لكن عندما يستبدل القطاع العائلي رأس المال المحلي بالمدخلات الوسيطة المستوردة تزداد تقلبات الاستثمار. أما المعلمتان δ ، v فلم يكن لهما دور مهم في ديناميكية النموذج، حيث إن زيادة v تؤدي إلى انخفاض بسيط في تقلبات ساعات العمل، كما أن اختلالات الميزان التجاري ستنخفض نتيجة لارتفاع δ. وبالنسبة لمعلمة مساهمة عنصر الأرض في القطاع لأولي فإن العرض غير المرن لعنصر الأرض يحد من اثار الإحلال بين عوامل الإنتاج في القطاع الأولي. أما بالنسبة لتأثير مرونة التكلفة الحدية المعدلة، فكلما ارتفعت المرونة كلما ازدادت تقلبات الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: نموذج Hoffmaister et al. (1998)

تعرض دراسة Hoffmaister, Roldos and Wickham 1998 مصادر التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء من خلال مقارنة الدول الفرانكفونية بالدول غير الفرانكفونية، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل التقلبات الاقتصادية الكلية في دول أفريقيا جنوب الصحراء باستخدام نموذج VAR الهيكلي، وذلك لتحديد أهمية الصدمات الخارجية في مقابل

[1] M. Ayhan Kose and Raymond Riezman, **op.cit.**, PP.19, 20.

الصدمات المحلية في تفسير التقلبات الاقتصادية الكلية لكلتا المجموعتين من الدول الفرانكفونية والدول غير الفرانكفونية.[1]

أولاً: نموذج التقلبات الاقتصادية

لقد استخدمت هذه الدراسة نموذج Structural VAR بناء على الاتجاه الذي قدمه Shapiro and Watson and Blanchard and Quah 1989 1988، وتوسع ليشمل الاقتصادات المفتوحة في دراسات كل من Ahmed and Others 1993 and Clarida and Gali 1994، وطوره Hoffmaister and Roldos 1997، ويقوم نموذج VAR بقياس أهمية الصدمات الخارجية في مقابل الصدمات المحلية، كما أنه يحدد استجابة الاقتصاد لتلك الصدمات الاقتصادية المتمثلة في صدمات أسعار الفائدة العالمية، ومعدل التبادل التجاري، وصدمات العرض، والصدمات المالية والاسمية.[2]

ويتمثل النموذج فيما يلي:-

أن هناك اقتصاد صغير مفتوح ينتج سلع تجارية Y_x وسلع غير تجارية Y_n باستخدام مدخلات وسيطة مستوردة، والقدرات المثلى للإنتاج والاستهلاك تحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني Q الذي يستخدم لتعريف الناتج المحلي الإجمالي GDP على أساس المعادلة التالية:-

$$Y_t = Y_x + QY_n$$

والصيغة اللوغاريتيمة للناتج المحلي الإجمالي هي:

$$Y = \alpha_1 a_x - B_1 P_{mt} + \gamma_1 k_t + \delta_1 (k_t - l_t) \qquad (1)$$

حيث يمثل $\alpha_1 a_x - B_1 P_{mt}$ صدمات العرض فقد أوضح Bruno and Sachs أن زيادة سعر المدخلات الوسيطة P_m تمثل تقدماً تكنولوجياً سلبياً Negative

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham: "Macroeconomic Fluctuations in Sub-Saharan Africa", **IMF Staff Paper**, (Washington D.C.: International Monetary Fund, Vol. 45, No.1, March 1998), P. 132.

[2] **Ibid.**, P. 137.

Technology Progress، وبالنسبة للدول الأفريقية جنوب الصحراء فإن تغيرات a_x تعبر عن الظروف المناخية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على المحصول، ويمكن تقسيم P_m إلى السعر العالمي للمدخلات الوسيطة P^*_m ومعدل التعريفة t، وهذا يسمح بالتعرف على استجابة العرض للإصلاح الهيكلي مثل التحرير التجاري، ولصدمات معدل التبادل التجاري، إذ إن تحسن معدلات التبادل التجاري والإصلاح الهيكلي يؤثران إيجابياً على GDP في الأجل الطويل. أما بالنسبة للوغاريتم مخزون رأس المال $\delta_1 k_t$ ولوغاريتم نسبة رأس المال للعمل K-L فإنهما يستجيبان داخلياً للصدمات المختلفة.[1]

أما بالنسبة لصدمات الطلب، فتفترض الدراسة أن الإنفاق الحكومي g منخفض على معظم السلع غير التجارية، ويتمثل تأثيره الأكبر على التوسع المالي. وقد أوضح Hoffmaister and Roldos 1997 أن زيادة g تؤدي إلى انخفاض المخزون الرأسمالي، لكن هذا الانخفاض له أثر ضئيل على GDP؛ لأن γ_1 تساوي صفراً في الحالة المعيارية، وفي ظل هذا الأثر الضئيل للإنفاق الحكومي على GDP فلا يوجد أثر طويل الأجل للسياسة المالية على GDP، وبالتالي تفترض الدراسة أن هذا الأثر صغير، ولا يختلف كثيراً عن الصفر.[2]

إن الأفراد في هذا الاقتصاد لديهم فائض في أسواق المال الدولية حيث إنهم يقترضون الكمية D عند سعر الفائدة r^*، ويتضح أثر صدمات سعر الفائدة العالمي من خلال $\delta_1(k_t-l_t)$ حيث تتحدد الإنتاجية الحدية لرأس المال في الأجل الطويل من خلال نسبة رأس المال للعمل والتي تساوي r^* في ظل الانتقال التام لرأس المال، وتؤدي زيادة أسعار الفائدة العالمية إلى اثار انكماشية على GDP؛

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, **op.cit.**, P. 138.
[2] **Ibid.**, PP. 138, 139.

لأن انخفاض نسبة رأس المال للعمل يتضاعف بقيمة المعلمة الموجبة δ_1 في المعادلة.[1]

وقد اهتم نموذج Hoffmaister, Roldos and Wickham 1998 بدراسة الطبيعة المزدوجة لاستجابة سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري، إذ إن ضغوط فائض الطلب تؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي وعجز الميزان التجاري، وتتلخص استجابة لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي q طويلة الأجل للصدمات المختلفة في المعادلة التالية:-

$$q_t = \alpha_2 a_{xt} - B_2 P_{mt} + \gamma_2 k_t + \delta_2 (k_t - l_t) \qquad (2)$$

حيث تؤدي صدمة العرض الإيجابية الناتجة عن التقدم التكنولوجي في القطاع التجاري، أو التحرير التجاري، أو تحسن معدل التبادل التجاري إلى رفع سعر الصرف الحقيقي، ويؤدي أثر الثروة الموجب لهذه الصدمات إلى طلب أعلى على السلع غير التجارية، والذي يقابل بإعادة تخصيص العمل في قطاع السلع غير التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع السعر النسبي للسلع غير التجارية، كما تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي. ويؤدي التوسع المالي إلى انخفاض المخزون الرأسمالي والذي يكون له أثر ملحوظ على سعر الصرف الحقيقي، ولكن أثره على GDP يمكن تجاهله، كما يؤدي إلى انخفاض فائض الميزان التجاري، ويفترض النموذج أن للنقود دوراً محايداً طويل الأجل، وبالتالي فلا يوجد أي دور للمتغيرات الاسمية.[2]

إن نموذج Structural VAR يضم خمسة متغيرات وهي: سعر الفائدة الحقيقي العالمي، ومعدل التبادل التجاري، والناتج، وسعر الصرف الحقيقي، والأسعار،

---

[1] Ibid., P. 139.

[2] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, op.cit., PP. 139, 140.

مما يعني أن هناك 25 قيداً مستقلاً لتعريف الصدمات الاقتصادية، ويختصرها النموذج في المعادلة التالية:-

$$\Delta X = A(L)\ C$$

حيث إن ΔX متجه يضم الخمسة متغيرات، $A(L)$ مصفوفة المتغيرات التي توضح ديناميكية النموذج، C متجه الصدمات أو الابتكارات، ويتطلب افتراض أن الاقتصاد صغير مفتوح ستة قيود، حيث إن الصدمات المحلية (صدمات العرض، الصدمات المالية، الصدمات الاسمية) لا تؤثر على سعر الفائدة العالمي، أو معدل التبادل التجاري للدولة، كما أن هناك أربعة قيود إضافية، حيث تؤثر الصدمات المالية على سعر الصرف الحقيقي ولكنها لا تؤثر على الناتج طويل الأجل، كما تتطلب الصدمات الاسمية المحايدة طويلة الأجل قيدين وهما: أن الصدمات الاسمية لا تؤثر على سعر الفائدة العالمي أو سعر الصرف العالمي، هذا بالإضافة إلى أن صدمات معدل التبادل التجاري لا تؤثر على سعر الفائدة في الأجل الطويل، كما أن تعامد الصدمات الاقتصادية Orthogonality of The Economic Shocks يتطلب 15 قيداً إضافياً لتعريف أثر الصدمات الاقتصادية.[1]

وتعرض الدراسة نموذجاً ثانياً يحتوي على جميع المتغيرات، ولكنه يستبدل سعر الصرف الحقيقي بالميزان التجاري، حيث إن الصدمات الاقتصادية سيكون لها أثر مزدوج على الاقتصاد من خلال تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري، ومن الصعب تحديد هذا الأثر باستخدام نموذج واحد، لذا فإن عرض

[1] Ibid., P. 140.

نموذجين منفصلين يسمح بالتعرف على الآثار المختلفة للصدمات الاقتصادية على كلا المتغيرين.[1]

ثانياً: النتائج

يعرض هذا الجزء التقلبات التي تمر بها المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج، وسعر الصرف الحقيقي، والميزان التجاري، والأسعار) لدول أفريقيا جنوب الصحراء، وتحديد الأهمية النسبية للصدمات الخارجية (معدلات التبادل التجاري، وسعر الفائدة العالمية) والصدمات المحلية (صدمات العرض، والصدمات المالية والنقدية) في تفسير هذه التقلبات الاقتصادية، وذلك من خلال استخدام طريقة تحليل التباين Variance Decomposition، وآلية الاستجابة Impulse Responses، حيث تشتمل البيانات على مجموعتين من المشاهدات في الفترة 1971 – 93، وتضم 8 دول فرانكفونية، و 15 دولة غير فرانكفونية، وقد تم الحصول على البيانات من التقرير الإحصائي لصندوق النقد الدولي IMF's International Financial Statistics (IFS).[2]

وأوضحت النتائج أن مصادر التقلبات الاقتصادية الكلية في دول أفريقيا جنوب الصحراء تتحدد بالعوامل التالية:-

1- مصادر تقلبات الناتج

تفسر الصدمات المحلية نسبة كبيرة من تقلبات الناتج في كلتا المجموعتين، ولكن هذه النسبة أكبر في حالة الدول غير الفرانكفونية، بينما صدمات معدل التبادل التجاري وسعر الفائدة العالمي لهما تأثير كبير على حركات الناتج في الدول الفرانكفونية، لكن تأثيرهما محدود في الدول غير الفرانكفونية،

---

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, **op.cit.**, PP. 140, 141.

[2] **Ibid.**, P.142.

وكلتا الصدمتين تؤثران بشكل متشابهة على تقلبات الناتج. ويتضح أن صدمات العرض أكثر أهمية من صدمات الطلب خصوصاً في عينة الدول الفرانكفونية، وتتسق هذه النتائج مع بعض الدراسات عن أهمية صدمات العرض كمصدر للتقلبات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي مثل Blanchard and Quah 1989, Shapiro and Watson 1988 and Gali 1992، وفي الدول النامية مثل Hoffmaister and Roldos 1996 and 1997.[1]

أما بالنسبة لاستجابة الناتج للصدمات المختلفة في كلتا المجموعتين، فإن استجابة الناتج لصدمات العرض ومعدل التبادل التجاري تتسق في الدول الفرانكفونية مع النموذج، ففي الأجل الطويل تؤدي صدمة العرض الإيجابية إلى توسع الناتج بنسبة 1.25٪، بينما تؤدي صدمة معدل التبادل التجاري الإيجابية إلى توسع الناتج بنسبة 0.5٪، واستجابة الناتج لكلتا الصدمتين تصل إلى 75٪، 50٪ من التعديل الكامل لصدمات العرض ومعدل التبادل التجاري على الترتيب، والتعديل الكامل للناتج كاستجابة للصدمتين يكتمل في نهاية السنة الثانية. أما بالنسبة للدول غير الفرانكفونية فإن صدمة العرض الإيجابية تؤدي إلى توسع الناتج بنسبة 1.75٪، ويحدث 75٪ من التعديل في أول سنتين، أما الصدمة الاسمية العكسية فتؤدي إلى انكماش الناتج بنسبة 0.5٪. وتتسق استجابة الناتج مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة Lizando and Montiel 1989.[2]

2- تقلبات سعر الصرف الحقيقي

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, **op.cit.**, PP. 142, 143.

[2] **Ibid.**, P. 143.

ترجع معظم حركات سعر الصرف الحقيقي في الدول الفرانكفونية للصدمات الخارجية، وتعتبر الصدمات المحلية مصدراً مهماً لحركات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير حيث تفسر 75٪ من هذه الحركات، لكن في الأجل الطويل تنخفض أهمية هذه الصدمات حيث تلعب الصدمات الخارجية - مثل صدمات سعر الفائدة العالمي ومعدل التبادل التجاري - دوراً أكبر، أما بالنسبة للدول غير الفرانكفونية تتبع تقلبات سعر الصرف الحقيقي من الصدمات المحلية، حيث تفسر الصدمات المالية نسبة كبيرة من هذه الحركات في الأجل القصير والطويل، ولكن الصدمات الاسمية تلعب دوراً محدوداً في تفسير هذه التقلبات. وتوضح النتائج أن التغيرات في السياسة المالية تعتبر محدداً رئيسياً لسعر الصرف الحقيقي في الدول غير الفرانكفونية، وبالرغم من أن غياب دور الصدمات الخارجية في تفسير حركات سعر الصرف الحقيقي في هذه المجموعة من الدول يعد أمراً غريباً إلا أنه يتسق مع بعض الدراسات عن الدول النامية مثل Devereux and Connolly 1996 and Hoffmaister and Roldos 1997.[1]

وبالنسبة لاستجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات المختلفة، فإن الصدمات المالية التوسعية في الدول الفرانكفونية تؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0.13٪، كما تؤدي صدمات معدل التبادل التجاري الإيجابية إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنفس النسبة، أما صدمات سعر الفائدة العالمي الإيجابية فتؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0.25٪. أما في الدول غير الفرانكفونية فإن استجابة سعر الصرف الحقيقي أكبر خصوصاً بالنسبة

[1] **Ibid., PP.143, 144.**

للصدمات المالية، حيث تؤدي الصدمات المالية التوسعية إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1٪.[1]

3- تقلبات الميزان التجاري

ترجع أغلب تقلبات الميزان التجاري في الدول الفرانكفونية إلى الصدمات المحلية، فبينما تمثل الصدمات المحلية 60٪ من حركات الميزان التجاري، فإن صدمات معدل التبادل التجاري تمثل 30٪، وتمثل الصدمات المالية أغلب هذه الصدمات المحلية، حيث إن التوسع المالي يؤثر عكسياً على الميزان التجاري، ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري بنسبة 75٪، أما صدمات معدل التبادل التجاري الإيجابية فتؤدي إلى تحسن الميزان التجاري، وتتسق هذه النتائج مع حركات سعر الصرف الحقيقي. أما في الدول غير الفرانكفونية فتسيطر عليها الصدمات المحلية، حيث تمثل الصدمات الخارجية 15٪ من حركات الميزان التجاري، وتعتبر الصدمات المالية التوسعية مصدراً رئيسياً لتقلبات سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري، حيث تؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي وتدهور الميزان التجاري، أما عن صدمات معدل التبادل التجاري الإيجابية فتؤدي إلى تحسن الميزان التجاري بنسبة 50٪ وتدوم في الأجل الطويل.[2]

4- تقلبات معدل التضخم

تفسر معظم تقلبات معدل التضخم في الدول الفرانكفونية من خلال العوامل المحلية، كما تلعب الصدمات الخارجية دوراً في تفسيرها، وتوضح النتائج أن صدمات الطلب المحلية تفسر 60٪ من حركات الأسعار، وتفسر صدمات العرض 20٪، كما تتسبب العوامل المحلية في معظم تقلبات معدل التضخم في

---

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, **op.cit.**, PP.144, 145.

[2] Ibid., PP. 145, 147.

الدول غير الفرانكفونية، حيث توضح النتائج أن الصدمات الاسمية تمثل أكثر من 85٪ من حركات الأسعار، أما الصدمات الأخرى فتلعب دوراً محدوداً.[1]

وبالنسبة لاستجابة الأسعار للصدمات المختلفة في الدول الفرانكفونية فيتسق النموذج مع الواقع حيث يعكس ربط أسعار الصرف الاسمية لهذه الدول بالفرانك الفرنسي، كما أن سياسات الطلب التوسعية لها تأثير كبير على زيادة الأسعار حيث تفسر 50٪ من زيادة الأسعار طويلة الأجل، وتؤدي صدمة العرض الإيجابية إلى زيادة الأسعار ورفع سعر الصرف الحقيقي، أما صدمات معدل التبادل التجاري فتؤدي إلى انخفاض مؤقت في الأسعار والتي سريعا ما تعود إلى الوضع الأصلي، كما توضح النتائج أن الصدمات الاسمية تؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار في الدول الفرانكفونية أقل من الدول غير الفرانكفونية.[2]

ومما سبق يتضح أن الصدمات الخارجية خصوصاً صدمات معدل التبادل التجاري لها تأثير أكبر على تقلبات الناتج وسعر الصرف الحقيقي في الدول الفرانكفونية، وهذه النتيجة لا تتوافق مع الاختلافات في الهيكل الاقتصادي، لكن ربما تعكس آلية سعر الصرف الحقيقي والذي لم يستطع جزئياً حماية هذه الدول من الصدمات الخارجية، كما تتشابه التقلبات الاقتصادية في الدول غير الفرانكفونية مع تلك في باقي الدول النامية خصوصاً أمريكا اللاتينية.[3]

المطلب الثالث: نموذج Cashin and Pattillo (2000)

لقد قدمت دراسة Cashin and Pattillo 2000 تحليلاً عن مدة بقاء صدمات معدل التبادل التجاري في الدول النامية باستخدام بيانات عن صافي معدل التبادل التجاري في الدول المصدرة للسلع من دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث اهتم كثير من الأعمال السابقة بدراسة الاتجاهات والتقلبات في معدل التبادل

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, op.cit., PP. 147, 148.

[2] Ibid., PP. 149, 150.

[3] Ibid., P. 132.

التجاري، لكنها تجاهلت خصائص تلك المعدل. وقد استخدمت هذه الدراسة طريقة مقدر الوسيط غير المتحيز Median Unbiased Estimator والتي قدمت من خلال دراسة Andrews 1993 لتقدير معلمة الانحدار الذاتي لبيانات معدل التبادل التجاري، ثم استخدام هذه المقدرات غير المتحيزة لتلك المعلمة في حساب مقياس عن فترة بقاء صدمات NBTT.[1]

أولاً: نموذج قياس مدة بقاء الصدمات

لقد قدم Andrews 1993 مقدر الوسيط غير المتحيز واختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests والتي تستخدم لتحديد استمرارية صدمات معدل التبادل التجاري، وركز مقدر الوسيط غير المتحيز على تقدير نماذج AR/UR Autoregressive / Unit Root Models من الدرجة الأولى بالتوزيع الطبيعي المستقل للأخطاء، حيث يتضمن نموذج السلاسل الزمنية { Y_t: $t=0,1,2,....$} مقطعاً واتجاهاً زمنياً عاماً.

$$\begin{aligned} Y_t &= u^* + \alpha Y_{t-1} + \beta^* t + \varepsilon_t \\ u^* &= u(1-\alpha) + \alpha\beta \qquad (1) \\ \beta^* &= \beta(1-\alpha) \\ \alpha &\in (-1, 1] \end{aligned}$$

حيث تمثل ε_t ابتكارات النموذج، u المقطع، t الاتجاه الزمني العام.[2]

ويفترض النموذج - لحساب مقدر الوسيط غير المتحيز - أن $\hat{a}$ مقدر لمعلمة الانحدار الذاتي α، وتعرف دالة الوسيط $(m(\alpha))$ من خلال $\alpha \in (-1, 1]$، وأن $\hat{a}_u$ مقدر الوسيط غير المتحيز لقيمة α ويعرف من خلال:

[1] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, P 8.
[2] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, P. 8.

$1 \text{ if } \hat{a} > m(1)\ ,\ m^{-1}(\hat{a}) \text{ if } m(-1) < \hat{a} \leq m(1)\ ,\ -1 \text{ if } (\hat{a}) \leq m(-$

$\hat{a}_u = \{1)\}$ (2)

حيث إن $m(-1) = \lim_{\alpha \to -1} m(\alpha)$، وأن $m^{-1} : (m(-1), m(1)]$ هي مقلوب دالة $m(.)$، والتي

تحقق الشرط $m^{-1}(m(\alpha)) = \alpha \text{ for } \alpha \in (-1\ ,\ 1]$، أي لو أن هناك دالة لكل قيمة صحيحة لـ α يمكن استخدام مقلوب هذه الدالة للحصول على مقدر الوسيط غير المتحيز لـ α، على سبيل المثال لو أن مقدر المربعات الصغرى α =0.8 فيتم استخدام قيمة α التي تجعل مقدر المربعات الصغرى للوسيط يساوي 0.8. وتقوم الدراسة بتقدير فترة ثقة لـ α ذات اتجاهين Two sides بدرجة ثقة 90٪ أو ذات اتجاه واحد One side بدرجة ثقة 95٪، وفترات الثقة هذه يمكن أن تستخدم لإيجاد مقياس دقيق لقيمة $\hat{a}$ أو لإجراء اختبارات ذات اتجاه واحد أو اتجاهين للفرض العدمي $\alpha = \hat{a}$.[1]

وتتمثل قيم معلمات النموذج فيما يلي :-

1- مقدر المربعات الصغرى لمعلمة الانحدار الذاتي من انحدار جذر الوحدة يساوي 0.494.

2- مقدر الوسيط غير المتحيز يساوي 0.60، ويقع داخل فترة الثقة ذات الجانبين (0.34 ، 0.93) بدرجة ثقة 90٪.[2]

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدة بقاء الصدمات في السلاسل الزمنية الاقتصادية، وتتمثل المقاييس التي تحدد مدى استمرارية الصدمات فيما يلي:-

1- دالة الاستجابة The Impulse Response Function IRF

---

[1] Ibid., PP. 8, 9.

[2] Paul Cashin and Catherine Pattillo, op.cit., P. 9.

2- دالة الاستجابة التراكمية The Cumulative Impulse Response Function CIR
3- نصف عمر صدمة وحيدة: The Half Life of a Unit Shock HLS

إذ إن IRF للسلسلة الزمنية $\{Y_t: t = 0,1,2,\ldots\}$ تقيس أثر الصدمة التي تحدث في الفترة t والتي تتمثل في $\varepsilon_t \rightarrow \varepsilon_t + 1$ في المعادلة رقم 1، للقيم Y_t في الفترات المستقبلية t+1, t+2, ……، وتوضح IRF مدى استمرارية الصدمات في السلاسل الزمنية، حيث تنتهي IRF في السلاسل الزمنية ذات جذر الوحدة Series with a Unit Root، لكنها لا تنتهي في السلاسل ذات الاتجاه العام الساكن Trend Stationary Series، وبالتالي فإن الاتجاه النسبي الذي تأخذه IRF في النقاط الزمنية المختلفة يبين مدى استمرارية الصدمات في السلاسل الزمنية، وتعرف IRF بالشكل التالي:[1]

$$IRF(t) = \alpha^t \quad \text{for } t = 0, 1, 2, \ldots \quad (3)$$

وقد أوضح Andrews 1993 أن CIR توضح الأثر الإجمالي التراكمي للصدمة الوحيدة في المستقبل القريب على السلاسل الزمنية، والتي تمثل مجموع IRF خلال النقاط الزمنية المختلفة، وأن HLS توضح الفترة الزمنية التي تعرض من خلالها IRF للصدمة، نصف أثرها الأصلي، وتعرف CIR, HLS بالشكل التالي:

$$CIR = \sum IRF(t) = (1-\alpha)^{-1}$$
$$HLS = ABS(\log(1/2) / \log(\alpha)) \quad (4)$$

[1] Ibid., P. 10.

ويمكن حساب مقدرات الوسيط غير المتحيز وفترات الثقة لكل من IRF, CIR, HLS، حيث إن مقدرات الوسيط غير المتحيز لهذه المقاييس تحسب باستخدام مقدر الوسيط غير المتحيز للمعلمة α في المعادلة رقم 4.[1]

ثانياً: البيانات

لقد استخدمت دراسة Cashin and Pattillo 2000 بيانات عن معدل التبادل التجاري السنوي في الفترة 1960 – 96 لـ 42 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتم الحصول على هذه البيانات من أحد تقارير البنك الدولي وهو World Development Indicators Database، وتمثلت المتغيرات في معدل التبادل التجاري NBTT وهو عبارة عن الرقم القياسي لسعر الصادرات منسوباً إلى الرقم القياسي لسعر الواردات، ومعدل التبادل الدخلي YTT وهو عبارة عن NBTT مضروباً في الرقم القياسي لحجم الصادرات، وكانت سنة الأساس 1978، وتم عرض البيانات بالشكل اللوغاريتمي.[2]

لقد ركز عديد من الدراسات السابقة عن معدل التبادل التجاري على خصائص معدل التبادل التجاري السلعي The Commodity Terms of Trade CTT، ولكن على العكس فقد ركزت دراسة Cashin and Pattillo 2000 على معدلات التبادل التجاري لكل دولة باستخدام الرقم القياسي للصادرات والواردات، ولم تفترض بيانات NBTT أن كل الدول النامية تصدر سلعاً أولية وتستورد سلعاً مصنعة وبنفس النسبة كما يفترض مؤشر CTT. لقد أوضح بعض الدراسات مثل Gilli and yang 1988, Powel 1991, and Bleaney and Greenaway 1993 أن هناك علاقة بين التغيرات في معدل التبادل التجاري للسلع غير البترولية ومعدل التبادل التجاري للدول النامية غير

---

[1] **Ibid.**, PP. 10, 11.

[2] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, P. 11.

البترولية ككل، لكن أوضحت هذه الدراسة أن العلاقة بين CTT, NBTT لم تكن موجودة في كل دول أفريقيا جنوب الصحراء.[1]

وقامت دراسة Cashin and Pattillo 2000 بإجراء اختبار جذر الوحدة بطريقة Philips – Perron 1988 حيث اتضح أن CTT، NBTT، والسعر الحقيقي للبترول ROIL سلاسل غير ساكنة، وأن هناك إمكانية للتكامل المتناظر Co-Integration، كما تم إجراء اختبار التكامل المتناظر بين NBTT, CTT, ROIL باستخدام أسلوب Bleaney and Greenaway 1993 في الفترة 1960 – 96 بالاستعانة ببيانات NBTT لكل دولة بدلا من NBTT الإجمالي لكل الدول النامية، ثم تقدير علاقة التكامل المتناظر بين NBTT, CTT, ROIL باستخدام طريقة Philips and Hansen 1990 المعدلة بالكامل، والتي تنتج مقدراً صحيحاً للتباين والتغاير في ظل وجود الارتباط السلسلي. أما فروض عدم التكامل فقد تم اختبارها باستخدام اختبار البواقي Residual – Based Test of Phillips and Quliaris 1990 واتضح أنه لم يتم رفض الفرض العدمي الخاص بعدم التكامل المتناظر بين NBTT, CTT, ROILتقريبا في كل دول العينة (42 دولة)، كما تم استخدام اختبار Hansen 1992 وهو (LC, mean–F and SUP–F) لاستقرار المعلمةParameter Stability في المعادلة المقدرة لانحدار التكامل المتناظر، وأوضحت نتائج الاختبار أن هناك عدم استقرار في العلاقة بين NBTT, CTT, ROIL عند مستوى معنوية 5٪ في 36 دولة من إجمالي 42 دولة، مما يدل على ضعف العلاقة طويلة الأجل بين NBTT, CTT، وقد يرجع ذلك إلى أن هيكل الصادرات والواردات لمعظم دول أفريقيا جنوب الصحراء لا يستطيع أن يمثل سلة الصادرات والواردات المستخدمة في CTT بالكامل، لذلك

[1] Ibid., PP. 11,12.

تختبر دراسة Cashin and Pattillo 2000 مدى استمرارية الصدمات في كل دولة على حدة باستخدام بيانات NBTT لكل دولة.[1]

ثالثاً: النتائج

لقد تم تحليل سلاسل NBTT في 42 دولة باستخدام نموذج Andrews 1993 من خلال معادلة رقم 1، ويتضح أحد أمثلة النتائج التي عرضها النموذج مثل حالة موزمبيق، وتنزانيا، ونيجيريا فيما يلي:-

1- **موزمبيق**: لقد بلغ مقدر الوسيط غير المتحيز MU لقيمة α 0.486، في مقابل مقدر المربعات الصغرى LS والذي يساوي 0.392، وتمثلت فترة الثقة لمقدر الوسيط غير المتحيز لقيمة α في المدى (0.214 ، 0.794) بدرجة ثقة 90٪، مما يدل على أن α لم تقدر بدقة، واتضح أن IRF انخفضت بشكل مطرد وسريع تجاه الصفر، ثم انتهت بالكامل. وقد أدت مقدرات [LS 1.645, MU 1.944] إلى زيادة CIR بنسبة 18٪، مما يدل على أن صدمة معدل التبادل التجاري عندما تؤول t إلى مالا نهاية تؤدي إلى اختلال معدل التبادل التجاري بحوالي 1.944 وحدة، كما أن نصف الوقت الذي تأخذه موزمبيق للاستجابة للصدمة Half of The Impulse Response of a Shock هو 0.740 سنة لمقدر LS، 0.960 سنة لمقدر MU، وبالتالي يتضح أن صدمة NBTT في موزمبيق غير مستمرة أو قصيرة الأجل.[2]

2- **تنزانيا**: لقد بلغ مقدر الوسيط غير المتحيز لقيمة α حوالي 0.961، ومقدر المربعات الصغرى 0.772، وتمثلت فترة الثقة لمقدر الوسيط غير المتحيز لقيمة α في المدى (0.702 ، 1.00) وبدرجة ثقة 90٪، مما يوضح أن قيمة α قدرت بدقة في تنزانيا عن موزمبيق، وانخفضت قيمة IRF بشكل مطرد تجاه الصفر، لكنها لم تنتهي بالكامل. وقد أدت مقدرات [LS 1.645, MU 1.944] إلى

---

[1] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, PP 11, 12.

[2] **Ibid.**, P. 16.

زيادة CIR بنسبة 488٪، مما يدل على أن الصدمة عندما تؤول t إلى مالا نهاية تؤدي إلى اختلال معدل التبادل التجاري بحوالي 25.821 وحدة، كما أن نصف الوقت الذي تأخذه تنزانيا للاستجابة للصدمة Half of The Impulse Response of a Shock هو 2.679 سنة لمقدر LS، 17.549 سنة لمقدر MU، وبالتالي يتضح أن صدمة معدل التبادل التجاري في تنزانيا دائمة.[1]

3- نيجيريا: إن مقدر الوسيط غير المتحيز لقيمة α هو 1، ومقدر المربعات الصغرى 0.913، وتمثلت فترة الثقة لقيمة α في المدى (0.929 ، 1.00) بدرجة ثقة 90٪، وبالتالي فإن قيمة α قدرت بدقة، لكن IRF لم تنخفض باطراد تجاه الصفر. وقد أدت مقدرات [LS 11.494, MU 0] إلى زيادة لانهائية في CIR، مما يدل على أن الصدمة الوحيدة في NBTT تؤدي إلى اختلالات لانهائية في معدل التبادل التجاري، وبالتالي فإن أثر الصدمة الوحيدة أصبح مكوناً دائماً في السلاسل الزمنية، كما يتضح أن نصف الوقت الذي تأخذه نيجيريا للاستجابة للصدمة Half of The Impulse Response of a Shock يبلغ 7.615 سنة لمقدر LS، أما بالنسبة لمقدر MU فإن الصدمة لا تنتهي، وبالتالي فإن صدمات NBTT في نيجيريا دائمة وطويلة الأجل عن تلك التي تؤثر على موزمبيق وتنزانيا.[2]

ويتضح من النتائج أنه باستخدام مقدر الوسيط غير المتحيز فإن 31 دولة من 42 دولة تتعرض لصدمات NBTT محدودة الأجل، بينما تتعرض 11 دولة لصدمات طويلة الأجل، كما تتعرض 23 دولة من دول العينة لصدمات قصيرة الأجل تستمر أقل من 4 سنوات، وبالتالي فإن هذه الدول يمكنها الاستجابة للصدمات الإيجابية المؤقتة من خلال زيادة الادخار المحلي، ولكن الفوائد المحتملة من

[1] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, P. 17.
[2] **Ibid.**, P. 18.

استجابة المدخرات تكون أكبر في حالة الدول التي تستمر بها الصدمات أقل من سنتين وذلك في حالة 16 دولة من 42 دولة، أما بالنسبة للدول التي تتعرض لصدمات طويلة الأجل (11 دولة)، فتصف هذه الدول تتعرض لصدمات دائمة، وبالتالي فإن التمويل الخارجي كاستجابة لصدمات NBTT العكسية لم تكن استراتيجية مثلى لهذه الدول.[1]

وبالرغم من أهمية تحديد مدة بقاء صدمات NBTT فإن التعرف على حجم هذه الصدمات على درجة بالغة الأهمية، فقد تختلف سياسات مواجهة الصدمات صغيرة الحجم طويلة الأجل عن الصدمات كبيرة الحجم طويلة الأجل، وتوضح دراسةCashin and Pattillo 2000 أن تقدير مدى استمرارية صدمات NBTTتمكن من تقدير حجمها، وذلك باستخدام انحدار الخطأ المعياري من خلال المعادلة رقم 1، إذ إن الخطأ المعياري للانحدار يبلغ 0.93 في كوت ديفوار، مما يدل على أنه خلال ثلث وقت الصدمة التي تتعرض لها كوت ديفوار فإن معدل التبادل التجاري سوف يتعرض لتقلبات أكثر من 9٪، ويبلغ الخطأ المعياري للانحدار في الكونغو 0.221، مما يدل على أنه خلال ثلث وقت الصدمة فإن معدل التبادل التجاري سوف يواجه تقلبات أكثر من 22٪. وقامت الدراسة باختبار مدى وجود علاقة معنوية بين استمرارية صدمات NBTT وحجم هذه الصدمات باستخدام معامل الارتباط لسبيرمان، وأوضحت النتائج أن الدول التي تتعرض لصدمات NBTT كبيرة الحجم فإنها تكون أكثر عرضة للصدمات طويلة الأجل عن تلك الدول التي تتعرض لصدمات صغيرة الحجم، كما أن الارتباط بين استمرارية وحجم صدمات NBTT ضعيف نسبيا، حيث تم رفض الفرض العدمي الخاص بعدم الارتباط بين استمرارية الصدمات وحجمها بدرجة ثقة 90٪.[2]

---

[1] **Ibid.**, P. 21.
[2] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, P. 22.

وقد اهتمت دراسة Cashin and Pattillo 2000 بإيضاح مدى استمرارية صدمات معدل التبادل الدخلي، ومن المتوقع أن تكون صدمات حجم الصادرات التي تتعرض لها الدول الأفريقية قصيرة الأجل، سواء كانت إيجابية أو سلبية، حيث تتمثل في ظروف المناخ أو العوامل الطبيعية التي تؤثر على حجم الإنتاج والصادرات، وبالتالي تكون مدة بقاء صدمات معدل التبادل الدخلي YTT أقل من صدمات NBTT، لكن أوضحت نتائج الدراسة عكس ذلك، فهناك تشابه بين نتائج صدمات NBTT وصدمات YTT، حيث تواجه 19 دولة من 29 دولة صدمات YTT تدوم لفترة تقل عن 4 سنوات، بينما هناك 7 دول من 29 دولة تواجه صدمات YTT دائمة، كما اتضح أن هناك ارتباطاً بين استمرارية صدمات NBTT ، YTT بدرجة ثقة 85٪.[1]

وقد تم اختيار النموذج المستخدم في دراسة Hoffmaister et al. 1998 حتى يتم تطبيقه في هذه الدراسة، لأنه من أكثر النماذج تقارباً مع هذه الدراسة من حيث المتغيرات المستخدمة والمنهجية المتبعة.

المبحث الثاني:قياس التقلبات الاقتصادية في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

يهدف هذا المبحث إلى إجراء نموذج الانحدار الذاتي المتعامد Vector Auto Regression VAR لإيضاح أثر الصدمات الخارجية التجارية على الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، والتعرف على الأهمية النسبية للصدمات الخارجية التجارية في تفسير تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار

[1] Ibid., PP. 22, 24.

المستهلكين، والميزان الجاري، باستخدام طريقة تحليل التباين Variance Decomposition، ودوال الاستجابة Impulse Response Functions.[1]

المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة وجمع البيانات وإعدادها

لقد تم اختيار عينة الدراسة لتعبر عن الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، وهي عبارة عن الدول الأفريقية بعد استبعاد الدول الأعضاء في رابطة الدول الأفريقية المنتجة للبترول "African Petroleum Associate" وهي 17 دولة، وبالتالي تمثلت الدول محل الدراسة في 36 دولة أفريقية وهي:-

بتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندة، زامبيا، زيمبابوي، المغرب، تونس.

ويعرض الجدولان رقما (19)، (20) بالملحق مساهمة أهم السلع في تكوين حصيلة صادرات الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول عام 2000، مما يوضح مدى تركز الصادرات السلعية لهذه الدول، حيث يمثل النحاس 30٪ من إجمالي

---

[1] لمراجعة الأدبيات التي عالجت نموذج VAR يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:-

1- James H. Stock and Mark W. Watson: "Vector Auto Regressions", **Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 15, No. 4, Summer 2001), PP. 101 – 115.

2- Philip Hans Frances: **Time Series Model for Business and Economic Forecasting**, (Cambridge: Cambridge University Press, First Edition, 1998), PP. 206 – 231.

3- John Dinardo and Justin L. Tobias: "Non Parametric Density and Regression Estimation", **Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 15, No. 4, 2001), PP. 11 – 28.

4- Marianne Baxter and Robert G. King: "Measuring Business Cycles Approximate Band Pass for Economic Time Series", **The Review of Economic and Statistics**, (Cambridge: The MIT Press, Vol. 81, No. 4, November 1999), PP. 575 – 593.

5- خير الدين عبد ربه المصري: أثر السياسة النقدية على الائتمان المصرفي في ليبيا منذ 1970، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2006)، ص ص 183 – 198.

صادرات زامبيا، والبن نصف صادرات بوركينافاسو، والشاي 30٪ من إجمالي صادرات مالاوي.

المتغيرات المستخدمة في القياس

تتمثل المتغيرات محل الدراسة في معدل التبادل التجاري، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والميزان الجاري. ولقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من أحد إصدارات البنك الدولي وهو African Development Indicators، وتعبر المشاهدات عن الفترة 1978 – 2004، وقد تم إجراء عدد من الخطوات لإعداد البيانات سيتم إيضاحها وفقا لكل متغير فيما يلي:-

1- معدل التبادل التجاري NBTT

إن البيانات الخاصة بمعدل التبادل التجاري (شروط التجارة) مقومة خلال الفترة بأسعار ثلاث سنوات أساس وهي 1987، 1995، 2000، وقد تم اختيار سنة 1995 لتكون سنة الأساس خلال الفترة بأكملها، وتم تحويل معدلات التبادل التجاري المقومة بأسعار عامي 1987، 2000 باستخدام معامل التثبيت. ولقد تم حساب معامل التثبيت للسلسلة المقومة بأسعار سنة 1987 من خلال قسمة نسبة قيمة صادرات عام 1995 إلى قيمة واردات عام 1995 على نسبة قيمة صادرات عام 1987 إلى قيمة واردات عام 1987، كما تم حساب معامل التثبيت للسلسلة المقومة بأسعار سنة 2000 من خلال قسمة نسبة قيمة صادرات عام 1995 إلى قيمة واردات عام 1995 على نسبة قيمة صادرات عام 2000 إلى قيمة واردات عام 2000، ثم ضرب هذه المعاملات في قيم معدل التبادل التجاري المقومة بأسعار عامي 1987، 2000 على الترتيب، وبذلك فقد تم الحصول على سلسلة لمعدل التبادل التجاري خلال الفترة 1987 – 2004 بأسعار سنة 1995.

2- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP

قد تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقدراً بالمليون دولار بأسعار ثلاث سنوات 1987، 1995، 2000، وتم حساب معامل التعديل للبيانات من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ثم ضرب هذا المعامل في قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة بأكملها 1987 – 2004. ولقد تم استخدام معامل التثبيت لتوحيد سنة الأساس لتصبح سنة 1995، وتم حساب معامل التثبيت للسلسلة المقومة بأسعار سنة 1987 من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 1995 على الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 1987، وحساب معامل التثبيت للسلسلة المقومة بأسعار سنة 2000 من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 1995 على الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 2000، ثم ضرب هذه المعاملات في قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقومة بأسعار عامي 1987، 2000 على الترتيب، وبذلك فقد تم الحصول على قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة 1987 – 2004 بأسعار سنة 1995.

3- سعر الصرف الحقيقي REER

وقد تم التعبير عنه باستخدام سعر الصرف الحقيقي الفعال خلال الفترة 1987 – 2004 بأسعار سنة 1990.

4- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI

قد تم الحصول على بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI مقوماً بأسعار ثلاث سنوات أساس 1987، 1995، 2000، ولقد أُستخدم معامل التثبيت لتوحيد سنة الأساس وهي سنة 1995، وتم حساب معامل التثبيت للسلسلة المقومة بأسعار سنة 1987 من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 1995 على الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 1987، وحساب معامل التثبيت للسلسلة المقومة بأسعار سنة 2000 من خلال قسمة الناتج المحلي

الإجمالي الجاري لعام 1995 على الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 2000، ثم ضرب هذه المعاملات في قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين المقومة بأسعار عامي 1987، 2000 على الترتيب، وبالتالي فقد تم الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الفترة 1987 – 2004 بأسعار سنة 1995.

5- الميزان الجاري CAB

وتم التعبير عنه من خلال قيم الحساب الجاري بعد استبعاد صافي المنح الرأسمالية بالمليون دولار.

وقد بلغ إجمالي عدد المشاهدات 3348 مشاهدة في الفترة 1987 – 2004.

المطلب الثاني: عرض نتائج القياس وتقييمها

لقد تم استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller ADF لاختبار مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمتمثلة في RGDP، NBTT، CPI، REER، CAB، وجاءت قيمة اختبار ADF أقل من القيمة الجدولية مما يجعلنا لا نستطيع قبول الفرض العدمي، وبالتالي فالسلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة ساكنة وبدرجة ثقة 99٪، ثم تم إجراء نموذج VAR لاكتشاف العلاقة الديناميكية بين المتغيرات باستخدام نموذجين منفصلين، حيث إنه من الصعب إيضاح أثر سعر الصرف الحقيقي والميزان الجاري في نموذج واحد، وبالتالي فقد تم إجراء النموذج الأول الذي يعبر عن العلاقة الديناميكية بين RGDP، NBTT، CPI، REER، ثم النموذج الثاني الذي يعبر عن العلاقة الديناميكية بين RGDP، NBTT، CPI، CAB، وذلك حتى نستطيع التعرف على أثر كل من سعر الصرف الحقيقي والميزان الجاري على ديناميكية النموذج، كما تم استخدام عدد من المقاييس لتحديد فترة الإبطاء مثل The Akaike Information Criteria (AIC), Schwarz Information Criteria (SC) and Likelihood Ratio (LR) وتمثلت

أفضل فترة إبطاء في ثلاث سنوات وفقا لهذه المقاييس. وتتمثل المعادلات المقدرة في النموذج الأول فيما يلي:

1- RGDP = C(1,1)*RGDP(-1) + C(1,2)*RGDP(-2) + C(1,3)*RGDP(-3) + C(1,4)*NBTT(-1) + C(1,5)*NBTT(-2) + C(1,6)*NBTT(-3) + C(1,7)*CPI(-1) + C(1,8)*CPI(-2) + C(1,9)*CPI(-3) + C(1,10)*REER(-1) + C(1,11)*REER(-2) + C(1,12)*REER(-3) + C(1,13)

2- NBTT = C(2,1)*RGDP(-1) + C(2,2)*RGDP(-2) + C(2,3)*RGDP(-3) + C(2,4)*NBTT(-1) + C(2,5)*NBTT(-2) + C(2,6)*NBTT(-3) + C(2,7)*CPI(-1) + C(2,8)*CPI(-2) + C(2,9)*CPI(-3) + C(2,10)*REER(-1) + C(2,11)*REER(-2) + C(2,12)*REER(-3) + C(2,13)

3- CPI = C(3,1)*RGDP(-1) + C(3,2)*RGDP(-2) + C(3,3)*RGDP(-3) + C(3,4)*NBTT(-1) + C(3,5)*NBTT(-2) + C(3,6)*NBTT(-3) + C(3,7)*CPI(-1) + C(3,8)*CPI(-2) + C(3,9)*CPI(-3) + C(3,10)*REER(-1) + C(3,11)*REER(-2) + C(3,12)*REER(-3) + C(3,13)

4- REER = C(4,1)*RGDP(-1) + C(4,2)*RGDP(-2) + C(4,3)*RGDP(-3) + C(4,4)*NBTT(-1) + C(4,5)*NBTT(-2) + C(4,6)*NBTT(-3) + C(4,7)*CPI(-1) + C(4,8)*CPI(-2) + C(4,9)*CPI(-3) + C(4,10)*REER(-1) + C(4,11)*REER(-2) + C(4,12)*REER(-3) + C(4,13)

وتتمثل المعادلات المقدرة في النموذج الثاني فيما يلي:

1- RGDP = C(1,1)*RGDP(-1) + C(1,2)*RGDP(-2) + C(1,3)*RGDP(-3) + C(1,4)*NBTT(-1) + C(1,5)*NBTT(-2) + C(1,6)*NBTT(-3) + C(1,7)*CPI(-1) + C(1,8)*CPI(-

2) + C(1,9)*CPI(-3) + C(1,10)*CAB(-1) +
C(1,11)*CAB(-2) + C(1,12)*CAB(-3) + C(1,13)

2- NBTT = C(2,1)*RGDP(-1) + C(2,2)*RGDP(-2) +
C(2,3)*RGDP(-3) + C(2,4)*NBTT(-1) + C(2,5)*NBTT(-
2) + C(2,6)*NBTT(-3) + C(2,7)*CPI(-1) + C(2,8)*CPI(-
2) + C(2,9)*CPI(-3) + C(2,10)*CAB(-1) +
C(2,11)*CAB(-2) + C(2,12)*CAB(-3) + C(2,13)

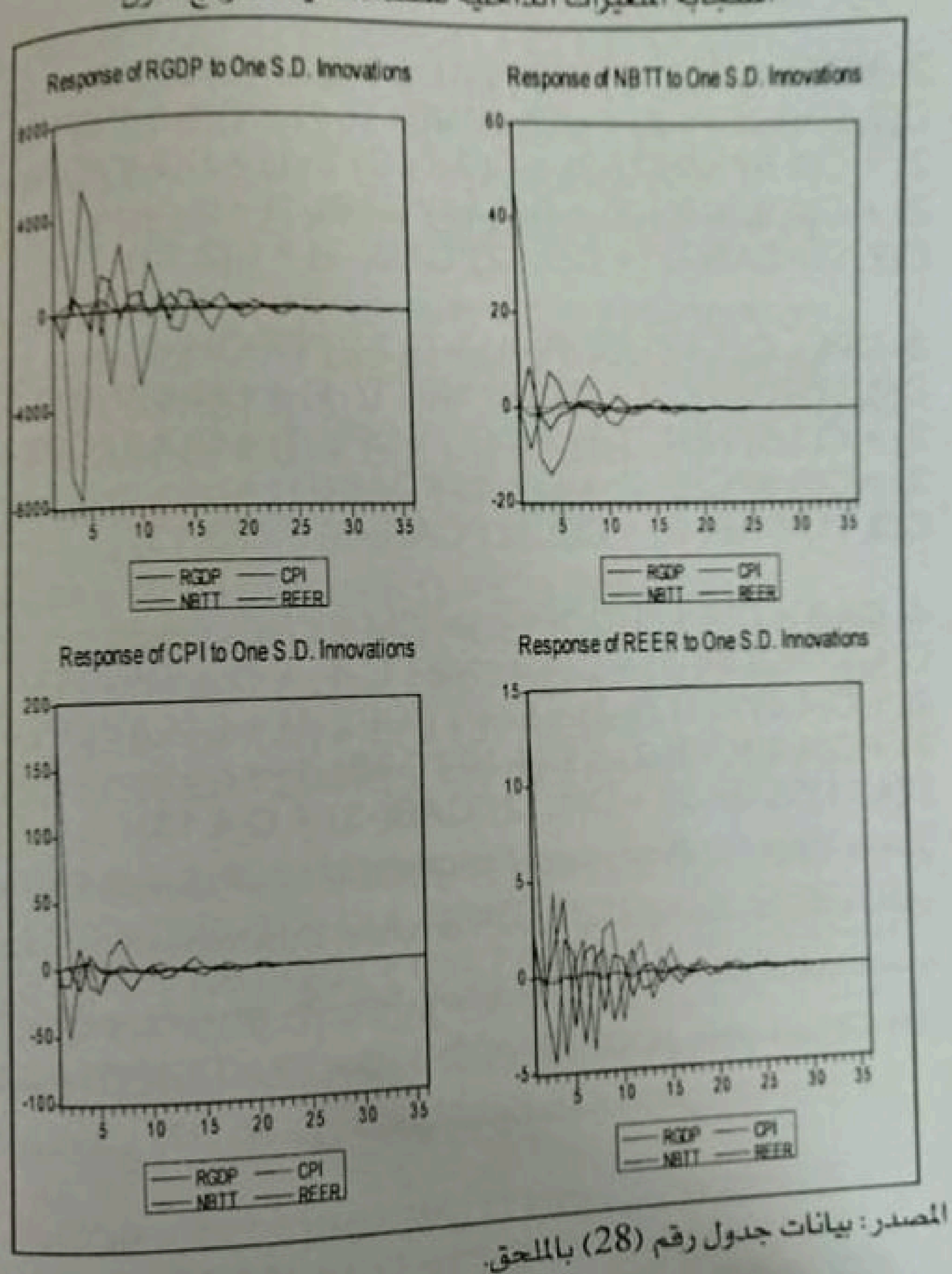
3- CPI = C(3,1)*RGDP(-1) + C(3,2)*RGDP(-2) +
C(3,3)*RGDP(-3) + C(3,4)*NBTT(-1) + C(3,5)*NBTT(-
2) + C(3,6)*NBTT(-3) + C(3,7)*CPI(-1) + C(3,8)*CPI(-
2) + C(3,9)*CPI(-3) + C(3,10)*CAB(-1) +
C(3,11)*CAB(-2) + C(3,12)*CAB(-3) + C(3,13)

4- CAB = C(4,1)*RGDP(-1) + C(4,2)*RGDP(-2) +
C(4,3)*RGDP(-3) + C(4,4)*NBTT(-1) + C(4,5)*NBTT(-
2) + C(4,6)*NBTT(-3) + C(4,7)*CPI(-1) + C(4,8)*CPI(-
2) + C(4,9)*CPI(-3) + C(4,10)*CAB(-1) +
C(4,11)*CAB(-2) + C(4,12)*CAB(-3) + C(4,13)

وجاءت نتائج دوال الاستجابة Impulse Response Functions، وتحليل التباين Variance Decomposition كما يعرضها الجدولان رقما (28)، (29) بالملحق وتعبر عنها الأشكال البيانية رقمي (5)، (6) على الترتيب بالنسبة للنموذج الأول، والجدولان رقما (30)، (31) بالملحق وتعبر عنها الأشكال البيانية رقمي (7)، (8) على الترتيب بالنسبة للنموذج الثاني.

شكل رقم (5)

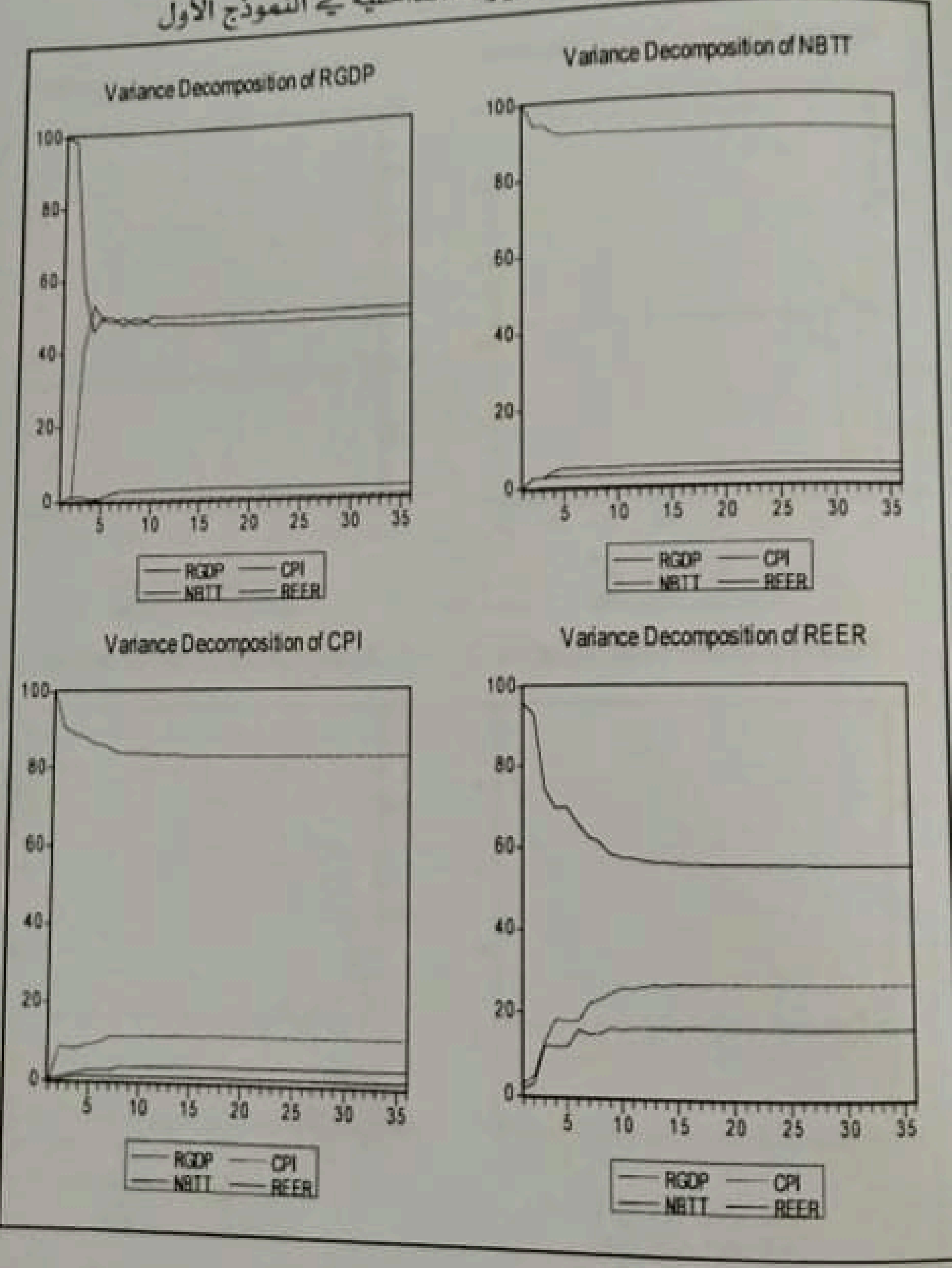
استجابة المتغيرات الداخلية للصدمات في النموذج الأول



المصدر: بيانات جدول رقم (28) بالملحق.

شكل رقم (6)

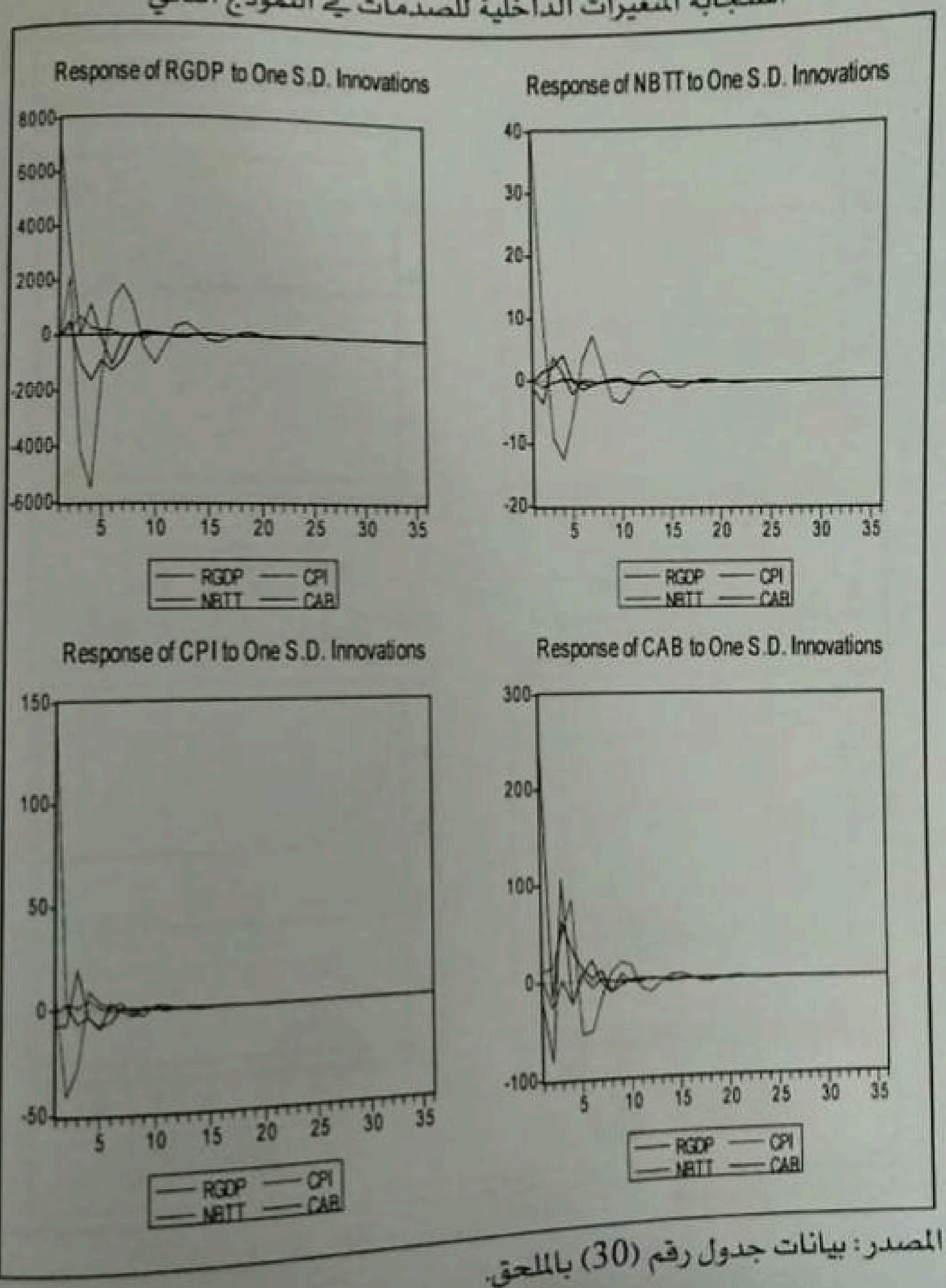
تحليل التباين للمتغيرات الداخلية في النموذج الأول



المصدر: بيانات جدول رقم (29) بالملحق.

شكل رقم (7)

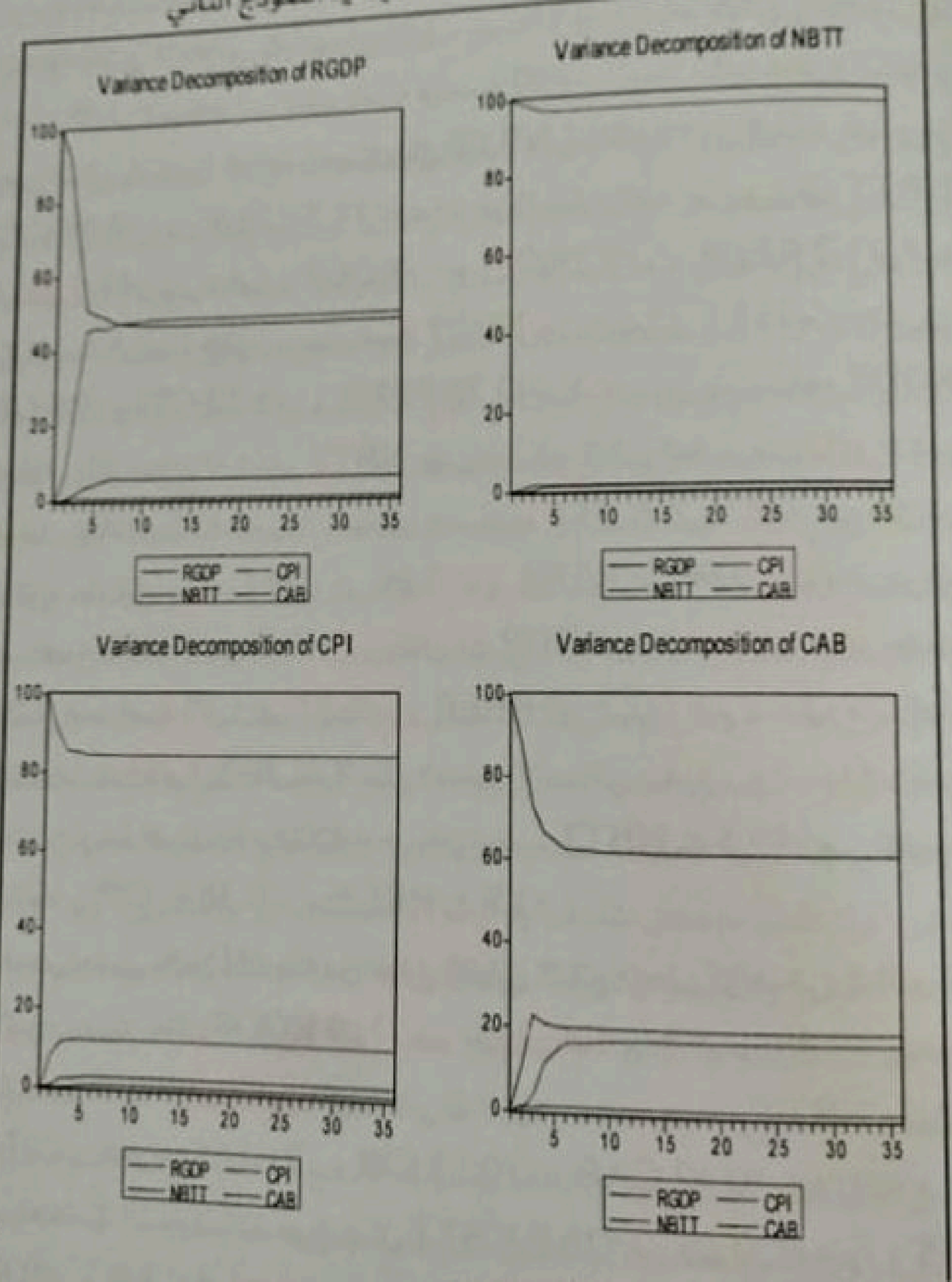
استجابة المتغيرات الداخلية للصدمات في النموذج الثاني



المصدر: بيانات جدول رقم (30) بالملحق.

شكل رقم (8)

تحليل التباين للمتغيرات الداخلية في النموذج الثاني



المصدر: بيانات جدول رقم (31) بالملحق.

أولاً: تقلبات الناتج المحلي الإجمالي RGDP

يوضح جدول رقم (29) بالملحق نسبة ما تساهم به المتغيرات الداخلية في تباين الناتج المحلي الإجمالي في النموذج الأول، حيث ترجع تقلبات الناتج بالكامل في السنة الأولى لابتكارات المتغير نفسه وبنسبة 100٪، ويبدأ تأثير باقي المتغيرات على الناتج في السنة الثانية، حيث يمثل NBTT 0.0012٪ من تقلبات الناتج، و CPI 0.08٪، و REER 1.3٪، وبداية من السنة الثالثة يتزايد تأثير NBTT ليمثل 40.8٪ من تقلبات RGDP، و CPI 0.29٪، و REER 1.2٪، أما في السنة الرابعة فتتزايد مساهمة NBTT حيث تمثل 53.1٪ من تقلبات RGDP، و CPI 0.22٪، و REER 0.70٪، في حين يساهم RGDP بحوالي 46٪، أي أن تأثير NBTT على تقلبات الناتج أكبر من تأثير المتغير نفسه، وفي السنة الخامسة تنخفض مساهمة NBTT إلى 48.9٪ من تقلبات الناتج، وترتفع مساهمة CPI إلى 0.26٪، و REER إلى 0.90٪، ولكن ترتفع مساهمة NBTT إلى 49.6٪ من تقلبات RGDP في السنة السابعة، كما ترتفع مساهمة CPI إلى 0.37٪، و REER إلى 2.5٪، ثم تستقر مساهمة المتغيرات الداخلية في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي بداية من السنة العاشرة وحتى السنة السادسة والثلاثين حيث يتسبب NBTT في 49.5٪ من تقلبات الناتج، و CPI في 0.38٪، و REER في 2.9٪.

ويعرض جدول رقم (31) بالملحق تحليل التباين للناتج المحلي الإجمالي في النموذج الثاني، حيث يمثل RGDP 100٪ من تقلبات الناتج في السنة الأولى، ولكن بداية من السنة الثانية يظهر تأثير باقي المتغيرات حيث يساهم NBTT بحوالي 7.3٪ من تقلبات RGDP، و CPI 0.12٪، و CAB 0.42٪، وتتزايد هذه المساهمة في السنة الثالثة حيث يمثل NBTT 26.9٪ من تقلبات الناتج، و CPI 0.65٪، و CAB 1.6٪، كما تتزايد هذه النسب في السنة الرابعة فتؤدي تغيرات NBTT إلى 45.1٪ من تقلبات الناتج، و CPI إلى 0.53٪، و CAB

إلى 3.4٪، ويستمر تزايد مساهمة المتغيرات الداخلية في تباين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتستقر في السنة العاشرة وحتى السنة السادسة والثلاثين، حيث يتسبب NBTT في 47.6٪ من تقلبات الناتج، و CPI في 0.52٪، و CAB في 5.7٪.

وتعبر دالة الاستجابة Impulse Response Function عن استجابة المتغير الداخلي للابتكارات، حيث إنها تقيس الأثر الحالي والمستقبلي على المتغير الداخلي نتيجة حدوث صدمة في أحد الابتكارات بنسبة 1٪. ويعبر الشكلان رقما (5)، (7) عن استجابة كل متغير من المتغيرات الأربع لصدمات باقي المتغيرات في النموذجين الأول والثاني على الترتيب، ونلاحظ من الشكل رقم (5) أن الناتج المحلي الإجمالي يستجيب بشدة لصدمات الناتج في النموذج الأول حيث تؤدي هذه الصدمات إلى تزايد الناتج حتى السنة الخامسة، ويبدأ في التناقص في السنة السادسة، ثم يتزايد في السنتين السابعة والثامنة، ويعود للانخفاض بشكل طفيف جدا في السنة التاسعة، ثم يتزايد بشكل ملحوظ بداية من السنة العاشرة وحتى الثانية عشر، وينخفض بشكل ملحوظ في السنة الثالثة عشر، ثم يعود لحالة التزايد في السنتين الرابعة عشر والخامسة عشر، ويتناقص في السنة السادسة عشر، ثم يتزايد في السنتين السابعة عشر والثامنة عشر، ويتناقص بشكل طفيف في السنة التاسعة عشر والعشرين، ويتزايد في السنة الحادية والثانية والعشرين، ويتناقص في السنة الثالثة والعشرين، ثم يتزايد في السنتين الرابعة والخامسة والعشرين مقترباً من Base line بداية من السنة السادسة والعشرين، ولكن محافظاً على النمط الذي اتخذته صدمات الناتج على RGDP، والذي يتمثل غالباً في تزايد الناتج لمدة سنتين أو ثلاث سنوات متتالية، ويتناقص لمدة سنة أو سنتين، ثم يعاود التزايد مرة أخرى

أما في الشكل رقم (7) فنلاحظ اختلاف نمط استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمات الناتج في النموذج الثاني، كما تنخفض التقلبات التي تنجم عن هذه الصدمات، حيث تؤدي صدمات RGDP إلى زيادة الناتج بداية من السنة الأولى وحتى الرابعة، ويبدأ في التناقص من السنة الخامسة وحتى السابعة، ثم يتزايد بشكل طفيف في السنة الثامنة، ويعاود الانخفاض في السنة التاسعة، ثم يتزايد في السنة العاشرة مقترباً من Base line.

وبالنسبة لاستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات NBTT في النموذج الأول فيعبر عنها شكل رقم (5) حيث تؤدي صدمات NBTT إلى زيادة طفيفة في الناتج بداية من السنة الثانية، ثم ينخفض بحدة في السنتين الثالثة والرابعة، ثم يتزايد بشكل بسيط في السنتين الخامسة والسادسة، ويعاود الانخفاض بشكل ملحوظ في السنة السابعة، ثم يتزايد زيادة طفيفة في السنة الثامنة، ويتزايد بمعدل متزايد في السنة التاسعة إلى أن يعود لحالة الانخفاض الملحوظ في السنتين العاشرة والحادية عشر، ثم يتزايد في السنة الثانية عشر، وينخفض في السنتين الثالثة عشر والرابعة عشر، ثم يتزايد بشكل ملحوظ في السنة الخامسة عشر، ويتناقص من السنة السادسة عشر وحتى الثامنة عشر، ثم يتزايد في السنة التاسعة عشر، ويعاود الانخفاض في السنتين العشرين والحادية والعشرين بمعدل متناقص، ثم يرتفع في السنة الثانية والعشرين، وما يلبث أن ينخفض في السنتين الثالثة والرابعة والعشرين، ثم يتزايد بشكل طفيف في السنتين الخامسة والسادسة والعشرين، وينخفض في السنة السابعة والعشرين، ثم يتزايد في السنة الثامنة والعشرين بشكل طفيف مقترباً من Base line ولكن محافظاً على نمط استجابة الناتج لصدمات NBTT والذي يتمثل غالباً في ارتفاع الناتج لمدة سنة أو سنتين، ثم انخفاضه لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، ثم ارتفاعه مرة أخرى.

ويعرض شكل رقم (7) استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمات NBTT في النموذج الثاني، حيث تنخفض التقلبات في RGDP نتيجة حدوث صدمة NBTT بالمقارنة بالنموذج الأول، إذ تؤدي صدمة NBTT إلى زيادة الناتج في السنة الثانية، ثم ينخفض بشكل ملحوظ بداية من السنة الثالثة وحتى الخامسة، ثم يرتفع بداية من السنة السادسة وحتى الثامنة، وينخفض بمعدل متزايد من السنة التاسعة وحتى الحادية عشر، ثم يتزايد بداية من السنة الثانية عشر وحتى السنة الرابعة عشر، ويعاود الانخفاض من السنة الخامسة عشر وحتى السابعة عشر، ثم يرتفع بداية من السنة الثامنة عشر وحتى السنة العشرين مقترباً من Base line ولكن محافظاً على نمط استجابة الناتج لصدمات NBTT والذي يتمثل غالباً في انخفاض الناتج لمدة ثلاث سنوات متتالية، ثم ارتفاعه لمدة ثلاث سنوات متتالية، ثم انخفاضه مرة أخرى.

وعن استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمات CPI فيعرضها شكل رقم (5) بالنسبة للنموذج الأول، حيث تؤدي صدمات CPI إلى زيادة الناتج بداية من السنة الثانية وحتى السابعة، وينخفض بشكل طفيف في السنة الثامنة، ثم يتزايد بداية من السنة التاسعة وحتى السنة العشرين مقترباً من Base line.

ويعرض شكل رقم (7) استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمات CPI في النموذج الثاني، حيث تؤدي صدمات CPI إلى زيادة الناتج بداية من السنة الثانية وحتى السابعة، وينخفض في السنة الثامنة، ثم يعاود الارتفاع من السنة التاسعة وحتى الحادية عشر مقترباً من Base line.

أما عن استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمات REER، فيوضح شكل رقم (5) أن صدمات REER تؤدي إلى انخفاض الناتج في السنة الثانية وارتفاعه في السنتين الثالثة والرابعة، ويعاود الانخفاض في السنة الخامسة ويرتفع في السنتين السادسة والسابعة، ثم ينخفض في السنة الثامنة، ويرتفع في

السنتين التاسعة والعاشرة، ثم ينخفض في السنة الحادية عشر، ويرتفع بداية من السنة الثانية عشر وحتى السابعة عشر، ثم ينخفض في السنة الثامنة عشر، ويرتفع في السنتين التاسعة عشر والعشرين، ثم ينخفض في السنة الحادية والعشرين مقترباً من Base line ولكن محافظاً على نمط استجابة الناتج لصدمات سعر الصرف الحقيقي والذي يتمثل غالباً في انخفاض الناتج لمدة سنة، ثم ارتفاعه لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، ثم انخفاضه مرة أخرى.

ويوضح شكل رقم (7) استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمات CAB، حيث تؤدي إلى ارتفاع الناتج في السنة الثانية، وانخفاضه بداية من السنة الثالثة وحتى الثامنة، ثم ارتفاعه بداية من السنة التاسعة وحتى الحادية عشر، وانخفاضه في السنتين الثانية عشر والثالثة عشر مقترباً من Base line.

ثانياً: تقلبات معدل التبادل التجاري NBTT

يعرض جدول رقم (29) بالملحق تأثير المتغيرات الداخلية على تباين معدل التبادل التجاري في النموذج الأول، فبداية من السنة الأولى ترجع تقلبات معدل التبادل التجاري إلى ابتكارات المتغير نفسه وبنسبة 99.9٪، بالإضافة إلى 0.05٪ لابتكارات RGDP، ولا يوجد تأثير لكل من CPI، REER، حيث يبدأ تأثيرهما من السنة الثانية ليعبر RGDP عن 2.8٪ من تباين NBTT، ويمثل CPI 0.08٪، و REER 2.7٪، وتستقر مساهمة المتغيرات الداخلية في تقلبات معدل التبادل التجاري بداية من السنة العاشرة وحتى السنة السادسة والثلاثين حيث يمثل RGDP 5.2٪ من تباين NBTT، أما CPI فيمثل 0.21٪، و REER 3.1٪، في حين يتسبب NBTT في 91.5٪ من تباين معدل التبادل التجاري، مما يشير إلى ضعف تأثير المتغيرات المحلية على تقلبات معدل التبادل التجاري حيث يتأثر هذا المعدل بالعوامل الخارجية.

ويعرض جدول رقم (31) بالملحق مساهمة المتغيرات الداخلية في تباين معدل التبادل التجاري في النموذج الثاني، حيث يساهم NBTT بحوالي 99.6٪ من تباين معدل التبادل التجاري في السنة الأولى، ويساهم RGDP بحوالي 0.13٪، ولا يوجد تأثير لكل من CPI و CAB، حيث يبدأ تأثيرهما بداية من السنة الثانية: فيمثل RGDP 0.89٪ من تقلبات NBTT، و CPI 0.05٪، و CAB 0.15٪، وتتزايد مساهمة المتغيرات في السنة الثالثة حيث يمثل RGDP 1.7٪ من تقلبات NBTT، و CPI 0.05٪، و CAB 0.45٪، وتصل مساهمة RGDP في السنة السادسة إلى 1.8٪ من تباين NBTT، ويمثل CPI 0.09٪، و CAB 1.4٪، وتستقر هذه النسب بداية من السنة العاشرة وحتى السنة السادسة والثلاثين حيث يمثل RGDP 1.8٪ من تباين NBTT، و CPI 0.08٪، و CAB 1.4٪، في حين يمثل NBTT 96.7٪ من تقلبات معدل التبادل التجاري.

أما عن استجابة NBTT لصدمات باقي المتغيرات الداخلية فيعبر عنها الشكلان رقما (5)، (7) للنموذجين الأول والثاني على الترتيب، حيث يتضح من شكل رقم (5) أن صدمات RGDP تؤدي إلى انخفاض معدل التبادل التجاري بداية من السنة الأولى وحتى الثالثة، وارتفاعه في السنتين الرابعة والخامسة، ثم يعاود الانخفاض بشكل طفيف في السنة السادسة، ويرتفع في السنتين السابعة والثامنة، ثم ينخفض في السنتين التاسعة والعاشرة، ويرتفع في السنتين الحادية عشر والثانية عشر، ثم ينخفض في السنة الثالثة عشر، ويرتفع في السنتين الرابعة عشر والخامسة عشر مقترباً من Base line.

ويعرض شكل رقم (7) استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات RGDP في النموذج الثاني حيث تؤدي إلى انخفاض NBTT في السنتين الأولى والثانية، وارتفاعه في السنتين الثالثة والرابعة، ثم انخفاضه في السنة الخامسة، وارتفاعه

بشكل طفيف في السنتين السادسة والسابعة، ثم انخفاضه بشكل طفيف في السنة الثامنة، وارتفاعه في السنتين التاسعة والعاشرة مقترباً من Base line.

وبالنسبة لاستجابة معدل التبادل التجاري لصدمات NBTT في النموذج الأول، يوضح شكل رقم (5) أن صدمات NBTT تؤدي إلى زيادة معدل التبادل التجاري في السنتين الأولى والثانية بشكل ملحوظ، وانخفاضه بداية من السنة الثالثة وحتى السادسة، ثم يعاود الارتفاع من السنة السابعة وحتى التاسعة، وينخفض بداية من السنة العاشرة وحتى الثالثة عشر، ثم يرتفع بشكل طفيف من السنة الرابعة عشر وحتى السادسة عشر، وينخفض بداية من السنة السابعة عشر وحتى السنة العشرين مقترباً من Base line. ويوضح شكل رقم (7) استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات NBTT في النموذج الثاني حيث يتضح أنها لا تختلف كثيراً عن استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات NBTT في النموذج الأول.

وعن استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات CPI يتضح من الشكل رقم (5) بالنسبة للنموذج الأول أن استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات CPI محدودة جدا، إذ تؤدي صدمات CPI إلى انخفاض معدل التبادل التجاري في السنتين الثانية والثالثة، وارتفاعه في السنتين الرابعة والخامسة، ثم انخفاضه بداية من السنة السادسة وحتى السنة الثامنة مقترباً من Base line. كما يتضح من شكل رقم (7) أنه لا تختلف كثيراً استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات CPI في النموذج الثاني عن النموذج الأول.

أما عن استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات REER فيتضح من شكل رقم (5) أن صدمات REER تؤدي إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري في السنة الثانية، وانخفاضه بداية من السنة الثالثة وحتى السادسة، ثم يعاود الارتفاع من السنة السابعة وحتى العاشرة، وينخفض في السنتين الحادية عشر والثانية عشر، ثم يرتفع بداية من السنة الثالثة عشر وحتى السابعة عشر مقترباً من Base line.

ويوضح شكل رقم (7) استجابة معدل التبادل التجاري لصدمات CAB حيث تؤدي إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري بداية من السنة الثانية وحتى الخامسة، ثم انخفاضه في السنتين السادسة والسابعة، وارتفاعه بشكل طفيف بداية من السنة الثامنة وحتى العاشرة مقترباً من Base line.

ثالثاً: تقلبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI

يعرض جدول رقم (29) بالملحق تأثير المتغيرات الداخلية على تباين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في النموذج الأول، حيث يساهم RGDP بنسبة 0.41٪ من تباين CPI في السنة الأولي، و NBTT بنسبة 0.006٪، و CPI بنسبة 99.6٪، ولا يؤثر REER على تباين CPI، وفي السنة الثانية تصل مساهمة RGDP إلى 0.83٪ من تقلبات CPI، و NBTT إلى 8.6٪، و REER إلى 0.03٪، ويتزايد تأثير هذه المتغيرات حيث يمثل RGDP 2.9٪ من تباين CPI في السنة السادسة، و NBTT 9.9٪، و REER 1.2٪، وتستقر مساهمة المتغيرات بداية من السنة الحادية والعشرين وحتى السنة السادسة والثلاثين حيث يمثل RGDP 4٪ من تقلبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و NBTT 11.8٪، و REER 1.3٪.

ويتضح من جدول رقم (31) بالملحق تحليل التباين للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في النموذج الثاني، حيث يتسبب RGDP في 0.29٪ من تقلبات CPI في السنة الأولى، و NBTT في 0.10٪، و CPI في 99.6٪، ولا يؤثر CAB على تغيرات CPI، وبداية من السنة الثانية يؤدي RGDP إلى 0.52٪ من تقلبات CPI، و NBTT إلى 8.6٪، و CAB إلى 0.04٪، وفي السنة الثالثة يمثل RGDP 2.4٪ من تباين CPI، و NBTT 11.8٪، و CAB 0.24٪، ويستقر تأثير هذه المتغيرات على تباين CPI بداية من السنة العاشرة

وحتى السادسة والثلاثين حيث يمثل RGDP 2.9٪ من تقلبات CPI، و NBTT 12.2٪، و CAB 0.75٪.

أما عن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات المتغيرات الداخلية فيعبر عنها شكل رقم (5) للنموذج الأول، حيث تؤدي صدمة RGDP إلى انخفاض CPI في السنتين الأولى والثانية، وارتفاعه في السنة الثالثة، ثم يعاود الانخفاض خلال السنتين الرابعة والخامسة، ويتزايد في السنة السادسة، ثم ينخفض مرة أخرى من السنة السابعة وحتى السنة التاسعة، ويرتفع في السنة العاشرة، ثم ينخفض في السنتين الحادية عشر والثانية عشر، ويعاود الارتفاع في السنة الثالثة عشر، وينخفض في السنتين الرابعة عشر والخامسة عشر، ويرتفع في السنتين السادسة عشر والسابعة عشر، ثم ينخفض في السنتين الثامنة عشر والتاسعة عشر مقترباً من Base Line.

ويوضح شكل رقم (7) استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات RGDP في النموذج الثاني، حيث تؤدي صدمات RGDP إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنتين الأولى والثانية، وارتفاعه في السنة الثالثة، ثم انخفاضه في السنتين الرابعة والخامسة، وارتفاعه في السنة السادسة، ثم انخفاضه في السنتين السابعة والثامنة، وارتفاعه في السنتين التاسعة والعاشرة مقترباً من Base Line.

وبالنسبة لاستجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات NBTT فيعبر عنها شكل رقم (5) للنموذج الأول، حيث تؤدي صدمات NBTT إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة الأولى وانخفاضه في السنة الثانية، ثم ارتفاعه في السنتين الثالثة والرابعة وانخفاضه في السنة الخامسة، ويعاود الارتفاع من السنة السادسة وحتى الثامنة، وينخفض في السنة التاسعة، ثم يرتفع في السنتين العاشرة والحادية عشر، وينخفض في السنة الثانية عشر، ثم يرتفع

من السنة الثالثة عشر وحتى الخامسة عشر، وينخفض في السنتين السادسة عشر والسابعة عشر مقترباً من Base Line.

ويوضح شكل رقم (7) استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات NBTT في النموذج الثاني، حيث تؤدي صدمات NBTT إلى زيادة CPI في السنة الأولى، وانخفاضه بشكل ملحوظ في السنتين الثانية والثالثة، ويعاود الارتفاع بداية من السنة الرابعة وحتى السابعة، وينخفض في السنتين الثامنة والتاسعة، ثم يرتفع من السنة العاشرة وحتى الثانية عشر، وينخفض من السنة الثالثة عشر وحتى الخامسة عشر مقترباً من Base Line.

وعن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات CPI فيعبر عنها شكل رقم (5) بالنسبة للنموذج الأول، حيث يتضح أنها تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بداية من السنة الأولى وحتى الخامسة، وانخفاضه من السنة السادسة وحتى العاشرة مقترباً من Base Line.

ويعرض شكل رقم (7) استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات CPI في النموذج الثاني، حيث تؤدي صدمات CPI إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بداية من السنة الأولى وحتى الخامسة، وانخفاضه في السنة السادسة، ثم يعاود الارتفاع من السنة السابعة وحتى التاسعة، وينخفض في السنة العاشرة مقترباً من Base Line.

أما عن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات REER فيوضح شكل رقم (5) أنها تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة الثانية، وانخفاضه في السنة الثالثة وبشكل ملحوظ، ثم ارتفاعه في السنة الرابعة، وانخفاضه في السنتين الخامسة والسادسة، ويعاود الارتفاع في السنتين السابعة والثامنة، وينخفض بداية من السنة التاسعة وحتى الحادية عشر، ويرتفع بشكل طفيف في السنة الثانية عشر، وينخفض في السنتين الثالثة عشر والرابعة

عشر، ثم يرتفع في السنة الخامسة عشر، وينخفض في السنتين السادسة عشر والسابعة عشر مقترباً من Base Line.

وبالنسبة لاستجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لصدمات CAB، يوضح شكل رقم (7) أن هذه الصدمات تؤدي إلى زيادة CPI في السنة الثانية، وانخفاضه بداية من السنة الثالثة وحتى السادسة، ثم ارتفاعه في السنة السابعة، ويعاود الانخفاض بشكل طفيف في السنتين الثامنة والتاسعة، ثم يرتفع في السنة العاشرة مقترباً من Base Line.

رابعاً: تقلبات سعر الصرف الحقيقي REER

يعرض جدول رقم (29) بالملحق مساهمة المتغيرات الداخلية في تباين سعر الصرف الحقيقي في النموذج الأول، فبداية من السنة الأولي يمثل RGDP 1.6٪ من تباين REER، و NBTT 2.9٪، و CPI 0.005٪، و REER 95.6٪، وفي السنة الثانية يساهم RGDP بحوالي 2.8٪ من تباين REER، و NBTT بحوالي 4.4٪، و CPI 0.03٪، وفي السنة الثالثة يمثل RGDP 12.1٪ من تباين REER، و NBTT 13.4٪، و CPI 0.07٪، ويستمر تزايد أثر هذه المتغيرات على تباين REER حيث يساهم RGDP في السنة العاشرة بحوالي 16.1٪ من تقلبات REER، و NBTT بحوالي 26.2٪، و CPI 0.07٪، وتستقر مساهمة هذه المتغيرات في تباين REER بداية من السنة العشرين وحتى السنة السادسة والثلاثين حيث يمثل RGDP 16.7٪ من تقلبات سعر الصرف الحقيقي، و NBTT 27.3٪، و CPI 0.09٪.

وعن استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمات المتغيرات الداخلية في النموذج فيعبر عنها الشكل رقم (5)، حيث تؤدي صدمة RGDP إلى ارتفاع REER في السنة الأولى، ويبدأ في الانخفاض في السنتين الثانية والثالثة، ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى في السنتين الرابعة والخامسة، وينخفض في السنة السادسة، ثم يرتفع في السنتين السابعة والثامنة، وينخفض في السنتين التاسعة والعاشرة،

ثم يرتفع في السنة الحادية عشر، وينخفض بشكل طفيف في السنتين الثانية عشر والثالثة عشر، ويستمر بهذه الصورة من التقلب حيث يرتفع لمدة سنة أو سنتين، ثم ينخفض لمدة سنة أو سنتين مقترباً من Base Line في السنة الثلاثين.

وبالنسبة لاستجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمات NBTT، فإن هذه الصدمات تؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي في السنة الأولى، وانخفاضه في السنة الثانية، ثم ارتفاعه في السنة الثالثة، وانخفاضه في السنة الرابعة، ويعاود الارتفاع في السنتين الخامسة والسادسة، وينخفض في السنة السابعة، ثم يرتفع في السنتين الثامنة والتاسعة، وينخفض في السنة العاشرة، ثم يرتفع في السنتين الحادية عشر والثانية عشر، وينخفض في السنتين الثالثة عشر والرابعة عشر، ويعاود الارتفاع في السنة الخامسة عشر، وينخفض في السنتين السادسة عشر والسابعة عشر وبحدة أقل، وتستمر حالة التقلب حيث يرتفع سعر الصرف لمدة سنتين وينخفض لمدة سنة أو سنتين حتى يقترب من Base line في السنة السادسة والعشرين.

وعن استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمات CPI، يتضح أن هذه الاستجابة محدودة، حيث تؤدي صدمات CPI إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي بشكل طفيف في السنة الأولى، وانخفاضه في السنتين الثانية والثالثة، ثم ارتفاعه في السنة الرابعة، وانخفاضه في السنة الخامسة، ويعاود الارتفاع في السنتين السادسة والسابعة، وينخفض في السنة الثامنة، ثم يرتفع بصورة بسيطة في السنتين التاسعة والعاشرة مقترباً من Base line.

أما عن استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمات REER، فإن هذه الصدمات تؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي بشكل ملحوظ في السنة الأولى، وانخفاضه بشكل طفيف في السنة الثانية، ثم ارتفاعه في السنتين الثالثة والرابعة، وانخفاضه في السنة الخامسة، ثم ارتفاعه في السنتين السادسة

والسابعة، وانخفاضه في السنة الثامنة، ثم يعاود الارتفاع في السنتين التاسعة والعاشرة، وينخفض في السنة الحادية عشر، ثم تنخفض حدة استجابة سعر الصرف لصدمات REER، ولكن تستمر حالة التقلب حيث يرتفع في السنتين الثانية عشر والثالثة عشر، وينخفض في السنة الرابعة عشر، ويرتفع في السنتين الخامسة عشر والسادسة عشر، وينخفض في السنتين السابعة عشر والثامنة عشر، ثم يرتفع في السنة التاسعة عشر، وينخفض بداية من السنة العشرين وحتى الثانية والعشرين مقترباً من Base line.

خامساً: تقلبات الميزان الجاري CAB

يعرض جدول رقم (31) بالملحق تحليل التباين للميزان الجاري في النموذج الثاني، ويتضح منه أن RGDP يمثل 0.92٪ من تقلبات الميزان الجاري في السنة الأولى، و NBTT 0.25٪، و CPI 0.008٪، و CAB 98.8٪، وفي السنة الثانية يساهم RGDP بحوالي 10.9٪، و NBTT بحوالي 0.54٪، و CPI 1.07٪ من تقلبات الميزان الجاري، وفي السنة الثالثة يمثل RGDP 22.7٪ من تباين CAB، و NBTT 3.5٪، و CPI 0.84٪، أما في السنة الرابعة فيساهم RGDP بحوالي 20.9٪ من تقلبات CAB، و NBTT بحوالي 11.3٪، و CPI 1.3٪. وتستقر مساهمة هذه المتغيرات في تباين CAB بداية من السنة الخامسة عشر وحتى السادسة والثلاثين حيث يمثل RGDP 19.9٪ من تباين CAB، و NBTT 17.2٪، و CPI 1.3٪.

وعن استجابة الميزان الجاري لصدمات المتغيرات الداخلية في النموذج فيعرضها شكل رقم (7)، حيث تؤدي صدمات RGDP إلى انخفاض CAB بشكل ملحوظ في السنتين الأولى والثانية، وارتفاعه بصورة كبيرة في السنة الثالثة، ثم انخفاضه في السنة الرابعة، وتنخفض استجابة الميزان الجاري لصدمات RGDP بداية من السنة الخامسة حيث يرتفع الميزان الجاري في السنتين الخامسة والسادسة، وينخفض في السنتين السابعة والثامنة، ثم يرتفع في السنة التاسعة،

وينخفض بشكل طفيف في السنتين العاشرة والحادية عشر مقترباً من Base line.

وبالنسبة لاستجابة الميزان الجاري لصدمات NBTT، فإن هذه الصدمات تؤدي إلى زيادة الميزان الجاري وبشكل ملحوظ بداية من السنة الأولى وحتى الرابعة، وانخفاضه من السنة الخامسة وحتى السابعة، ويعاود الارتفاع من السنة الثامنة وحتى العاشرة، وينخفض بداية من السنة الحادية عشر وحتى الثالثة عشر، ثم يرتفع بشكل محدود من السنة الرابعة عشر وحتى السادسة عشر، وينخفض بشكل طفيف بداية من السنة السابعة عشر وحتى التاسعة عشر مقترباً من Base line.

وعن استجابة الميزان الجاري لصدمات CPI، فإن هذه الصدمات تؤدي إلى ارتفاع الميزان الجاري بشكل محدود في السنة الأولى، وانخفاضه في السنة الثانية، ثم ارتفاعه في السنة الثالثة بشكل طفيف، وانخفاضه في السنة الرابعة، ويعاود الارتفاع في السنة الخامسة وينخفض في السنة السادسة، ثم يرتفع في السنة السابعة، وينخفض من السنة الثامنة وحتى العاشرة، ثم يرتفع في السنة الحادية عشر مقترباً من Base line.

أما عن استجابة الميزان الجاري لصدمات CAB، فإنها تؤدي إلى ارتفاع الميزان الجاري بشكل ملحوظ في السنة الأولى، وانخفاضه في السنة الثانية، ويعاود الارتفاع بداية من السنة الثالثة وحتى السابعة، وينخفض في السنتين الثامنة والتاسعة، ثم يرتفع من السنة العاشرة وحتى الثالثة عشر مقترباً من Base line.

ومما سبق يتضح أن صدمات معدل التبادل التجاري تتسبب في 49.5٪ من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Kose and Riezman 2001 حيث أوضحا أن الصدمات الخارجية التجارية تفسر 45٪ من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، كما تتفق هذه النتيجة مع ما

توصل إليه Mendoza 1995 الذي أوضح أن صدمات معدل التبادل التجاري تتسبب في نصف تقلبات الناتج في الدول النامية. وتفسر صدمات معدل التبادل التجاري 12.2٪ من تقلبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و 27.3٪ من تقلبات سعر الصرف الحقيقي، و17.2٪ من تقلبات الميزان الجاري، وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة كل من Hoffmaister, Roldos and Wickham 1998 ، حيث أوضحت أن لصدمات معدل التبادل التجاري تأثير أكبر على تقلبات الناتج وسعر الصرف الحقيقي بالمقارنة بباقي المتغيرات في الدول الفرانكفونية. وتُحدث صدمات معدل التبادل التجاري مستوى أعلى من التقلب في استجابة المتغيرات الداخلية لها بالمقارنة بباقي الصدمات.

ويتضح من النتائج أن استجابة المتغيرات الداخلية للصدمات في النموذج الأول أكثر تقلباً واستمرارية من النموذج الثاني، وأن سعر الصرف يدعم حالة التقلب التي تمر بها المتغيرات الداخلية مما يعكس مدى قصور سعر الصرف على امتصاص الصدمات في الدول الأفريقية.

وتعتبر صدمات معدل التبادل التجاري أطول الصدمات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية في النموذج، حيث تستمر اثار هذه الصدمات 36 سنة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و 25 سنة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و 28 سنة على سعر الصرف الحقيقي، و 25 سنة على الميزان الجاري، مما يعني أن صدمات معدل التبادل التجاري التي تتعرض لها الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول غالباً ما تكون طويلة الأجل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من Cashin and Pattillo 2000، حيث أوضحت أن صدمات معدل التبادل التجاري تكون طويلة الأجل في حالة الدول الأفريقية التي تمثل وارداتها البترولية نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، وتعاني من تركز في صادراتها السلعية.

الفصل الرابع

السياسات الاقتصادية في الدول غير المنتجة للبترول لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية

تعتبر إدارة التقلبات عاملاً مهماً لتحديد مدى نجاح الدولة في استجابتها لصدمات معدل التبادل التجاري، بينما هناك تنوع كبير في الاستجابة للصدمات الاقتصادية، كما توجد طرق عديدة لإدارة التقلبات، فقد يواجه عديد من الدول النامية وبخاصة في أفريقيا الصدمات الخارجية من خلال اصدار النقود، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الاستدانة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية مما يؤدي إلى تراكم الديون أو الفشل في تنويع قاعدة الصادرات، كما أن استجابة كل دولة للصدمات الخارجية تعتمد على طبيعة الصدمة، وآلية سعر الصرف، والسياسات النقدية والمالية المطبقة في الدولة.

لذلك يسعى هذا الفصل إلى التعرف على السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الدول الأفريقية لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية التي أثرت عليها، وتتمثل هذه السياسات في السياسة المالية، والنقدية، والتجارية، وسعر الصرف، هذا بالإضافة إلى التعرف على تجارب بعض الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول في مواجهة الصدمات الخارجية التي تعرضت لها، وذلك من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة المالية

المطلب الثاني: السياسة النقدية

المطلب الثالث: السياسة التجارية

المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف

المبحث الأول:السياسات الاقتصادية

تعتمد مواجهة الصدمات الخارجية على كل من البناء المؤسسي للدولة، وآلية سعر الصرف، والسياسات النقدية والمالية المتبعة، وهناك اختلافات واسعة بين الدول في مواجهة الصدمات الاقتصادية، وطرق عديدة لإدارة التقلبات بعضها له أثر إيجابي على مجرى النمو طويل الأجل في الدولة والبعض الاخر ليس له هذا الأثر. وتختلف مواجهة الدولة للصدمات وفقا لطبيعة ومدة بقاء الصدمة، فقد أوضحت دراسة Cashin and Pattillo 2000 أنه توجد اختلافات ملحوظة في فترة بقاء صدمات معدل التبادل التجاري في دول أفريقيا جنوب الصحراء، فحوالي نصف الدول الأفريقية يواجه صدمات معدل التبادل التجاري قصيرة الأجل، بينما ثلث الدول يواجه صدمات طويلة الأجل.[1]

وتعتبر مدة بقاء صدمات معدل التبادل التجاري مهمة لصانعي القرار في أفريقيا، حيث إن محاولة الدولة لتعديل أوضاعها لمواجهة الصدمة وتحقيق الاستقرار للمتغيرات الاقتصادية من خلال الاقتراض أو الادخار المحلي يعتمد على ما إذا كانت الصدمات طويلة أو قصيرة الأجل. وقد كان القرار بخصوص الاقتراض أو التعديل لمواجهة الصدمات العكسية مهم جدا للدول الأفريقية في الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات، فكل من دول أفريقيا جنوب الصحراء التي

---

[1] Ali Zafar, op.cit., PP. 11, 12.

واجهت صدمات عكسية طويلة الأجل وأخطات في تشخيصها على أنها مؤقتة، أو تلك التي واجهت صدمات إيجابية قصيرة الأجل وأخطات في تشخيصها على أنها دائمة، لجات إلى الاستدانة الخارجية وبخاصة في السبعينيات والثمانينيات وذلك بدون تغيير الساسيات الاقتصادية، واستثمار الإنتاجية لرفع معدل النمو الاقتصادي. ومنذ أزمة المديونية الخارجية في منتصف الثمانينيات أصبحت الدول الأفريقية لا تمتلك فائضاً في أسواق رأس المال العالمية، وتعرضت لمشاكل في الوفاء بالتزامات خدمة الدين.[1]

وقد أوضحت دراسة Cashin and Pattillo 2000 أن 84٪ من الدول ذات صدمات معدل التبادل التجاري طويلة الأجل (16 دولة من 19 دولة) تعتبر من الدول الفقيرة كثيفة الديون "الهيبك"، بينما 74٪ من الدول ذات الصدمات قصيرة الأجل (17 دولة من 23 دولة) تعتبر من دول الهيبك، كما أن حوالي 70٪ من دول أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر من دول الهيبك.[2]

كما يعتمد صانعو القرار في الدول الأفريقية على مدة بقاء الصدمة في قرارهم المرتبط بمعدلات الادخار المحلية كاستجابة لصدمات معدل التبادل التجاري الإيجابية، حيث يتحدد معدل الادخار من الدخل الأعلى المؤقت بناء على الفترة المتوقعة للصدمة الإيجابية، فكلما كانت الصدمة قصيرة الأجل كلما ارتفع معدل الادخار.[3]

وقد اهتم الاقتصاديون كثيراً بدراسة اتجاهات أسعار السلع الأولية، ولكن عدداً قليلاً جدا من الدراسات اهتم بدراسة مدة بقاء صدمات معدل التبادل التجاري في الدولة، فقد قامت دراسة Cuddington and Urzua 1989

[1] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, PP. 24, 25.

[2] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, P. 25.

[3] **Ibid.**, P. 26.

باستخدام أسلوب Beveridge and Nelson 1981 لتقسيم المكون الدائم والدوري في حركات أسعار السلع، وأوضحت النتائج أن 39٪ من متوسط الصدمات التي تتعرض لها معدلات التبادل التجاري تعتبر دائمة، و 61٪ تعتبر دورية وتنتهي في غضون ثلاث سنوات.[1]

وقامت دراسة Cashin and Pattillo 2000 بتحليل مدى استمرارية صدمات معدل التبادل التجاري في 42 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة 1960 – 96، حيث تصدر هذه الدول السلع الأولية وتستورد الغذاء، والبترول، والسلع المصنعة، وأوضحت النتائج أن صدمات معدل التبادل التجاري تكون طويلة الأجل في حالة الدول التي تمثل وارداتها البترولية نسبة كبيرة من إجمالي وارداتها، وتعاني من تركز في صادراتها السلعية. كما أوضحت النتائج أنه باستخدام مقدر الوسيط غير المتحيز فإن 31 دولة من 42 دولة تعرضت لصدمات معدل التبادل التجاري محدودة الأجل، و11 دولة تعرضت لصدمات طويلة الأجل، وأن 23 دولة من 42 دولة تتواجد بها صدمات معدل التبادل التجاري لأقل من 4 سنوات، ويمكن لهذه الدول مواجهة الصدمات الإيجابية قصيرة الأجل من خلال زيادة الادخار المحلي، وتكون الفوائد المحتملة من استجابة المدخرات كبيرة جدا في حالة الدول التي تستمر بها الصدمات أقل من سنتين وهي 16 دولة من 42 دولة. أما الدول التي تتعرض لصدمات معدل التبادل التجاري طويلة الأجل وهي 11 دولة من 42 دولة، فنصف هذه الدول تعتبر الصدمات فيها دائمة، وهذا يعني أن التمويل الخارجي - كأداة للاستجابة لصدمة معدل التبادل التجاري العكسية - يعتبر استراتيجية غير رشيدة لمثل هذه الدول؛ لأن هذا الاقتراض لا يمكن أن يستمر لمدة طويلة، وبالتالي فهذه الدول قد لا تجد التمويل المتواصل. وعموما إذا كانت الصدمات قصيرة الأجل

---

[1] John T. Cuddington and Carlos M. Urzua: "Trends and Cycles in The Net Barter Terms of Trade: A New Approach", **The Economic Journal,** (Oxford: Blackwell Publishing Ltd., Vol. 99, No. 396, June 1989), P. 441.

فتتمثل سياسات المواجهة في تغيرات حجم الادخار المحلي أو الاقتراض الخارجي من أجل إعادة الاستهلاك القومي إلى مساره مرة أخرى، أما إذا كانت صدمات معدل التبادل التجاري طويلة الأجل فلابد من اتخاذ مجموعة من السياسات الدورية Countercyclical Policies، كما أن فرصة نجاحها ستكون محدودة، وعلى الدول أن تعدل أوضاعها للوصول إلى توازن جديد.[1]

المطلب الأول: السياسة المالية

أثرت الصدمات الخارجية التي تعرضت لها الدول النامية على السياسات الاقتصادية ومنها السياسة المالية، ولم تؤثر الصدمات الخارجية على مستوى الدخل فقط، وإنما أيضا على المتغيرات المالية في هذه الدول، ويعتبر أثر هذه الصدمات على المتغيرات المالية أكثر أهمية في الدول النامية عن الدول الصناعية، حيث إن قدرة الدول النامية على الحد من هذه الآثار أكثر محدودية.[2]

وتؤثر الصدمات الخارجية على الدخل والنشاط الاقتصادي في الدول الصناعية أكثر من تأثيرها على المتغيرات المالية؛ لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، وبالتالي فإن التغيرات المشاهدة في المتغيرات المالية ترجع إلى سياسات مواجهة الصدمات الخارجية، فعلى سبيل المثال عندما حدثت زيادة أسعار البترول في عام 1974 انخفض الدخل الحقيقي للدول الصناعية، واستجابت حكوماتها لذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام، أما في الدول النامية فإن تأثير الصدمات الخارجية على المتغيرات المالية غالباً ما يكون مباشراً أو تلقائياً، أي أن التغيرات المشاهدة في المتغيرات المالية ترجع إلى التغيرات في السياسة المالية، وبالتالي فمن الصعب في هذه الدول الفصل بين تلك التغيرات في المتغيرات المالية

[1] Paul Cashin and Catherine Pattillo, **op.cit.**, PP. 6, 7, 21.
[2] Vito Tanzi, **op.cit.**, P. 87.

التي ترجع إلى السياسة المالية والتي تحدث تلقائياً نتيجة التعرض للصدمات، ويكمن السبب في العلاقة القوية بين الموازنة العامة والقطاع الخارجي في الدول النامية في جانب الإيرادات وجانب النفقات، وتتضح هذه العلاقة القوية في جانب الإيرادات من خلال ما يلي:-

1- ارتفاع نسبة الضرائب التجارية الخارجية من إجمالي الإيرادات، حيث تمثل 3/1 الإيرادات.

2- ارتفاع نسبة ضرائب المبيعات المحلية على الواردات، فحوالي 50٪ من إيرادات الضرائب ترجع إلى القطاع الخارجي.

3- الاعتماد الشديد على ضرائب الدخل Corporate Income Taxes على الصادرات من السلع التعدينية.

4- اعتماد القطاع العام على الديون الخارجية أو المنح الخارجية، وبالتالي عندما ترتفع تكلفة القروض فإن الموارد الحكومية تتأثر بشدة.

5- تعرض الأسعار المحلية لتقلبات الأسعار العالمية.[1]

هذا بالإضافة إلى العلاقة القوية بين القطاع المالي والقطاع الخارجي في جانب النفقات، والتي تتضح من خلال ما يلي:-

1- تمويل النفقات الحكومية من خلال الضرائب، وبالتالي عندما تنخفض حصيلة الضرائب بسبب الصدمات الخارجية تنخفض مصادر تمويل هذه النفقات.

2- يعتمد حجم الإعانات على الفرق بين السعر العالمي لبعض الواردات وبين سعرها المحلي، فعندما ترتفع الأسعار العالمية أو يرتفع سعر الصرف فإن حجم الإعانات يرتفع، وبالتالي يرتفع عجز الموازنة العامة.

[1] Vito Tanzi, op.cit., P. 88.

3- تأثير بعض الصدمات الخارجية على تمويل النفقات الاستثمارية، حيث إن بعض القروض أو المنح قد توجه لتمويل مشروعات معينة، وبالتالي عندما تتغير هذه القروض أو المنح فإن المصادر المتاحة لهذه الاستثمارات ستتغير.[1]

وقد تؤثر الصدمات الخارجية العكسية على الدول منخفضة الدخل من خلال تخفيض الناتج والإيرادات المالية، وفي نفس الوقت زيادة احتياجات إعادة البناء والخدمات العامة، كما قد يكون لها أثر قوي على هذه الدول في شكل تبعية أكثر أو انخفاض الإعانات.[2]

وهناك عدد من الكتابات الذي تحدث عن السياسة المالية المثلى للدول النامية لمواجهة الصدمات الخارجية، ولكن أغلب هذه الكتابات يفترض أن صانعي القرار يمكنهم التحكم في أدوات السياسة في الأجل القصير، كما يفترض أن لديهم معرفة بالسياسات المثلى، ولكن الواقع يكون أكثر تعقيداً، فهناك كثير من العوائق التي تقف أمام استخدام السياسة المالية لمواجهة الصدمات الخارجية في كل الدول وخصوصاً الدول النامية، ومن هذه العوائق ما يلي:-

1- أن هناك عدداً من القيود على أداء هذه الدول وكيفية استخدامها لأدوات السياسة المالية، فقد تكون لدى صانعي القرار توصيات متناقضة Conflicting Advice، وتعتبر برامج IMF مثالاً لذلك.

2- أنه من السهل تغيير القوانين، ولكن من الصعب إجبار الجميع على تنفيذ هذه القوانين.

3- إن الإحصائيات - والتي تعتبر مهمة جدا في اتخاذ سياسة معينة – قد تكون في بعض الأحيان غير متاحة أو غير دقيقة.

[1] Ibid., P. 89.

[2] Danny M . Leipziger: "Managing The Debt Risk of Exogenous Shocks in Low-Income Countries", (Washington D.C.: The World Bank , International Development Association, May 2005), P. 2.

4- إن التغيرات في أدوات السياسة المالية تكون غالباً محايدة نتيجة قوى خارجة عن سيطرة صانعي القرار، فمثلا زيادة ضرائب الدخل قد يكون لها تأثير محدود على الإيرادات.

وبناء على هذه الأسباب نتوقع أن تختلف الاستجابات المالية للصدمات الخارجية في الدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية، هذا بالإضافة إلى أن الصدمات الخارجية تؤدي لمجموعة من الاختلالات المالية والتي لم يكن من السهل تمويلها، وغالباً ما يجد صانعو القرار أنفسهم في موقف تضارب الأهداف المتعلق باختلال التوازن الداخلي والخارجي.[1]

إن الصدمات الخارجية مثل صدمات معدل التبادل التجاري تؤثر على الاقتصاد من خلال عدد من القنوات مثل الدخل، والادخار، والاستثمار، كما أنها قد تؤثر على الاقتصاد بطرق غير مباشرة من خلال السياسات الاقتصادية الكلية مثل السياسات المالية، على سبيل المثال فإن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة انخفاض سعر الصادرات الرئيسية يؤدي إلى انخفاض إيرادات الضرائب، وبالتالي انخفاض فرص الاستثمار العام، إذ إن الدول التي لم يكن لديها فائض في أسواق رأس المال الدولية لتستخدمه في مواجهة الصدمات عبر الوقت تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية مما يؤدي إلى تدهور التنمية الاقتصادية، كما أن استجابة الادخار للصدمات التجارية يعتمد على ما إذا كانت الصدمة مؤقتة أو دائمة، وعلى ما إذا كانت حصيلة الدخل الناتجة عن الصدمة تخص القطاع العام أو الخاص.[2]

وتعتبر الصدمات التي تخفض إيرادات القطاع العام شديدة الصعوبة في التعامل معها، حيث تكون الدولة غير قادرة على تعويض هذه الخسائر في الأجل القصير، إذ إن خسائر إيرادات التجارة الخارجية يتم تعويضها نظرياً من خلال

---

[1] Vito Tanzi, **op.cit.**, P. 90.

[2] Yves Bourdet, **op.cit.**, P. 9.

زيادة ضرائب الدخل أو ضرائب المبيعات، لكن ضرائب الدخل تأخذ وقتاً طويلاً في تقديرها وتحصيلها، كما أن مداها في الدول النامية محدود، وبالتالي قد تعتمد هذه الدول على مصادر إيرادية أخرى مثل التمويل التضخمي.[1]

ولقد اهتمت دراسة Tanzi 1986 بالعوامل المرتبطة بالصدمات الخارجية، وتأثير هذه الصدمات على المتغيرات المالية وبعض سياسات مواجهة الدول للصدمات الخارجية، حيث أوضحت الدراسة أن الدول التي واجهت ارتفاع الإيرادات العامة في السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار الصادرات تعاملت مع هذا الموقف من خلال ثلاثة طرق مختلفة:-

1- اعتبرت مجموعة صغيرة من الدول أن هذه الزيادة مؤقتة، واستخدمت الإيرادات الإضافية لرد الدين الخارجي أو لزيادة الأصول الأجنبية في شكل النقد الأجنبي أو الأصول الحقيقية، حيث يمكن تسييل قيم هذه الأصول في المستقبل عندما تنخفض المتحصلات الأجنبية وذلك للمحافظة على مستوى الإنفاق المحلي.

2- قامت مجموعة كبيرة من الدول التي هدفت إلى زيادة التراكم الرأسمالي بتوسع في الاستثمار العام، حيث إن الاستثمارات تعطي معدل عائد مرتفع مثلما ستحصل عليه الدولة من الأصول الأجنبية، كما أن الإنفاق الاستثماري الإضافي يكون محدوداً بالنسبة لتدفق الدخل، وتعتبر هذه السياسة جيدة، لكن الواقع يشير إلى أن الاستثمارات لم تكن مرتفعة الإنتاجية نتيجة الإدارة الضعيفة والاعتبارات السياسية، وبالتالي فقد واجهت هذه الدول صعوبات عديدة عندما انخفضت تدفقات الدخل مما أدى إلى انخفاض سريع في الإنفاق الاستثماري.

3- أما رد فعل معظم الدول فتمثل في زيادة الإنفاق العام من خلال زيادة التوظف العام، وزيادة حجم التحويلات، وزيادة الاستثمار، إلا أن هذه الدول

[1] Vito Tanzi, **op.cit.**, PP. 90, 91.

واجهت عند اختفاء المتحصلات الأجنبية صعوبة في تخفيض الإنفاق العام، واتجهت إلى القروض الأجنبية للمحافظة على حجم الإنفاق المحلي الذي لم تعد هناك موارد محلية لتمويله، ونتج عن هذا التصرف أزمة المديونية الخارجية التي واجهتها هذه الدول حيث لم يعد التمويل الأجنبي متاحاً أمامها.[1]

وقد حاولت دراسة Ghirmay 2004 اكتشاف العلاقة السببية بين مستوى التنمية المالية والنمو الاقتصادي في 13 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعامد VAR، وأوضحت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في 12 دولة من دول العينة، كما أوضحت أن التنمية المالية تلعب دوراً سببياً في تحقيق النمو الاقتصادي في 8 دول من دول العينة، وأن الدول الأفريقية يمكنها مضاعفة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحسين النظام المالي.[2]

وتساهم السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل، ويعتمد ذلك على تطبيق أهداف مالية واقعية، وأن تكون السياسة المالية أكثر مرونة، حيث إن مرونتها تسمح ليس فقط بالتعامل مع تقلبات الدورات الاقتصادية، ولكن أيضا مع اثار الصدمات الخارجية. لقد اتبع كل من موزمبيق، وتنزانيا، وزيمبابوي شبكات الأمان Safety Nets وبرامج لتخفيض تعرضهم للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية، وشبكات الأمان هذه قد تكون مؤسسات دائمة، وقد تكون مؤقتة وتنفذ في حالة تعرض الدولة للصدمة، ومن الأفضل أن تكون هذه الشبكات دائمة وجزءاً من النفقات العامة، وتكون لها موازنة كبيرة في أوقات الأزمات؛ وذلك لحماية الدولة من

---

[1] **Ibid.**, P. 91.

[2] Teame Ghirmay: "Financial Development and Economic Growth in Sub-Saharan African Countries, Evidence from Time Series Analysis", **African Development Review**, (Oxford: Blackwell, African Development Bank, Vol. 16, No. 3, Dec. 2004), P. 415.

الفقر، وحماية الفقراء من أن يصبحوا أكثر فقراً، هذا بالإضافة إلى الاهتمام ببعض النفقات العامة مثل نفقات الصحة والتعليم، وزيادة النفقات الرأسمالية في أوقات الكساد والأزمات، وعموما لابد أن يتميز الإطار الاقتصادي العام للدولة بالمرونة لمواجهة الصدمات الخارجية.[1]

ويمكن أن تتعامل الحكومات مع الصدمات الخارجية العكسية من خلال حلول طويلة الأجل تتطلب تركيزاً متواصلاً على التنمية من خلال:-

1- تقوية الإدارة المالية متضمنة الحكم الرشيد.

2- تطوير الأسواق المالية.

3- خلق السياسات والمؤسسات التي تزيد من معدل نمو الدخل طويل الأجل والتنوع الاقتصادي، فكلما زاد تنوع الاقتصاد وانخفض عبء الدين العام ازدادت قدرة الاقتصاد المالية على إدارة المخاطر.

4- عقد الاتفاقيات الدولية التي تلعب دوراً في مساعدة الدول منخفضة الدخل في التعامل مع الصدمات الخارجية، وذلك من خلال دعمها للسياسات والمؤسسات التي تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار وتحسين البنية الأساسية، بالإضافة إلى توفير المساعدات والموارد لإعادة بناء هذه الاقتصادات.[2]

المطلب الثاني: السياسة النقدية

لقد أدت صدمات أسعار البترول في عامي 1973 / 74، 1979 / 80 إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستوردة للبترول، وتم استخدام السياسة النقدية لمواجهة الصدمات الخارجية، ولتقابل بشكل مؤقت انخفاض

[1] Ricardo Gottschalk: "The Macro Content of PRSPs: Assessing The Need for A More Flexible Macroeconomic Policy Framework", **Development Policy Review**, (Oxford: Blackwell Publishing Ltd., Vol. 23, Issue 4, July 2005), PP. 438, 439.

[2] Danny M . Leipziger, **op.cit.**, PP. 2, 3.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الناشيء عن الصدمة، ولكن هذا الأسلوب أدى إلى زيادة المشاكل في البيئة الاقتصادية، وإلى تخفيض معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، فكلما زاد استخدام السياسة النقدية كلما انخفضت كفاءتها، حيث إن تغيرات السياسة النقدية يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ولقد أوضحت دراسة Fry and Lilien 1986 أن النقود محايدة سواء في الأجل المتوسط أو الطويل، كما أن اثار صدمات النمو النقدي الحالي أو المبطأ على نمو الناتج إيجابية بشكل ملحوظ، ولكن اختلالات السياسة النقدية تخلق تبايناً أكبر لصدمات النمو النقدي، مما يخفض من أثر اختلالات السياسة النقدية على معدل نمو الناتج في الأجل المتوسط والطويل، كما أن للسياسة المالية التوسعية تأثير متوسط وطويل الأجل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يتشابه مع السياسة النقدية، خصوصا أن السياسة المالية التوسعية ترفع من نسبة صافي الائتمان الحكومي إلى الائتمان المحلي الإجمالي في الدول ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً.[1]

إن البنوك المركزية في الأسواق الناشئة لديها قدرة محدودة على حماية هذه الدول من الأزمات المالية، فإذا استخدمت سياسة نقدية توسعية لزيادة حجم الائتمان يترتب عليها انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة بسبب توقعات زيادة التضخم في المستقبل مما يجعل الأمور تزداد صعوبة.[2]

لقد أوضح Canning 1988 أن السياسة النقدية يمكنها تخفيض البطالة إذا كانت أسرع من الأسعار في استجابتها للصدمات، وأن مرونة ارتفاع الأسعار تؤدي إلى زيادة تباين وتقلبات الناتج في اقتصاد يواجه صدمات الطلب، فكلما

---

[1] Maxwell J. Fry and David M. Lilien: "Monetary Policy Responses to Exogenous Shocks", **American Economic Review**, (Broadway: American Economic Association, Vol. 76, No. 2, May 1986), P. 79.

[2] Fredric Mishkin: "Global Financial Instability Framework, Events, Issues", **Journal of Economic Perspectives**, (Nashville: American Economic Association, Vol. 13, No. 4, 1999), P. 18.

ازدادت مرونة الأسعار كلما انخفضت الرفاهية وبخاصة إذا كان أثر التضخم المتوقع على الطلب غير خطي، وإذا كان الطلب محدباً فإن البطالة تنخفض إذا انخفضت الأسعار ووصلت إلى الوضع التوازني.[1]

ويمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات المفتوحة من خلال تطبيق سياسة التضخم المستهدف طويل الأجل Targeting Inflation Long Run، مما يؤدي إلى إزالة الآثار المؤقتة لتقلبات سعر الصرف، ولابد ألا تبالغ الدول الأفريقية في اختيار معدل مستهدف منخفض، حيث إن معدل التضخم المنخفض قد يكون غير مناسب وذلك في ظل صدمات الأسعار التي تتعرض لها الدول الأفريقية والضعف النسبي لنظم الإنتاج والتوزيع بها.[2]

إن استقرار الأسعار عامل ضروري لتحقيق النمو طويل الأجل، وبالتالي فهو يعتبر أحد أهداف السياسة النقدية، ولكن من المفترض أن تمتد هذه الأهداف لتشمل النمو والتوظف كما يحدث في الدول المتقدمة، فلابد أن تتعدد أهداف السياسة النقدية، والذي يعتبر من الصعب تطبيقه ويحتاج إلى جهد مكثف، هذا بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات لتحسين الأسواق المالية خصوصاً في الدول ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً، وإمكانيات التمويل لديها محدودة جدا، لذا عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات نحو التمويل الإقليمي.[3]

المطلب الثالث: السياسة التجارية

تعتبر سياسة تشجيع الصادرات أو إحلال الواردات جزءاً من السياسة التجارية التي قد تستخدمها الدول الأفريقية في مواجهة الصدمات الخارجية. وقد ركزت

---

[1] David Canning: "Monetary Policy Versus Wage Adjustment as A Response to Demand Shocks", **The Economic Journal**, (Oxford: Blackwell Publishing Ltd., Vol. 98, No. 390, 1988), P. 75.

[2] Laurence Ball: "Policy Rules and External Shocks", **Working Papers of The Central Bank of Chile**, (Chile: Central Bank of Chile, No. 82, October 2000), P. 2.

[3] Ricardo Gottschalk, **op.cit.**, P. 438.

دراسة 1986 Balassa على سياسات مواجهة الدول النامية للصدمات الخارجية في الفترة 1973 – 78، 1978 – 83، وهذه الصدمات تتضمن صدمات معدل التبادل التجاري المتمثلة في زيادة أسعار البترول وانخفاض حجم الصادرات نتيجة الكساد وتدهور التجارة الدولية، هذا بالنسبة للفترة الأولى، أما في الفترة الثانية فتمثلت الصدمة في زيادة سعر الفائدة في الأسواق المالية العالمية، وقد تم تقسيم الدول النامية إلى Outward Countries OOC / Inward Countries IOC وفقا للاعتماد على إحدى السياستين؛ إما تشجيع الصادرات أو إحلال الواردات، ومن أمثلة الدول الأفريقية التي اتبعت استراتيجية OOC كينيا، موريشيوس، تونس، تنزانيا، زامبيا.[1]

ولقد أوضحت نتائج دراسة 1986 Balassa أن دول IOC عانت من خسائر كبيرة في معدل التبادل التجاري وانخفاض في حجم الصادرات عن دول OOC خلال الفترتين، وقد اتضح ذلك من خلال نصيب التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي (GNP) Gross National Product والذي بلغ 28٪ في المتوسط لدول OOC، 10٪ في المتوسط لدول IOC عام 1973. كما اتضح اختلاف سياسات مواجهة الصدمات المتبعة في المجموعتين؛ ففي الفترة 1973 - 78 واجهت دول IOC تدهور ميزان المدفوعات نتيجة الصدمات الخارجية من خلال الاقتراض الخارجي وذلك للمحافظة على نفس معدلات النمو الاقتصادي، ولكنها لم تنجح في تحقيق ذلك، فقد انخفض معدل نمو GNP خلال هذه الفترة نظراً لضعف سياسات تحويل النفقات وزيادة الناتج، وتقابلت الخسائر في حجم الصادرات بإحلال الواردات مما كان له أثر مشترك على موازين المدفوعات في هذه الدول وعلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت كان لانخفاض الصادرات أثر على الاقتراض الخارجي وعلى نسبة خدمة الدين

[1] Bela Balassa: "Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries", **American Economic Review**, (Broadway: American Economic Association, Vol. 76, No. 2, May 1986), P. 75.

(نسبة صافي مدفوعات الفائدة والأقساط إلى الصادرات الصناعية) التي تضاعفت خلال خمس سنوات، حيث ارتفعت من 22٪ في عام 1973 إلى 43٪ في عام 1978 في المتوسط. أما دول OOC فقد طبقت سياسات انكماشية لتحد من اعتمادها على التمويل الخارجي، لذلك استمرت نسبة خدمة الدين أقل من 15٪، لكن انخفض معدل نمو GNP، وتبنت دول OOC سياسات زيادة الناتج من خلال تشجيع الصادرات وإحلال الواردات مما عوض الأثر السلبي للصدمات الخارجية على موازين المدفوعات، وأدى إلى زيادة النمو الاقتصادي.[1]

أما بالنسبة للفترة 1978 – 83 فقد حدت دول IOC من استخدامها للتمويل الخارجي لمواجهة الصدمات الخارجية حيث قامت باستخدام سياسات انكماشية، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى تطبيق سياسات زيادة الناتج من خلال تشجيع الصادرات وإحلال الواردات، إلا أن تلك الدول عانت من خسائر في الأسواق الدولية خلال هذه الفترة، وهذه الخسائر كانت أقل من الفترة الأولى نظراً للأداء الجيد الذي حققته بعض الدول. أما عن دول OOC فقد طبقت سياسات انكماشية لمواجهة الصدمات الخارجية بعد عام 1978، لكن انخفاض معدل نمو GNP استمر بصورة مؤقتة، ثم ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بسبب تطبيق هذه الدول لسياسات زيادة الناتج مما أدى إلى زيادة حجم الصادرات وإحلال الواردات، ولكن كان عليها أن تعتمد على السياسات الانكماشية أكثر من الفترة الأولى حيث إن اثار تدهور موازين المدفوعات الناتجة عن الصدمات الخارجية كانت أقل، كما استمرت دول OOC في تخفيض اعتمادها على التمويل الخارجي لذلك أصبحت نسبة خدمة الدين أقل من 14٪، في حين تزايدت هذه النسبة بدول IOC ولكن

[1] Ibid., P. 76.

بمعدل أبطأ مما كان عليه في الفترة الأولى إلى أن وصلت تلك النسبة إلى 53% عام 1983.[1]

لقد حققت دول OOC مكاسب في سوق الصادرات خلال كلتا الفترتين، أما دول IOC حققت خسائر، ولكن هذه الخسائر انخفضت في الفترة الثانية بسبب سياسات تشجيع الصادرات التي تم تطبيقها من قبل بعض الدول. وقد اعتمدت دول OOC على حوافز الصادرات وإحلال الواردات، أما دول IOC فقد اعتمدت على نظام الحوافز المتحيز ضد الصادرات مما أدى إلى اختلاف أداء الصادرات في كلتا المجموعتين. أما بالنسبة لسياسة سعر الصرف، فقد اعتمدت دول OOC على معدلات واقعية لسعر الصرف، ولم تعتمد على التمويل الأجنبي لتدعم سعر الصرف، لكن معظم دول IOC قامت برفع قيمة العملة، واقترن ذلك بالتمويل الأجنبي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات مما أدى إلى استمرار رفع قيمة العملة، كما قامت دول OOC بإحلال الواردات أكثر من دول IOC، وهناك عدداً من العوامل أدت إلى ذلك ومنها:-

1- إن تبني أسعار صرف واقعية أدى إلى إحلال الواردات بشكل موازٍ لتوسع الصادرات في دول OOC، وبالتالي فإن إحلال الواردات في دول OOC كان كفئاً على عكس إحلال الواردات غير الكفء في دول IOC.

2- تبنت دول OOC سياسة إحلال الواردات للقطاع الأولي، وقدمت حوافز للسلع الأولية والسلع الصناعية على عكس دول IOC وسياستها التمييزية ضد القطاع الأولي.

3- شجعت دول OOC ادخار قطاع الطاقة وإحلال واردات الوقود، وذلك من خلال زيادة أسعار الطاقة بشكل موازي لارتفاع الأسعار في السوق العالمي.[2]

---

[1] Bela Balassa, op.cit., P. 77.

[2] Bela Balassa, op.cit., P. 77.

لقد أوضحت دراسة Balassa 1986 أن دول OOC عانت من الصدمات الخارجية أكثر من دول IOC، فبينما كان هناك انخفاض مؤقت في معدل نمو GNP في دول OOC في كلتا الفترتين؛ وذلك للحد من اعتمادها على الدين الخارجي، فقد تضاعفت معدلات النمو الاقتصادي بها نظراً لاتباعها سياسات زيادة الناتج. أما دول IOC فقد اعتمدت على الاستدانة الخارجية لمواجهة الصدمات الخارجية في الفترة الأولى، ولكن تحيز نظام الحوافز ضد الصادرات والأنشطة الأولية، وتنفيذ مشروعات الاستثمار العام مرتفعة التكلفة لم يسمح بالاستخدام الكفء لهذه الأموال المقترضة من الخارج، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. أما في الفترة الثانية فقد استخدمت دول IOCسياسات زيادة الناتج التي حدت من التمويل الأجنبي، وقامت بتطبيق سياسات انكماشية مما أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولكن ظل هناك فرق ملحوظ بين دول IOC ودول OOC، ففي الفترة 1982 – 84 كان معدل نمو GNP في المتوسط 5.3٪ في دول OOC، بينما بلغ في المتوسط 1.7٪ في دول IOC.[1]

وقد أوضحت دراسة Combes and Saadi – Sedik 2006 اثار الانفتاح التجاري على توازن الموازنة العامة في 66 دولة نامية في الفترة 1974 – 98، وأكدت النتائج على أن الانفتاح التجاري يزيد من تعرض الدول للصدمات الخارجية، هذا بالإضافة إلى الأثر السلبي لعدم استقرار معدلات التبادل التجاري على الموازنة العامة.[2]

---

[1] Ibid., P. 78.

[2] Jean Louis Combes and Tahsin Saadi – Sedik, op.cit., P. 1401.

لقد اتخذت الدول النامية خطوات اقتصادية تجاه الانفتاح التجاري منذ التسعينيات، وكان هناك عديد من الدراسات التي أوضحت آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأكدت على آثاره الإيجابية مثل Edwards 1998 and Rodrik 1999، واهتم عدد من الدراسات بالقنوات التي تنتقل من خلالها آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مثل دراستي Guillaumont 1994 and Combes et al 2000، لكن عدداً محدوداً جداً من الدراسات ركز على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال توازن الموازنة العامة، إذ أهملت هذه الآلية تماماً خصوصاً منذ أن أوضحت الدراسات النظرية والتطبيقية العلاقة الطردية بين توازن الموازنة والنمو الاقتصادي مثل دراسة Fischer 1993 and Easterly et al 1994. وقد قدم بعض الدراسات الانفتاح التجاري كمتغير تحكمي للموازنة مثل دراسة Edwards and Tabellini 1991 عن آثار عدم الاستقرار السياسي على السياسات المالية والتضخم في الدول النامية.[1]

وركزت دراسة Combes and Saadi – Sedik 2006 على أثر الانفتاح التجاري على الموازنة العامة حيث تم قياس الانفتاح التجاري من خلال نسبة الصادرات والواردات السلعية والخدمية من GDP، وتم تقسيم الانفتاح التجاري إلى انفتاح طبيعي Natural Openness وسياسة تجارية Trade Policy، وقياس الانفتاح الطبيعي على أنه مستوى الانفتاح التجاري الذي يجب على الدولة أن تتمتع به وفقا للعوامل الهيكلية بها، والسياسة التجارية هي الفرق بين الانفتاح التجاري والانفتاح الطبيعي.[2]

---

[1] Jean Louis Combes and Tahsin Saadi – Sedik, **op.cit.**, PP. 1401, 1402

[2] **Ibid.**, P. 1402.

وقد تكون للانفتاح الطبيعي والسياسة التجارية آثار مختلفة على توازن الموازنة، فمثلا الدول المنتجة للبترول والسلع التعدينية من الطبيعي أن تكون أكثر انفتاحاً، وبالتالي أكثر فساداً بسبب تقلبات العائد، أما الدول التي تتبع سياسات تجارية منفتحة Outward Looking Strategy فلديها مستويات أعلى من التنافسية، وبالتالي فهي أقل فساداً وموازنتها أكثر توازناً، حيث إن انفتاحاً أكثر يعني تنافسية أكثر في أسواق الإنتاج، وفساداً أقل يعني تحسن الموازنة، فمن ناحية فإن الفساد الأقل يؤدي إلى نظام مالي أكثر كفاءة، ومن ناحية أخرى فإن مستويات أقل من الفساد تعني تجنب إهدار المال العام.[1]

إن الدول تحقق مكاسب من التبادل التجاري، ولكن التكامل مع السوق العالمي يعرضها للصدمات الخارجية، لذا فإن حكومات الدول النامية لابد أن تكون لديها القدرة على مواجهة هذه الصدمات، وأحد المتطلبات الأساسية الذي ينبغي عليها تحقيقه هو الحد من تعرض هذه الدول للصدمات، وتوفير السياسات المناسبة لمواجهتها، وقد تأخذ سياسات مواجهة الصدمات الخارجية شكل اللجوء للتمويل الخارجي من خلال زيادة الاقتراض من الخارج، أو تشجيع الصادرات، أو إحلال الواردات من خلال انخفاض مرونة الدخل على الواردات، أو السياسات الكلية الانكماشية ومنها انخفاض معدل نمو الطلب على الواردات.[2]

---

[1] **Ibid.**, P. 1405.

[2] F. Desmond McCarthy, J. Peter Neary and Giovanni Zanalda: "Measuring The Effect of External Shocks and The Policy Response to Them Empirical Methodology Applied to The Philippines", **World Bank Policy Research Working Paper,** (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 1271, March 1994), PP. 5, 6.

المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف

إن مواجهة الصدمات الخارجية تتطلب التعديل المالي والنقدي للتحكم في كل من الإنفاق العام والخاص، وتبني آلية سعر الصرف المرن لتواجه عجز الميزان التجاري وأعباء الدين الخارجي المتزايدة، والخسارة في التنافسية الدولية، ولكن مع عدد من الاستثناءات فإن الدول النامية عموماً لا تتبع هذه السياسة، وبالتالي تتراكم عليها الآثار السلبية للصدمات الخارجية.[1]

وقد قام Khan 1986 بتقييم استجابات سعر الصرف في الدول النامية للعديد من الصدمات الخارجية التي واجهتها في الثمانينيات وذلك من خلال تحليل سلوك سعر الصرف الحقيقي، حيث أوضح أن الآثار المحتملة للصدمات على سعر الصرف الحقيقي في الدول النامية يمكن تحليلها من خلال الإطار الذي طوره Rodiger Dornbusch 1985. وعرف الاقتصاد على أنه ينتج سلعاً غير تجارية ونوعين من السلع التصديرية (سلع صناعية وسلع أولية) ويستورد سلعاً مصنعة، وأن الدولة صغيرة لذلك فإن السعر العالمي للسلع الأولية والواردات المصنعة يعتبر معطى، وعرف النموذج معدل التبادل التجاري على أنه نسبة سعر السلع الأولية إلى سعر السلع المصنعة، وسعر الصرف الحقيقي على أنه السعر النسبي للسلع غير التجارية إلى الواردات المصنعة، وبافتراض أن هناك انخفاضاً في سعر السلع الأولية بالقدر الذي يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري، فإن هذا التدهور يؤثر على كل من جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد، حيث إنه يخفض من تكلفة عوامل الإنتاج، ويزيد من إنتاج السلع المصنعة والسلع غير التجارية المحلية، كما يخفض الدخل الحقيقي، وبالتالي الإنفاق على هذه

---

[1] Mohsin S. Khan: "Developing Countries Exchange Rate Policy Responses to Exogenous Shocks", **American Economic Review**, (Broadway: American Economic Association, Vol. 76, No. 2, May 1986), P. 84.

السلع، ولأن الأسعار مرنة في هذا النموذج فينخفض السعر النسبي للسلع غير التجارية وبالتالي ينخفض سعر الصرف الحقيقي.[1]

إن انخفاض الدخل الحقيقي الأجنبي يخلق فائض عرض للسلع المصنعة، ومرة أخرى لابد أن تنخفض أسعار السلع المصنعة وغير التجارية للوصول إلى نقطة التوازن، كما تؤدي الزيادة في سعر الفائدة الأجنبي الحقيقي إلى خفض الاستدانة والإنفاق، حيث إن زيادة سعر الفائدة الأجنبي الحقيقي تخفض الاستثمار وتزيد الادخار، ويؤدي سعر الفائدة المرتفع إلى رفع أعباء خدمة الدين مما يؤثر على الإنفاق المحلي بسبب انخفاض الدخل المتاح للتصرف، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المصنعة والسلع غير التجارية، وبالتالي انخفاض أسعارهما النسبية، هذا بالاضافة إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي. إن تدفق رأس المال من الخارج يسمح للمقيمين المحليين بزيادة الإنفاق على جميع السلع مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، أما تدفق رأس المال إلى الخارج فيزيد من انخفاض سعر الصرف الحقيقي.[2]

لقد توصلت دراسة Lee and Chinn 1998 إلى أن الصدمات الدائمة مثل الابتكارات التكنولوجية Technology Innovations تؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي، وتلعب الصدمات الدائمة دوراً كبيراً في تفسير التقلبات في سعر الصرف الحقيقي، ودوراً محدوداً في اختلالات الميزان التجاري. أما الصدمات المؤقتة مثل الابتكارات النقديةMonetary Innovations فتؤدي إلى خفض سعر الصرف الحقيقي، وتحسن الميزان التجاري، وتلعب دوراً كبيراً في تفسير التقلبات في الميزان التجاري، ودوراً محدوداً في تفسير اختلالات سعر الصرف الحقيقي. وقد أوضحت النتائج أن كلا من استجابة الميزان التجاري

[1] **Ibid.,** PP. 84, 85.

[2] Mohsin S. Khan, **op.cit.,** P. 85.

وسعر الصرف الحقيقي تكون في عكس الاتجاه، ولكن هذا يعتمد على مصدر الصدمة، وبالتالي لابد من تحليل طبيعة الصدمات قبل محاولة التعرف على آثارها على الميزان التجاري، وسعر الصرف الحقيقي.[1]

وقد عرضت دراسة Mendoza 1995 العلاقة بين صدمات معدل التبادل التجاري والدورات الاقتصادية باستخدام نموذج توازني عام لاقتصاد صغير مكون من 3 قطاعات، وتطبيقه على 23 دولة نامية، ومقارنة الدورات الاقتصادية المشتقة من النموذج بالدورات الفعلية، وأوضحت الدراسة أن الدورات الاقتصادية في النموذج الاقتصادي تنبع من صدمات معدل التبادل التجاري والتي تمثل 45 – 60٪ من التقلبات المشاهدة في GDP وسعر الصرف الحقيقي، كما تلعب صدمات الإنتاجية دوراً مهماً في التأثير على الاقتصاد. وأوضحت النتائج أن الديناميكية الاقتصادية لمواجهة صدمات معدل التبادل التجاري تختلف عن تلك التي تلزم لمواجهة صدمات الإنتاجية، حيث إن الأولى تسبب رفع سعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، بينما تتسبب صدمات الإنتاجية في خفض سعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي لابد أن تكون حركات سعر الصرف وسعر الفائدة الحقيقي Procycical لمواجهة صدمات معدل التبادل التجاري، وتكون Countercyclical لمواجهة صدمات الإنتاجية.[2]

إن تأثير الصدمات الخارجية على الدولة ومواجهة الدولة لهذه الصدمات يختلف باختلاف آلية سعر الصرف المتبعة، ففي ظل سعر الصرف المرن فإن انخفاض سعر أحد المحاصيل التصديرية - والتي تمثل نصيباً نسبياً مرتفعاً من إجمالي الصادرات - يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في إيرادات الصادرات بالعملة الأجنبية

---

[1] Jaewoo Lee and Menzie D. Chinn, "The Current Account and The Real Exchange Rate: A Structure VAR Analysis of Major Currencies", **NBER Working Papers Series**, (Cambridge: National Bureau of Economic Research NBER, WP. No. 6495, April 1998), PP. 1, 2, 14, 15.

[2] Enrique G. Mendoza, **op.cit.**, PP. 101, 102, 135.

مما يؤدي إلى خفض الطلب على العملة المحلية في سوق النقد الأجنبي، وبالتالي خفض سعر الصرف الاسمي للعملة، وهذا التخفيض يشجع صادرات الدولة والمنتجات المحلية على منافسة الواردات مما يزيد من الطلب على الصادرات والواردات في السوقين العالمي والمحلي، كما أن تحسن التنافسية سيحد من الأثر السلبي لتدهور معدل التبادل التجاري على الناتج ومعدل النمو. أما في ظل ثبات سعر الصرف فإن انخفاض سعر المحصول التصديري سيكون له أثر عكسي على دخل المصدرين، مما يؤدي إلى خفض الناتج والتوظف في قطاع الصادرات، والذي ينتقل إلى باقي الاقتصاد من خلال أثر المضاعف، كما أن انخفاض حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية يؤدي إلى انخفاض العملة الأجنبية في سوق النقد الأجنبي، مما يلزم السلطات بالتدخل للمحافظة على سعر العملة، وقد تتبع الدولة سياسة نقدية مقيدة، وتقوم بسحب النقود من السوق المحلي مما يؤثر بالسلب على الناتج والتوظف في الاقتصاد.[1]

وتعتبر الدول الفرانكفونية والدول غير الفرانكفونية مثالاً لاختبار اثار آليات سعر الصرف الثابت أو المرن، فقد تم تخفيض قيمة العملة في الدول الفرانكفونية التي تتبع سعر صرف ثابت أمام الفرانك الفرنسي في يناير 1994، كما اتخذت الدول غير الفرانكفونية بعض الترتيبات تجاه تعويم سعر الصرف. وقد ربطت الدول الفرانكفونية عملتها بالفرانك الفرنسي خلال الفترة 1975 – 80، وكان معدل نمو الناتج بها ضعف ما تحققه الدول غير الفرانكفونية، فتحسنت معدلات التبادل التجاري في الدول الفرانكفونية، ولكنها كانت أكثر تقلباً في الدول غير الفرانكفونية، كما بلغ معدل

[1] Yves Bourdet, **op.cit.**, PP. 13, 14.

الادخار القومي في المتوسط 15٪ من GDP في الدول الفرانكفونية، و 10٪ في الدول غير الفرانكفونية.[1]

أما في الفترة 1985 – 93 فقد اختلف هذا الأداء الاقتصادي تماما، حيث مرت الدول الفرانكفونية بحالة من الكساد، وبلغ معدل نمو GDP 2.75٪ في المتوسط سنويا، هذا بالإضافة لعدد من الأحداث التي أثرت على أداء هذه الدول مثل رفع سعر الفرانك سيفا والذي يعتبر مرآة لسعر صرف الفرانك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، مما عرض الدول الفرانكفونية لحالة من عدم التوازن الداخلي أثرت على الادخار القومي، وبذلت هذه الدول جهوداً عديدة لتخفيض الأجور الحكومية وإعادة هيكلة القطاع العام لمقاومة هذه الاختلالات الداخلية، ولكن معظم هذه المجهودات لم تنجح، إذ انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل، وارتفعت نفقات الأجور الحكومية كنسبة من الإيرادات العامة، كما ارتفعت التحويلات للمشروعات العامة، وازادت المتطلبات التمويلية للقطاع العام مما زاحم استثمارات القطاع الخاص، وتراكمت المدفوعات المحلية والخارجية. أما بالنسبة للدول غير الفرانكفونية فقد ازداد معدل نمو GDP بها مع زيادة متواضعة في الاستثمار الخاص بسبب زيادة المدخرات بداية من عام 1985، وإصلاح النظام الضريبي مما سمح بخفض العجز المالي.[2]

وقد واجه كل من الدول الفرانكفونية والدول غير الفرانكفونية خسائر متشابهة في معدلات التبادل التجاري، وكانت السياسات المحلية هي السبب الرئيسي وراء الأداء الاقتصادي المختلف بين المجموعتين، هذا بالاضافة إلى أن تطبيق ترتيبات سعر الصرف الثابت في الدول الفرانكفونية منع سعر الصرف من القيام بدور جزئي في مواجهة الصدمات الخارجية.[3]

---

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, op.cit., P. 132.

[2] Ibid., P.133.

[3] Ibid., P. 135.

لقد اختلف سلوك سعر الصرف الثابت في الدول الفرانكفونية تماماً عن الدول غير الفرانكفونية من دول أفريقيا جنوب الصحراء، إذ تؤثر سياسات الطلب المحلي في الدول الفرانكفونية على حركات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير، وبعد ذلك تسيطر العوامل الخارجية على هذه التقلبات، مما يفسر استراتيجية التعديل المتبعة في الدول الفرانكفونية، حيث اعتمدت وبشدة على السياسة المالية لخفض سعر الصرف الحقيقي في الثمانينيات، والذي لم يكن فعالاً في استعادة التنافسية الخارجية طويلة الأجل، وأدى إلى كساد اقتصادي في أواخر الثمانينيات.[1]

أما بالنسبة للدول غير الفرانكفونية، فإن السياسة المالية لها تأثير كبير على سعر الصرف الحقيقي، بينما الصدمات الخارجية تلعب دوراً بسيطاً، وبالرغم من هذه الاختلافات فإن المصدر الرئيسي لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي في الدول الفرانكفونية وغير الفرانكفونية هو صدمات العرض حتى في الأجل القصير. ويتضح من نتائج دراسة Hoffmaister et al. 1998 أن صدمات معدل التبادل التجاري أكبر في الدول غير الفرانكفونية، وسعر الصرف الحقيقي أكثر تقلباً، ورغم ذلك فكانت تلك الدول أكثر قدرة على مواجهة هذه الصدمات عن الدول الفرانكفونية، وقد يرجع ذلك جزئياً إلى المرونة الأعلى لآلية سعر الصرف في الدول غير الفرانكفونية.[2]

وتعتبر آلية سعر الصرف المرن مناسبة أكثر من سعر الصرف الثابت لمواجهة الصدمات الخارجية، حيث إنها تزيد من حرية السياسات الاقتصادية الكلية، وتدعم القطاع الخارجي للدولة، ولكن على الحكومات أن تكون حذرة مع تقلب سعر الصرف بسبب تأثيره السلبي على التجارة الخارجية، والأسعار

[1] Alexander W. Hoffmaister, Jorge E. Roldos, and Peter Wickham, **op.cit.,** PP. 135, 136.

[2] **Ibid.,** P. 157.

المحلية، وموازنات البنوك والشركات، وبالتالي لابد أن تكون هذه الحكومات مؤهلة للتدخل في أسواق النقد الأجنبي لتجنب حالات التقلب الشديد، وما يساعدها على تحقيق هذا الهدف هو ما يتوافر لديها من الاحتياطي من النقد الأجنبي.[1]

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول الأفريقية في مواجهة الصدمات الخارجية التجارية

لقد أصبحت التقلبات إحدى الخصائص المعبرة عن الاقتصاد العالمي، كما أصبح لتقلبات أسعار السلع وخصوصا البترول تأثير على الأداء الاقتصادي للعديد من الدول النامية، كذلك فإن للعولمة دوراً كبيراً في صدمات معدل التبادل التجاري التي تعاني منها هذه الدول، كما أن إدارة التقلبات تعتبر في غاية الصعوبة وبخاصة في الدول النامية المستوردة للبترول، حيث يعتبر الأداء الاقتصادي في منتهى الحساسية لتقلبات السعر العالمي للبترول، إذ إن زيادة سعر البترول تؤدي إلى زيادة النفقات مما يترتب عليه حدوث أزمات مالية، ويستلزم فترات أطول لتغطية هذه النفقات.

ويتعرض عدد من الدول الأفريقية لكثير من صدمات معدل التبادل التجاري، وقد يرجع ذلك إلى تركز صادرات هذه الدول على عدد محدود من السلع الأولية مما يضعف القاعدة التصديرية لها، هذا بالإضافة إلى ما تتسم به هذه الاقتصادات من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الادخار، وزيادة الفجوة بين الادخار والاستثمار، وزيادة العجز المالي، وضعف النظام المصرفي، والاعتماد على المعونات الأجنبية، أيضا تعاني هذه الدول من أن لديها احتياطياً محدوداً من النقد الأجنبي لا يُمكنها من مواصلة تنفيذ السياسات النقدية والمالية وآلية سعر الصرف المناسبة، كما يمثل انخفاض الإيرادات

---

[1] Ricardo Gottschalk, **op.cit.**, P. 440.

الضريبية، وفي بعض الأحيان التزامات خدمة الدين المحلي الكبيرة، قيداً على تحقيق السياسات الفعالة التي تهدف إلى التوازن المالي.[1]

ويهدف هذا المبحث إلى عرض الصدمات الخارجية التجارية التي تعرض لها بعض الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، وتجارب هذه الدول في مواجهة تلك الصدمات.

المطلب الأول: انخفاض سعر القطن في بوركينافاسو ومالي

إن الخصائص الهيكلية لاقتصادات بوركينافاسو ومالي مثل الاعتماد على الصادرات الأولية، وعلى تحويلات العاملين بالخارج جعلت هاتين الدولتين أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل عدم استقرار معدل التبادل التجاري، وكان لهذه الصدمات عديد من الآثار العكسية على الأداء الاقتصادي لكلتا الدولتين وخصوصاً حجم المدخرات، ومعدلات النمو الاقتصادي. لقد تعرضت مالي وبوركينافاسو للعديد من الصدمات الخارجية، وتمثلت الصدمة الرئيسية في الانخفاض الحاد لسعر القطن العالمي في أواخر التسعينيات وبداية عام 2000، مما أدى إلى اختلالات جزئية في معدلات التبادل التجاري لكلتا الدولتين، حيث تمثل صادرات القطن حوالي ثلث صادرات مالي، ونصف صادرات بوركينافاسو، مما يعني أن انخفاض سعر القطن كان له أثر ملحوظ على حصيلة الصادرات في الدولتين، هذا بالإضافة إلى الحرب الأهلية في كوت ديفوار التي جعلت التبادل التجاري لكلتا الدولتين صعباً، حيث إن كوت ديفوار هي الدولة الترانزيت Transit لصادرات وواردات مالي وبوركينافاسو باعتبارهما دولاً حبيسة.[2]

[1] Ricardo Gottschalk, **op.cit.**, P. 422.
[2] Yves Bourdet, **op.cit.**, P. 2.

وقد أوضح بعض الدراسات أن صدمات معدلات التبادل التجاري لها تأثير سلبي كبير وطويل الأجل على النمو الاقتصادي في ظل آلية سعر الصرف الثابت أكثر منه في ظل آلية سعر الصرف المرن، وتشترك مالي وبوركينافاسو في نفس العملة "الفرانك سيفا" The CFA Frank والتي ارتبطت خارجياً في البداية بالفرانك الفرنسي، ثم باليورو منذ يناير 1999، وهناك عامل رئيسي يؤثر على طبيعة سعر الصرف في كل من مالي وبوركينافاسو، وهو أنهما عضوين في التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ECOWAS، والانضمام لمثل هذا التجمع يعني ربط عملة الدولة باليورو.[1]

اختلالات معدلات التبادل التجاري

إن تقلبات معدل التبادل التجاري في مالي أقل من بوركينافاسو، فمنذ بداية السبعينيات ومعدل التبادل التجاري كان يتحرك ما بين 87 ، 122 في مالي، بينما قفز من 50 إلى 100 في بوركينافاسو، ثم حدث تدهور في معدل التبادل التجاري لكل من مالي وبوركينافاسو بعد عام 1995؛ وذلك نظرا لانخفاض سعر القطن في السوق العالمي، ولكن هذا التدهور كان أشد في بوركينافاسو عن مالي، لأن بوركينافاسو أكثر اعتماداً على صادرات القطن من مالي، ثم تحسن معدل التبادل التجاري مرة أخرى في عامي 2003، 2004 بسبب زيادة سعر القطن في السوق العالمي. ويعاني كل من مالي وبوركينافاسو من ارتفاع مستوى تركز الصادرات، إذ إن أكثر ثلاث سلع تصديرية وهي القطن والماشية والذهب تمثل 90٪ من إجمالي صادرات مالي، و80٪ من إجمالي صادرات بوركينافاسو في الفترة 1996 – 2002، كما ازداد تركز الصادرات في كلتا الدولتين خلال التسعينيات. ويتشابه توزيع السلع التصديرية الثلاث بين

---

[1] Ibid., P. 3.

الدولتين، ولكن حل الذهب محل القطن ليصبح السلعة التصديرية الأولى في مالي منذ عام 2000، بينما ظل القطن السلعة الأولى في بوركينافاسو.[1]

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد القنوات التي تؤثر من خلالها الصدمات الخارجية على الاقتصاد، حيث إن عدم الاستقرار السياسي ربما يعوق خطط المشروعات الأجنبية في الإقليم بما فيه مالي وبوركينافاسو. وتشير البيانات إلى أن الآثار السلبية للأزمة السياسية في كوت ديفوار على الاستثمار الأجنبي المباشر كانت مركزة في بوركينافاسو، ولم تؤثر على FDI في مالي، حيث ازداد FDI بشكل ملحوظ في التسعينيات وذلك بسبب ارتفاع أسعار الذهب، ولكن من الملاحظ أن انخفاض FDI في بوركينافاسو في بداية عام 2000 كان له تأثير محدود على الاستثمار ومعدل النمو؛ وذلك لأن دور FDI في التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي لبوركينافاسو محدود جدا.[2]

كما تعتبر تحويلات العاملين بالخارج إحدى القنوات التي تنتقل من خلالها الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد، وتلعب هذه التحويلات دوراً أكبر في بوركينافاسو عن مالي، ففي الفترة 1970 – 98 كان متوسط تحويلات العاملين بالخارج يصل إلى 6.4٪ من GDP في بوركينافاسو، و 3.7٪ في مالي، كما أن المصدر الرئيسي لتحويلات العاملين بالخارج في بوركينافاسو يتمثل في كوت ديفوار والتي تساهم بحوالي 40٪ من إجمالي التحويلات من الخارج في بوركينافاسو في منتصف التسعينيات، وبالتالي فإن الأزمة السياسية في كوت ديفوار أدت إلى انخفاض تحويلات العاملين بالخارج في بوركينافاسو بنسبة 68٪ في الفترة 1996 – 2003، مما أدى إلى زيادة الفقر، وعمالة

[1] Yves Bourdet, **op.cit.**, P. 4.
[2] **Ibid.**, PP. 4, 5.

الأطفال في بوركينافاسو، لكن أثر الأزمة السياسية في كوت ديفوار على خفض تحويلات العاملين بالخارج في مالي كان محدود جدا، وقد يرجع ذلك إلى الدور المحدود للتحويلات في مالي كنسبة من GDP، ولأن النصيب الأكبر من التحويلات يأتي من دول أخرى خصوصا فرنسا.[1]

وقد مرت كوت ديفوار بحالة من الأداء الاقتصادي غير المشجع في الفترة 1987 – 92، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة (الفرانك سيفا) في مقابل الفرانك الفرنسي، وقد يرجع هذا الأداء إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، وظاهرة هروب الأموال والتي

تعتبر أحد أسباب تزايد حدة الأزمة، هذا بالإضافة إلى الحرب الأهلية في كوت ديفوار مما كان له أثر سلبي على كل من مالي وبوركينافاسو.[2]

ويعد تخفيض قيمة العملة "الفرانك سيفا" في يناير 1994 بمثابة صدمة خارجية واجهت كلا من بوركينافاسو ومالي، حيث إن اختلالات معدلات التبادل التجاري بعد عام 1995 والأزمة السياسية في كوت ديفوار كان لهما أثر سلبي على النمو الاقتصادي، ولكن بوركينافاسو عانت من هذه الآثار السلبية أكثر من مالي؛ لأن تدهور معدل التبادل التجاري كان تأثيره أكثر سوءاً على بوركينافاسو وذلك بسبب اعتمادها الشديد على صادرات القطن والذهب عن مالي، ومن ناحية أخرى فإن الأزمة السياسية في كوت ديفوار كانت أكثر تأثيراً على بوركينافاسو منها على مالي، وذلك من خلال تأثيرها السلبي على تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

---

[1] Ibid., P. 6.

[2] Gianluigi Giorgioni and Ken Holden: "The Crisis of The CFA Franc Zone: The Case of Côte d'Ivoire", **Economic Modeling**, (Oxford: Elsevier Science B.V., Vol. 19, Issue 4, August 2002), P. 1.

[3] Yves Bourdet, op.cit., P. 8.

الادخار والاستثمار والنمو

إن ارتفاع معدل الادخار المحلي في مالي في الفترة 1980 – 98 من 1٪ إلى 10٪ من GDP يعكس تحسن معدل التبادل التجاري، وزيادة معدلات التنمية في مالي، وتغيرات السياسة المالية والتحرير المالي، وعندما تدهورت معدلات التبادل التجاري انخفض معدل الادخار لأقل من 10٪ من GDP في أواخر التسعينيات وبداية عام 2000. وعن معدلات الادخار في بوركينافاسو، فقد ازدادت منذ بداية الثمانينيات وحتى عام 1998 مما يعكس زيادة حادة في معدل التبادل التجاري بسبب ارتفاع سعر القطن في السوق العالمي، ولكن تدهور معدلات التبادل التجاري أدى إلى انخفاض معدلات الادخار في أواخر التسعينيات، وكان الانخفاض محدوداً مما يدل على أن تأثير صدمات معدلات التبادل التجاري الإيجابية والسلبية على الادخار لم يكن متماثلاً؛ إذ إن معدلات الادخار المحلي لكل من مالي وبوركينافاسو ازدادت ببطء في الثمانينيات والتسعينيات لتصل إلى 10٪ من GDP في أواخر التسعينيات، ثم انخفضت ولكنها كانت أكثر انخفاضاً في بوركينافاسو عن مالي. ويمثل الادخار العام نسبة كبيرة من إجمالي الادخار في كلتا الدولتين، ولكنه أكثر في بوركينافاسو عن مالي، وبالتالي فإن متحصلات صدمات معدل التبادل التجاري الإيجابية استفاد منها بصورة أكبر القطاع العام في بوركينافاسو، والقطاع الخاص في مالي، أي أن استجابة المدخرات للصدمات الخارجية في التسعينيات اختلفت في كلتا الدولتين، وبالتالي اختلف تأثير الادخار على الاستثمار والنمو.[1]

إن استجابة المدخرات المرتفعة لصدمات معدلات التبادل التجاري من المحتمل أن تنتج عنها آثار استهلاكية محدودة وآثار ملحوظة على الاستثمار، ولكن البيانات توضح أنه لم تحدث أية زيادة في الاستثمار المحلي الإجمالي عند زيادة

[1] Yves Bourdet, **op.cit.**, PP. 9, 10.

المدخرات الناتجة عن تحسن معدلات التبادل التجاري فيما عدا الفترة 1994 – 98 في بوركينافاسو، حيث ارتفعت نسبة الاستثمار من 19 – 27٪ من GDP، ثم انخفضت في أواخر التسعينيات وبداية عام 2000 نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري في كل من مالي وبوركينافاسو. ويمثل الاستثمار العام نصف إجمالي الاستثمارات في الدولتين، لكن الدور النسبي للاستثمارات العامة والخاصة ظل ثابتاً في مالي، وازداد في بوركينافاسو بسبب الزيادة الملحوظة في الاستثمارات المحلية في النصف الثاني من التسعينيات، مما يعبر عن زيادة الاستثمار العام كنتيجة لزيادة المدخرات العامة، وعلى الجانب الاخر هناك زيادة سريعة في مدخرات القطاع الخاص في نفس الفترة، ولكنها لم تؤد إلى زيادة الاستثمار الخاص، وتوضح زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مالي في النصف الثاني من التسعينيات أن نسبة الاستثمار الخاص من GDP انخفضت خلال هذه الفترة، أي أن السياسة الاقتصادية في مالي فشلت في خلق حوافز كافية لتحويل المدخرات الخاصة إلى الاستثمار الخاص.[1]

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد بلغ معدل النمو لكل من مالي وبوركينافاسو في الفترة 1985 – 2002 في المتوسط 3.5٪، 3.7٪ على الترتيب، وأدى تحسن معدل التبادل التجاري وتخفيض قيمة العملة في عام 1994 إلى مضاعفة معدل النمو في بوركينافاسو، فالأثر على النمو جاء بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، وتمثل الأثر المباشر في زيادة أسعار الصادرات، وغير المباشر في الادخار والاستثمار والناتج. وبالنسبة لمالي فقد تضاعفت معدلات النمو في منتصف التسعينيات بسبب زيادة سعر الذهب، حيث ازداد إنتاج الذهب منذ عام 1997 وأصبح يمثل 6 – 7٪ من GDP، بينما كان يمثل 2٪ من GDP في بداية التسعينيات، كما أن ارتفاع أسعار الذهب كان السبب الرئيسي وراء

---

[1] Ibid., P. 11.

معدلات نمو القطاع الصناعي السريعة في مالي في الفترة 1998 – 2002، والتي وصلت إلى 12٪ في المتوسط، ولكن اختلالات معدلات التبادل التجاري والعديد من الصدمات التي تعرضت لها مالي وبوركينافاسو في أواخر التسعينيات وبداية عام 2000 أثرت بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي لكلتا الدولتين [1]

إن التحدي الرئيسي الذي واجه كلا من مالي وبوركينافاسو تمثل في التواضع النسبي لمعدل النمو الاقتصادي الطويل الأجل، إذ إن معدل النمو في الدولتين لم يكن كافياً لتحقيق زيادة ملحوظة وثابتة في نصيب الفرد من الدخل، وكانت النتيجة هي انخفاض نصيب الفرد من الدخل مما يزيد من احتمالات الفقر في ظل النمو المتزايد للسكان. لقد فشل كل من مالي وبوركينافاسو في الاستفادة من متحصلات الدخل المرتفعة نتيجة تحسن معدلات التبادل التجاري بما يجعل الاقتصاد أكثر تنوعاً ويحقق معدلات نمو اقتصادي متواصلة ومستدامة، حيث ظل الأداء النسبي المتدهور للقطاع الزراعي عبر الوقت العقبة الرئيسية أمام تخفيض الفقر في كلتا الدولتين. [2]

ويقع أغلب الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية على عاتق الفقراء، وقد يرجع ذلك إما إلى أن الفقراء لم تكن لديهم القدرة على حماية أنفسهم من صدمات الدخل والتوظف، حيث إنهم يفتقرون للأصول المالية والاشتراك في الأسواق الائتمانية وذلك لمواجهة اثار هذه الصدمات، وقد تكون الصدمات العكسية ذات اثار سلبية كبيرة بالقدر الذي يجعل هؤلاء الفقراء يخفضون استهلاكهم مما يؤثر على مسار الصحة والتغذية طويل الأجل، أو لأن نقص التعليم والمهارات يجعل هؤلاء الفقراء أقل قدرة من العمال المهرة على الانتقال بين القطاعات والأقاليم، وأخيراً لأن المصادر غير المباشرة للدخل والتحويلات العامة تقل أثناء الأزمات

---

[1] Yves Bourdet, **op.cit.,** PP. 11, 12.

[2] **Ibid.,** P. 13.

وكما أوضح Agenor 2001 فإن الكساد حيث تضغط الحكومة نفقاتها، والانكماش الحاد للناتج يؤديان إلى زيادة معدلات الفقر بشكل ملحوظ [1]

المطلب الثاني: ارتفاع أسعار الصادرات في زيمبابوي

يتضح من بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن زيمبابوي تعتبر إحدى الدول الأفريقية الأقل نمواً حيث يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – 2.4٪ في الفترة 1996 – 2005، كما يوضح جدول رقم (4) بالملحق انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.3٪ في الفترة 1980 – 89 إلى 2.7٪ في الفترة 1990 – 99، ثم إلى – 5.9٪ في الفترة 2000 – 2004. وتشير بيانات جدول رقم (5) بالملحق إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لزيمبابوي من 858$ في الفترة 1980 – 89 إلى 659$ في الفترة 90 – 1999، ثم ارتفاعه إلى 694$ في الفترة 2000 – 2004.

ويعرض جدول رقم (6) بالملحق متوسط معدل نمو الصادرات والواردات في زيمبابوي، حيث تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الصادرات من 4.3٪ في الفترة 1980 – 89 إلى 10.8٪ في الفترة 1990 – 99، لكنه انخفض إلى – 8.2٪ في الفترة 2000 – 2004، كما ارتفع متوسط معدل نمو الواردات من 2.7٪ في الفترة الأولى إلى 9.8٪ في الفترة الثانية، ثم انخفض إلى – 4.2٪ في الفترة الثالثة. كما يوضح جدول رقم (7) بالملحق انخفاض نسبة تجارة السلع من GDP من 40.7٪ عام 1990 إلى 20.1٪ عام 2003، مما يدل على مدى تعرض زيمبابوي لصدمات خارجية تجارية أثرت على معدل النمو الاقتصادي بها في الفترة 2000 – 2004.

---

[1] Pierre Richard Agenor: "Business Cycles, Economic Crisis and The Poor: Testing for Asymmetric Effects", **World Bank Policy Research Working Paper**, (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 2700, 2001), PP. 2, 3.

أما عن هيكل صادرات زيمبابوي عام 2003، فتشير بيانات جدول رقم (8) بالملحق إلى أن الغذاء يمثل 26٪ من صادرات زيمبابوي، والمواد الخام الزراعية 12٪، والمعادن 22٪، والسلع المصنعة 38٪. وبالنسبة لهيكل الواردات، فيشير جدول رقم (9) بالملحق إلى أن الغذاء يمثل 11٪ من واردات زيمبابوي، والمواد الخام الزراعية 2٪، والوقود 8٪، والمعادن 2٪، والسلع المصنعة 76٪، أي أن صادرات زيمبابوي تعتمد على السلع الأولية، ووارداتها على السلع المصنعة، حيث تعتمد حصيلة صادرات زيمبابوي على القطن، والسكر، والشاي، والبن على الترتيب وفقا لبيانات جدولي رقم (19) ، (20) بالملحق. ويوضح جدول رقم (11) بالملحق أن معدل التبادل التجاري في زيمبابوي بلغ 93 عام 2004، أي أن زيمبابوي مرت بحالة من تدهور معدل التبادل التجاري عام 2004.

ويشير جدول رقم (15) بالملحق إلى أن مساهمة صادرات زيمبابوي في إجمالي صادرات أفريقيا ارتفعت ببطء من 2.08٪ عام 1993 إلى 2.20٪ عام 1997، ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 0.96٪ عام 2004.

يعتمد أثر الصدمات الخارجية على مدى انفتاح الاقتصاد، كما تتأثر السياسة التجارية بالانفتاح، وبالتالي فإن تغيرات أسعار الصادرات تنتقل إلى الاقتصاد المحلي، وربما تغير

القيود التجارية عمل الاقتصاد.[1] ويوضح تحليل Davies et al 1994 أن الصدمات الرئيسية التي أثرت على زيمبابوي في الثمانينيات كانت مرتبطة بالظروف المناخية، وسياسات ضغط الواردات. وقد حاولت دراسة Rattso and Torvik 1998 التعرف على الأداء الاقتصادي لزيمبابوي في حالة ارتفاع أسعار

[1] المزيد من التفصيل انظر
Tamim Bayoumi and Jonathan D. Ostry: "Macroeconomic Shocks and Trade Flows Within Sub-Saharan Africa: Implications for Optimum Currency Arrangements", **Journal of African Economies**, (Oxford: Oxford University Press, Vol. 6, No.3, Oct. 1997), PP. 412 – 444.

الصادرات، وذلك من خلال مقارنة أثر هذه الصدمة على اقتصاد زيمبابوي في ظل ترشيد الواردات، وفي ظل تحرير التجارة، حتى يتبين مدى تأثير الصدمة على الاقتصاد في الحالتين باستخدام النموذج التوازني العام الحسابي CGE.[1] وقد جاءت نتائج دراسة Rattso and Torvik 1998 لتؤكد أن هناك أثراً محلياً قوياً لتقلبات أسعار الصادرات في ظل ترشيد الواردات. وفي نموذج تحرير التجارة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يؤدي إلى توسع الطلب في الاقتصاد، ولكن هذا الأثر يزداد في ظل نموذج ترشيد الواردات، حيث إن الأثر المباشر لارتفاع أسعار الصادرات هو زيادة حصيلة الصادرات والتوسع في عرض السلع التصديرية، مما يؤدي في ظل النموذج المغلق إلى زيادة الدخل والاستهلاك الخاص، وحيث يتحدد الطلب على الإنشاء والتعمير من خلال الاستثمار الثابت فإن الأثر عليه يكون بسيطاً، ويعتبر قطاع الخدمات حساساً لأي تقلب في الطلب فينمو أكثر في ظل النموذج المغلق، كما يوضح النموذج أن التوسع في كل القطاعات في ظل ارتفاع الأسعار يحفز العرض حتى في ظل ثبات مستوى الأجر الاسمي وسعر الصرف.[2]

ويعكس توسع حجم الصادرات استجابة كل من إنتاج الصادرات والطلب المحلي، حيث إن زيادة الطلب المحلي يعني أن أكثر السلع التصديرية تم استهلاكه محلياً، كذلك فإن ارتفاع النشاط الاقتصادي يزيد من الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة، وارتفاع أسعار قطاع الإنتاج المحلي يخفض من الأسعار النسبية للواردات، ويترتب على ذلك أن يصبح كل من الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار كثيف الواردات مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات عن الصادرات، ولكن يتحسن الميزان التجاري نتيجة تحسن معدل التبادل التجاري. وتجعل آلية ترشيد الواردات الناتج أكثر استجابة للصدمات الخارجية، ويتمثل

---

[1] Jorn Rattso and Ragnar Torvik, **op.cit.**, PP. 259, 271.

[2] **Ibid.**, P. 272.

الأثر المشترك لارتفاع أسعار الصادرات وزيادة حجم الصادرات في زيادة الطاقة الاستيعابية للواردات بحوالي 7.5٪، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 2٪، كما يودي التوسع الاقتصادي إلى زيادة الاستهلاك الخاص والرقم القياسي لأسعار المستهلكين ولكن هذا الأثر يكون أكثر ارتفاعا في ظل ترشيد الواردات، حيث إن انخفاض الأسعار في القطاعات التي تم ترشيدها لم يكن كافياً ليوازن الأثر المباشر لزيادة أسعار الصادرات، ويتضح مما سبق أن أثر الصدمات الخارجية على زيمبابوي اختلف قبل وبعد برنامج التحرير التجاري[1]

إن النموذج الاقتصادي المغلق - والذي يهدف إلى ترشيد الواردات - من المفترض أن يخفض من أثر الصدمات الخارجية، ولكن أثر القيود التجارية تجذب الاقتصاد إلى اتجاه آخر، فقد خلق ترشيد الواردات من السلع الوسيطة قيوداً على العرض في الاقتصاد، حيث لم تعد حصيلة الصادرات هي الأكثر أهمية للاقتصاد كمصدر للدخل، إذ تتأثر منحنيات العرض للقطاعات المعتمدة على الواردات، وبالتالي يوضح نموذج CGE أن سياسة زيمبابوي لوضع قيود على التجارة الخارجية جعلت الاقتصاد أكثر تقلباً، حيث إن آثار هذه الصدمات عليها لم تنخفض بقيود التشريعات الاقتصادية على التجارة الخارجية، ولكن هذه التشريعات ساهمت في زيادة تقلبات الناتج.[2]

لقد قامت حكومة زيمبابوي بتأسيس عدد من شبكات الأمان الاجتماعي Social Safety Nets في التسعينيات، معظمها يهدف إلى حماية القطاع العائلي من اثار الصدمات الخارجية، ومحاولة تحسين مستوى معيشة هذا القطاع، وكانت إحدى هذه الشبكات تهتم بهولاء الذين يعانون من المرض أو كبار السن أو من ليس لهم عائل، لكن أداء هذه الشبكات لم يكن فعالاً في

[1] Jorn Rattso and Ragnar Torvik, **op.cit.,** P. 273.
[2] **Ibid.,** P. 274.

رفع مستوى معيشة هؤلاء الفقراء، وقد يرجع ذلك إلى مشاكل متعلقة بتصميم البرنامج، أو أن التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج خرج عن حدود ما هو مقترح.[1]

المطلب الثالث: تقلب أسعار الصادرات والواردات في مالاوي

يتضح من بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن مالاوي تعتبر من الدول الأفريقية بطيئة النمو، فقد بلغ متوسط معدل نمو GDP 3.2٪ في الفترة 1996 - 2005. كما يوضح جدول رقم (4) بالملحق ارتفاع معدل نمو GDP الحقيقي في مالاوي من 2.4٪ في الفترة 1980- 89 إلى 3.8٪ في الفترة 1990 - 99، ثم انخفض إلى 3٪ في الفترة 2000 – 2004. وتشير بيانات جدول رقم (5) بالملحق إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لمالاوي من 168$ في الفترة 1980 – 89 إلى 187$ في الفترة 1990 – 99 ثم انخفاضه إلى 148$ في الفترة 2000 – 2004.

ويعرض جدول رقم (6) بالملحق متوسط معدل نمو الصادرات والواردات في مالاوي، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الصادرات من 2.1٪ في الفترة 1980- 89 إلى 4.8٪ في الفترة 1990 – 99، ثم انخفض إلى 0.6٪ في الفترة 2000 – 2004، كما ارتفع متوسط معدل نمو الواردات من - 1.5٪ في الفترة الأولى إلى – 0.3٪ في الفترة الثانية، ثم إلى 6.8٪ في الفترة الثالثة. ويوضح جدول رقم (7) بالملحق ارتفاع نسبة تجارة السلع من GDP في مالاوي من 52.7٪ عام 1990 إلى 68٪ عام 2003، وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP 0.3٪ عام 2003.

---

[1] Lauchlan T. Munro: "A Social Safety Net for The Chronically Poor? Zimbabwe's Public Assistance Programme in The 1990s.", **European Journal of Development Research**, (London: Taylor and Francis Group Ltd, Vol. 17, No. 1, March 2005), P. 111.

أما عن هيكل صادرات مالاوي عام 2003، فتشير بيانات جدول رقم (8) بالملحق إلى أن الغذاء يمثل 86٪ من صادرات مالاوي، والمواد الخام الزراعية 2٪، والسلع المصنعة 12٪. وبالنسبة لهيكل الواردات، فيشير جدول رقم (9) بالملحق إلى أن الغذاء يمثل 17٪ من واردات مالاوي، والمواد الخام الزراعية 1٪، والوقود 12٪، والمعادن 1٪، والسلع المصنعة 69٪، أي أن صادرات مالاوي تعتمد على السلع الأولية، ووارداتها على السلع المصنعة. ويوضح جدول رقم (11) بالملحق أن معدل التبادل التجاري في مالاوي بلغ 90 عام 2004، أي أن مالاوي مرت بحالة من تدهور معدل التبادل التجاري عام 2004، وبلغ مقياس تنوع الصادرات 3 عام 2003، مما يدل على مستوى مرتفع من تركز الصادرات في مالاوي.

ويشير جدول رقم (15) بالملحق إلى أن مساهمة صادرات مالاوي في إجمالي صادرات أفريقيا ارتفعت ببطء من 0.43٪ عام 1993 إلى 0.50٪ عام 1997، ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 0.24٪ عام 2004. ويعرض جدول رقم (16) بالملحق انخفاض مساهمة واردات مالاوي في إجمالي واردات أفريقيا من 0.73٪ عام 1993 إلى 0.46٪ عام 1995، ثم ارتفعت إلى 0.74 عام 1997، ثم انخفضت إلى 0.54٪ عام 2004.

تعتبر الصدمات الخارجية من أكثر المشاكل الاقتصادية أهمية بالنسبة لمالاوي. وقد قامت دراسة Lofgren 2001 بإجراء نموذج التوازن العام الحسابي CGE لمالاوي باستخدام مصفوفة المحاسبات الاجتماعية SAM عام 1998، حتى يكتشف النموذج أثر الصدمات الخارجية وتغيرات السياسة المحلية التي تهدف إلى تخفيض الفقر على اقتصاد مالاوي. وتتمثل أهم الصدمات الخارجية التي تتعرض لها مالاوي في تغيرات الأسعار العالمية للتبغ والمنتجات البترولية، وتقلبات سعر الصرف الحقيقي، حيث يمثل التبغ 50٪ من إجمالي صادرات مالاوي، و 60٪ من صادراتها التجارية، و 70٪ من إجمالي صادراتها الزراعية عام 1998،

ويتم تصدير إجمالي إنتاج التبغ في مالاوي، هذا في مقابل انخفاض حجم الصادرات من السلع الصناعية والسلع الزراعية غير التجارية، ويساهم القطاع الزراعي في مالاوي بحوالي 36٪ من GDP، و 87٪ من العمالة، وتمثل وارداتها من السلع الزراعية 8٪ من إجمالي الواردات، وتمثل المنتجات البترولية 7٪ من إجمالي واردات مالاوي عام 1998. [1]

وبالنسبة لصدمات الأسعار العالمية للتبغ، فقد انخفض سعر التبغ بنسبة 50٪ في الفترة 1991 – 94، ثم ارتفع بنسبة 66٪ في الفترة 1994 – 98، ثم انخفض بنسبة 25٪ في الفترة 1998 – 2000. أما بالنسبة للمنتجات البترولية، فقد انخفض متوسط سعرها بنسبة 40٪ في الفترة 1996 – 98، ثم ارتفع بنسبة 100٪ في الفترة 1998 – 2000. وقد واجهت مالاوي في منتصف التسعينيات بعض التقلبات في الميزان الجاري، ومنذ ذلك الوقت قامت بتحرير سعر صرف العملة الوطنية (الكواشا)، إلا أنها تعاني من تقلبات حادة في سعر الصرف الحقيقي حيث بلغت التغيرات في سعر الصرف الحقيقي الفعال 25٪ في الأعوام 1994، 1996، 1998، وتمثلت الأسباب التي أدت لمثل هذه التقلبات في عجز الموازنة العامة، وحصيلة صادرات مالاوي الموسمية، والتدفقات غير المتوقعة في المعونات الأجنبية. [2]

ولقد توصلت دراسة Lofgren 2001 إلى أن اقتصاد مالاوي شديد التأثر بالصدمات الخارجية، فقد أدت كل من صدمة انخفاض أسعار التبغ وارتفاع أسعار المنتجات البترولية إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وأوضحت النتائج أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يعتبر أداة لإزالة مشاكل ميزان المدفوعات، وفي المقابل فإن رفع سعر الصرف الحقيقي يحمي الاقتصاد من آثار الصدمات

[1] Hans Lofgren: "External Shocks and Domestic Poverty Alleviation: Simulations with A CGE Model of Malawi", **TMD Discussion Paper** (Washington, D.C: International Food Policy Research Institute, Trade and Macroeconomics Division, No. 71, February 2001), PP. 2,3.

[2] **Ibid.**, PP. 3, 4.

الخارجية، كما أن تنوع هياكل الإنتاج والتصدير يجعل مالاوي أقل عرضة لصدمات الأسعار الخارجية، ويخفض من الضغوط التي تتسبب في التقلبات الحادة في سعر الصرف، وإذا أرادت الحكومة تحسين الموازنة العامة وكانت إحدى أولوياتها تخفيض الفقر فعليها أن تعتمد على الضرائب المباشرة أكثر من غير المباشرة.[1]

وقد نفذت حكومة مالاوي عدداً من السياسات التي تهدف إلى تخفيض الفقر منها برنامج العمل العام A Public Works Program وبرنامج الإصلاح الزراعي Land Reform، ويهدف برنامج العمل العام إلى توظيف 25 ألف عامل، أي ما يعادل 5٪ من إجمالي القوة العاملة في مالاوي، وبأجر يومي 0.35$، وكانت لهذا البرنامج اثار إيجابية ملحوظة على فقراء الريف، واثار سلبية على سكان الحضر، حيث إن التكاليف الإدارية المرتفعة تخفض من فاعلية البرنامج، أما بالنسبة لبرنامج الإصلاح الزراعي فيهدف إلى تخفيض الفقر وزيادة معدل النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي، وقد حقق مكاسب للقطاع العائلي من خلال إعادة توزيع الموارد.[2]

المطلب الرابع: صدمات معدل التبادل التجاري في كينيا

يتضح من بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن كينيا تعتبر من أقل الدول الأفريقية نمواً، فقد بلغ متوسط معدل نمو GDP 2.8٪ في الفترة 1996 – 2005، كما يوضح جدول رقم (4) بالملحق انخفاض معدل نمو GDP الحقيقي في كينيا من 4.1٪ في الفترة 1980- 89 إلى 2.2٪ في الفترة 1990 – 99، ثم ارتفع الى 2.7٪ في الفترة 2000 – 2004. وتشير بيانات جدول رقم (5) بالملحق الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لكينيا من 381$ في الفترة

[1] Hans Lofgren, **op.cit.,** P. 17.
[2] **Ibid.,** P. 18.

1980 – 89 إلى 348$ في الفترة 1990 – 99، ثم ارتفاعه إلى 432$ في الفترة 2000 – 2004.

ويعرض جدول رقم (6) بالملحق متوسط معدل نمو الصادرات والواردات في كينيا، حيث تشير البيانات إلى انخفاض متوسط معدل نمو الصادرات من 3.3٪ في الفترة 1980- 89 إلى 1.2٪ في الفترة 1990 – 99، ثم ارتفع إلى 9.5٪ في الفترة 2000 – 2004، كما ارتفع متوسط معدل نمو الواردات من 0.9٪ في الفترة الأولى إلى 10.3٪ في الفترة الثانية، ثم انخفض إلى 4.8٪ في الفترة الثالثة. ويوضح جدول رقم (7) بالملحق ارتفاع نسبة تجارة السلع من GDP في كينيا من 38.1٪ عام 1990 إلى 42.7٪ عام 2003، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP من 0.7٪ عام 1990 إلى 0.6٪ عام 2003.

أما عن هيكل صادرات كينيا عام 2003، فتشير بيانات جدول رقم (8) بالملحق إلى أن الغذاء يمثل 43٪ من صادرات كينيا، والمواد الخام الزراعية 11٪، والمعادن 3٪، والسلع المصنعة 24٪. وبالنسبة لهيكل الواردات، فيشير جدول رقم (9) بالملحق إلى أن الغذاء يمثل 12٪ من واردات كينيا، والمواد الخام الزراعية 2٪، والوقود 23٪، والمعادن 1٪، والسلع المصنعة 61٪، أي أن صادرات كينيا تعتمد على السلع الأولية والمصنعة حيث تمثل السلع المصنعة ربع صادراتها، وبالرغم من ذلك تحتل السلع المصنعة ثلث وارداتها. ويوضح جدول رقم (11) بالملحق أن معدل التبادل التجاري في كينيا بلغ 100.5 عام 2004، أي أن كينيا في حالة توازن بين أسعار الصادرات والواردات. وقد بلغ مقياس تنوع الصادرات 16 عام 2003، وهو مستوى مرتفع نسبيا بالمقارنة بباقي الدول الأفريقية.

ويشير جدول رقم (15) بالملحق إلى أن مساهمة صادرات كينيا في إجمالي صادرات أفريقيا ارتفعت ببطء من 1.87٪ عام 1993 إلى 2.01٪ عام 1995، ثم أخذت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 1.37٪ عام 2004. ويعرض جدول

رقم (16) بالملحق ارتفاع مساهمة واردات كينيا في إجمالي واردات أفريقيا من 2.37٪ عام 1993 إلى 3.12٪ عام 1997، ثم انخفضت ببطء إلى أن وصلت إلى 2.68٪ عام 2004.

لقد كانت كينيا واحدة من أوائل الدول الأفريقية التي وقعت على اتفاقية التكيف الهيكلي مع البنك الدولي في عام 1980، وأوضحت الحكومة في الفترة 1980 – 84 أن هناك مشاكل تتعلق بقصور الاتفاقية، ثم حدث بعض التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية لكينيا في الفترة 1985 – 91، ولكن الاستقرار الاقتصادي كان من الصعب حدوثه، وفي بداية التسعينيات وقعت أربعة أحداث حدت من الإصلاح الاقتصادي في كينيا وهي زيادة المعونات، والانتخابات الحزبية، وتضخم أسعار البن، وزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي، وهذه الأحداث أدت إلى الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي والتحول الديموقراطي في كينيا.[1]

وقد قامت دراسة Levin 2000 بتحليل برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في كينيا في الفترة 1986 – 95، حيث أوضحت أن خبرة الدولة بصدمات معدل التبادل التجاري واسعة، وهناك تقلبات عكسية في تدفقات المعونات مما أثر بالسلب على أداء الدولة، لكن نجحت آلية السياسة النقدية المقيدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

واجهت كينيا صدمة ارتفاع أسعار البن في منتصف الثمانينيات، وحاولت تطبيق سياسات النمو طويلة الأجل، وكان هدفها الانتقال من سياسات التجارة المقيدة إلى نظام أكثر مرونة قائم على تعديل سعر الصرف والتعريفة الجمركية، وقد كانت لهذا البرنامج آثاره الإيجابية مثل إصلاح نظام التعريفة، وتبسيط إجراءات

---

[1] Jorgen Levin: "Adjustment to External Shocks, Kenya 1986 – 95", **African Development Review**, (Oxford: Blackwell, African Development Bank, Vol. 12, No. 1, June 2000), PP. 78, 79.

[2] **Ibid.**, P. 78.

تراخيص السلع الرأسمالية والوسيطة، لكن في ظل تضخم أسعار البن، والظروف المناخية السيئة، وأزمات القطاع البنكي أصبح الاقتصاد يعاني من الضغوط مرة أخرى. وتبنت الحكومة برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لمدة ثلاث سنوات بداية من عام 1988، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد، ثم تم استبدال هذا البرنامج ببرامج التكيف الهيكلي في عام 1989، لكن لم تستطع كينيا تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج بالكامل، فقد حدثت مجموعة من الاختلالات في التضخم والتوازنات الداخلية والخارجية، كما أن تدفقات الإعانات لم تمكن الاقتصاد من عملية تعديل جادة، حيث وصل عجز الميزان الجاري في عام 1989 إلى 6.7٪ نتيجة للنمو السريع في إنفاق القطاع الخاص.[1]

لقد ازداد اختلال معدل التبادل التجاري عام 1990، وانخفض معدل النمو إلى 4.2٪، وحدث تحسن طفيف في الميزان الجاري، حيث وصل العجز إلى 6٪ من GDP، كما ازداد العجز المالي، ولتمويل العجز قامت الحكومة بالاستدانة وبكثافة من القطاع المصرفي مما تطلب توسعاً كبيراً في الائتمان المحلي، هذا بالإضافة للتغير في الاحتياطي من النقد الأجنبي مما أدى إلى زيادة عرض النقود حتى وصل معدل نموه إلى 27٪، لكن تخفيض سعر صرف "الشلن" بنسبة 11.5٪ ساعد على مواجهة هذه السياسة التوسعية، ولكنه فشل في مواجهة آثار فائض العرض النقدي بالكامل. واستمر الأداء العام غير المشجع في عام 1991، وذلك من خلال ثلاثة معايير للأداء وهي: تزايد سقوف صافي الأصول المحلية للقطاع المصرفي، وصافي الائتمان المصرفي للحكومة بشكل تعدى الحدود المطلوبة، وعدم وصول الاحتياطيات الدولية الرسمية إلى الهدف المطلوب، فقد

[1] Jorgen Levin, op.cit., PP. 82, 83.

حدثت زيادة سريعة في النفقات الحكومية، وبلغ عجز القطاع العام أكثر من 11٪ من GDP.[1]

وقد أعيدت المباحثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي في بداية عام 1992، وتم الاتفاق على الإطار العام لبرامج التكيف الهكلي، وذلك لتحقيق بيئة اقتصادية مستقرة ولكن بدون الاعتماد على التمويل الأجنبي، وبالتالي كانت الأسس الأولية لتلك البرامج هي سياسات مالية ونقدية مقيدة، ولكن مرة أخرى فشلت الحكومة في الوفاء بالتزاماتها، فقد بلغ معدل نمو عرض النقود 34٪ بينما كان المعدل المستهدف 9٪ فقط.[2]

لقد تم اتخاذ مجموعة من الخطوات الأولية التي قد تعيد للاقتصاد حالة الاستقرار في عام 1993، حيث لجأ الأفراد إلى تحويل أصولهم المقومة بالعملة المحلية إلى الدولار، وانخفض احتياطي النقد الأجنبي إلى أقل من أسبوعين من الواردات، كما اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق خارج البنك بحوالي 45٪، ولتخفيض الفجوة بين السعرين تم اللجوء إلى تعويم الشلن الكيني في أكتوبر 1993، كما تم استخدام أذون الخزانة بكثافة عالية مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة التي وصلت إلى 19٪ في ديسمبر 1993، وارتفع العائد على أذون الخزانة.[3]

وقد أدى تحسن معدل التبادل التجاري نتيجة الزيادة الحادة في أسعار البن إلى زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي، وارتفاع سعر صرف العملة، ثم بدأ الاقتصاد في التحرك إلى التوازن الداخلي والخارجي عام 1994، حيث بلغ معدل نمو GDP 3٪، وحقق الاستثمار معدل نمو موجب لأول مرة منذ عام 1990، كما ارتفع الناتج الزراعي بنسبة 2.8٪. ولقد بدأت الحكومة في تطبيق سياسة نقدية

---

[1] **Ibid.**, P. 83.
[2] Jorgen Levin, **op.cit.**, P. 84.
[3] **Ibid.**,P. 85.

مقيدة في النصف الثاني من عام 1993، وبالرغم من انخفاض العائد على أذون الخزانة بنسبة 20٪ عما كان عليه عام 1993 فقد استمر الإقبال عليها مما تسبب في رفع سعر الفائدة، وارتفعت نسبة السيولة حتى وصلت إلى 22.8٪ في ديسمبر 1994، حيث شهد هذا العام استقراراً في سعر الصرف وسعر الفائدة[1] وفي عام 1995 استمر القطاع الزراعي في أدائه الجيد، وتحسن أداء القطاع الصناعي ولكنه كان أقل من أدائه في الثمانينيات، وبلغ معدل نمو GDP 4.9٪، وانخفض عجز القطاع العام إلى 2.1٪ من GDP، وذلك نظرا لإيرادات الخصخصة وإيرادات التعريفة الجمركية، وبدأت سياسات الإصلاح المالي والسياسة النقدية المقيدة تصبح أكثر نجاحاً، حيث انخفض معدل التضخم من 28.8٪ في عام 1994 إلى 1.6٪ في عام 1995، وبالرغم من أن الحكومة نجحت إلى حد ما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن اختيار تعريفة جمركية أعلى لزيادة الإيرادات كان له أثر سلبي على أداء الصادرات.[2]

ومما سبق يتضح أن السياسات المحلية وصدمات معدل التبادل التجاري والحركات غير المرغوبة في تدفق المعونات ساهمت في الأداء السلبي للاقتصاد الكيني. لقد تحسنت الظروف المالية في الدولة نتيجة صدمة معدل التبادل التجاري الإيجابية في عام 1986، ولكن عند اختلال ظروف السوق الخارجية في عام 1987 تعرض الاقتصاد لحالة من عدم الاستقرار، ولذلك تم تطبيق برامج التكيف الهيكلي عام 1989، مما خفض من الإنفاق الحكومي، ولكن السياسة الائتمانية التوسعية أدت إلى زيادة قروض القطاع الخاص، كما أن الصعوبات السياسية لاستخدام سعر الصرف في تحقيق توازن الحساب الجاري أدت إلى زيادة اختلال الحساب، لكن آلية السياسة النقدية المقيدة

---

[1] Ibid., PP. 85, 86.

[2] Ibid., P. 86.

نجحت إلى حد ما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ووصول معدل نمو عرض النقود إلى المستوى المطلوب.[1]

خاتمة

حاولت هذه الدراسة التعرف على الصدمات الخارجية التجارية وأثرها على الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، وقياس أثر هذه الصدمات على المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذه الدول، وتحديد السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية التي تعرضت لها، وأوضحت نتائج الدراسة أن الصدمات الخارجية تنتقل عبر عدد من القنوات تتمثل في أسواق السلع ورأس المال الدولية، وقد تأخذ صدمات أسواق السلع الدولية التي تعرف بالصدمات الخارجية التجارية شكل صدمات صادرات مثل انخفاض الطلب على الصادرات وانخفاض أسعارها، أو صدمات واردات مثل انخفاض العرض العالمي للسلع الرئيسية، وارتفاع أسعار السلع المستوردة، ويمكن التعرف على الأثر العام للصدمات الخارجية على أسواق السلع من خلال معدل التبادل التجاري.

أما عن سياسات مواجهة الصدمات الخارجية التجارية فتتمثل في سياسة التمويل من خلال الاستدانة الخارجية، وسياسة التكيف من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، ويتم ذلك إما بتخفيض النفقات أو تحويل النفقات، أي إما بتخفيض الطلب العام والخاص، أو تحويل الطلب المحلي والأجنبي من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية، ويتم تحويل النفقات إما بتخفيض قيمة العملة، أو استخدام السياسات التجارية مثل حصص الواردات وإعانات التصدير، ويكمن الحل الأمثل في تبني كلتا السياستين معاً، أي استخدام توليفة من تخفيض وتحويل النفقات، فإذا اعتمدت الحكومة على سياسة تخفيض النفقات بمفردها

[1] Jorgen Levin, **op.cit.**, P. 87.

سيعاني الاقتصاد من حالة كساد بسبب تخفيض الواردات، وإذا اعتمدت على سياسة تحويل النفقات بمفردها ستنجم عنها آثار تضخمية.

وبالنسبة لوضع الصدمات الخارجية في النظرية الاقتصادية فتعتبر نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية الخطوة الأولى لدراسة التقلبات بصورة ديناميكية، ويعتبر النموذج النيوكلاسيكي للتراكم الرأسمالي الإطار الأساسي لهذه النظرية، حيث يعبر عن التقلبات كاستجابة للاختلالات الخارجية التي تمثل الدورات الاقتصادية، ورغم أن الصدمات التكنولوجية والإنتاجية احتلت مكان الصدارة في نماذج الدورات الاقتصادية الحقيقية إلا أن تلك النماذج قد اهتمت بتناول صدمات أخرى تتعلق بمعدل التبادل التجاري، والقطاع الحكومي، والنقود. وقد أحرزت نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية قدراً كبيراً من التقدم من خلال إسهاماتها في دراسة النماذج الديناميكية، وقدمت الأساس لفهم الدورات الاقتصادية القائم على التحليل النظري.

وعن قنوات اتصال الاقتصادات الأفريقية مع الاقتصاد العالمي، فقد أوضحت الدراسة أنها تتمثل في التجارة الدولية، وتدفقات رأس المال، والهجرة الخارجية، حيث ينادي صانعو القرار في أفريقيا باندماج الاقتصادات الأفريقية مع الاقتصاد العالمي، وذلك للاستفادة من توسع التجارة العالمية ومن مكاسب رأس المال الخاص لزيادة حجم الاستثمارات، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه أفريقيا هو ليس مجرد اندماجها مع الاقتصاد العالمي وإنما تحديد شكل هذا الاندماج، ففي ظل الوضع الحالي للدول الأفريقية ستحصل على مكاسب محدودة من هذا الاندماج، بالإضافة إلى تعرضها للعديد من الصدمات الخارجية التي تؤثر على اقتصاداتها، وبناءً على ذلك يتحتم على الدول الأفريقية تنويع هيكل صادراتها، والتوسع في إنتاج السلع المصنعة، وجذب رأس المال الأجنبي الذي يأتي بأفكار جديدة وتكنولوجيا حديثة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، واتباع آلية تحرير التجارة، هذا

بالإضافة إلى تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لجعل هذه الاقتصادات أقل عرضة لتقلبات معدل التبادل التجاري وتدفقات رأس المال وعند دراسة أثر أزمة جنوب شرق اسيا على الدول الأفريقية أوضحت النتائج أن الأزمة الآسيوية أثرت على الأسعار الدولية للسلع، وأدت إلى انخفاض الطلب العالمي مما أثر على حصيلة صادرات الدول الأفريقية، كما تسببت السلع الرخيصة من دول جنوب شرق اسيا في زيادة حجم واردات الدول الأفريقية في مقابل انخفاض صادراتها إلى دول الأزمة بسبب انخفاض قيمة العملة والدخل الحقيقي بتلك الدول. وقد أثرت الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأفريقية، حيث تسببت في حالة من الكساد نتج عنها انخفاض حجم استثمارات دول الأزمة في أفريقيا، كما أصبح عديد من الدول أكثر خوفاً من الاستثمار في الأسواق الناشئة ومنها أسواق الدول الأفريقية.

أما عن صدمات معدل التبادل التجاري وأثرها على الدول الأفريقية، فأوضحت الدراسة أن الدول الأفريقية قد تعرضت لعدد من الصدمات الخارجية التجارية مثل التقلبات الحادة في معدلات التبادل التجاري، وانخفاض أسعار القطن في كل من بوركينافاسو ومالي عام 2000، وانخفاض السعر العالمي للبن في إثيوبيا عام 87/1986 مما أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري بها بنسبة 40٪ وانخفاض الدخل الحقيقي بنسبة 6٪، وتقلب أسعار الكاكاو في الفترة 1983 – 97 بنسبة 60 – 170٪، وكذلك تقلب أسعار البن بنسبة 40 – 195٪، وارتفاع أسعار البترول في الفترة 1999 – 2005 مما أدى إلى زيادة الفقر في الدول الأفريقية المستوردة للبترول. لقد أدى تركز الصادرات الأفريقية في عدد محدود من السلع إلى مخاطرة أكبر وتقلبات أكثر في أسعار السلع التصديرية الرئيسية، وبالتالي زيادة تقلبات معدل التبادل التجاري التي تسببت في تقلبات

الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الأسعار، وسعر الصرف، والميزان التجاري، اي حدوث حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبالنسبة لقياس أثر الصدمات الخارجية التجارية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول، فقد تمثلت هذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وسعر الصرف الحقيقي، والميزان الجاري، حيث توصلت نتائج القياس إلى أن صدمات معدل التبادل التجاري تتسبب في 49.5٪ من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Kose and Riezman 2001 حيث أوضحا أن الصدمات الخارجية التجارية تفسر 45٪ من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Mendoza 1995 الذي أوضح أن صدمات معدل التبادل التجاري تتسبب في نصف تقلبات الناتج في الدول النامية. وتفسر صدمات معدل التبادل التجاري 12.2٪ من تقلبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و 27.3٪ من تقلبات سعر الصرف الحقيقي، و17.2٪ من تقلبات الميزان الجاري، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة كل من Hoffmaister, Roldos and Wickham 1998، حيث أوضحت أن صدمات معدل التبادل التجاري لها تأثير أكبر على تقلبات الناتج وسعر الصرف الحقيقي بالمقارنة بباقي المتغيرات في الدول الفرانكفونية. وتُحدث صدمات معدل التبادل التجاري مستوى أعلى من التقلب في استجابة المتغيرات الداخلية لها بالمقارنة بباقي الصدمات.

وتعتبر صدمات معدل التبادل التجاري أطول الصدمات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية في النموذج، حيث تستمر آثار هذه الصدمات 36 سنة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و 25 سنة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و 28 سنة على سعر الصرف الحقيقي، و 25 سنة على الميزان الجاري، مما يعني أن صدمات معدل التبادل التجاري التي تتعرض لها الدول الأفريقية غير المنتجة

للبترول غالباً ما تكون طويلة الأجل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من Cashin and Pattillo 2000، حيث أوضحت أن صدمات معدل التبادل التجاري تكون طويلة الأجل في حالة الدول الأفريقية التي تمثل وارداتها البترولية نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، وتعاني من تركز في صادراتها السلعية.

أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول لمواجهة الصدمات الخارجية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن مواجهة الصدمات الخارجية تعتمد على البناء المؤسسي للدولة، والسياسات النقدية والمالية وآلية سعر الصرف المتبعة، إذ إن هناك اختلافات واسعة بين الدول في مواجهة الصدمات الاقتصادية، وطرقاً عديدة لإدارة التقلبات، بعضها يكون له أثر إيجابي على مجرى النمو طويل الأجل في الدولة، والبعض الاخر لا يكون له هذا الأثر، وتختلف مواجهة الدولة للصدمات وفقا لطبيعة ومدة بقاء الصدمة، فإذا كانت الصدمة طويلة الأجل فإن سياسة التمويل تعتبر استراتيجية غير رشيدة لمثل هذه الدول، فقد تسببت هذه الاستراتيجية في أزمة المديونية الخارجية التي مرت بها الدول الأفريقية في الثمانينيات. وتتمثل سياسات المواجهة إذا كانت الصدمة قصيرة الأجل في تغيرات حجم الادخار المحلي أو الاستدانة الخارجية، أما إذا كانت الصدمة طويلة الأجل فلابد من اللجوء إلى سياسة التكيف واتخاذ مجموعة من الإجراءات الهيكلية حتى تستطيع الدولة أن تعدل أوضاعها ولكن بشكل متدرج للوصول إلى توازن جديد.

وبالنسبة لدور السياسة المالية في مواجهة الصدمات الخارجية التجارية، فقد توصلت الدراسة إلى أن الصدمات الخارجية تؤثر على السياسات الاقتصادية في الدول الأفريقية ومنها السياسة المالية، وربما يكون هذا الأثر أكثر أهمية في الدول النامية عن الدول الصناعية نظراً لمحدودية قدرة الدول النامية على الحد

من هذه الآثار، حيث يكون من الصعب الفصل بين التغيرات التي تحدث في المتغيرات المالية والتي ترجع إلى السياسة المالية عن تلك التي تحدث تلقائياً نتيجة التعرض للصدمات، وذلك بسبب العلاقة القوية بين الموازنة العامة والقطاع الخارجي في الدول النامية في جانب الإيرادات وجانب النفقات.

ويواجه صانعو القرار عدداً من العوائق التي تقف أمام استخدام السياسة المالية لمواجهة الصدمات الخارجية، ولذلك تختلف الاستجابات المالية للصدمات الخارجية من دولة إلى أخرى، فقد تعددت استجابات الدول الأفريقية التي واجهت صدمات ارتفاع أسعار الصادرات في الثمانينيات مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة، فمجموعة صغيرة من الدول الأفريقية اعتبرت أن هذه الزيادة مؤقتة، ولذلك استخدمت الإيرادات الإضافية لرد الدين الخارجي وزيادة الأصول الأجنبية في شكل النقد الأجنبي أو الأصول الحقيقية، حيث يمكن تسييل قيم هذه الأصول في المستقبل عندما تنخفض المتحصلات الأجنبية وذلك للمحافظة على مستوى الإنفاق المحلي. وقامت مجموعة أكبر من الدول الأفريقية بزيادة التراكم الرأسمالي عن طريق التوسع في الاستثمار العام، حيث تعطي الاستثمارات معدل عائد مرتفع مثلما ستحصل عليه الدولة من الأصول الأجنبية، وتعتبر هذه السياسة جيدة، لكن الواقع يشير إلى أن الاستثمارات لم تكن مرتفعة الإنتاجية، وبالتالي فقد واجهت هذه الدول صعوبات عديدة عندما انخفضت تدفقات الدخل مما أدى إلى انخفاض سريع في الإنفاق الاستثماري. أما رد فعل معظم الدول الأفريقية لمواجهة صدمات ارتفاع أسعار الصادرات في الثمانينيات فتمثل في زيادة الإنفاق العام من خلال زيادة التوظف العام، وزيادة حجم التحويلات، وزيادة الاستثمار، وبالتالي فقد واجهت هذه الدول صعوبة في تخفيض الإنفاق العام، واتجهت إلي القروض الأجنبية للمحافظة على حجم الإنفاق المحلي والذي لم تعد هناك موارد محلية لتمويله، ونتج عن هذا التصرف أزمة المديونية الخارجية التي واجهتها الدول الأفريقية.

وعن السياسة النقدية ودورها في مواجهة الصدمات الخارجية في الدول الأفريقية، فقد لجأت إليها الدول الأفريقية لمواجهة صدمة ارتفاع أسعار البترول في الثمانينيات، وذلك لتقابل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الصدمة، لكن كلما زاد استخدام السياسة النقدية كلما انخفضت كفاءتها حيث إن لتغيرات السياسة النقدية أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

أما عن السياسة التجارية، فقد أوضحت الدراسة مدى الاختلاف بين الدول التي اتبعت آلية تحرير التجارة وتلك التي اتبعت آلية تقييد التجارة في مواجهة صدمة ارتفاع أسعار البترول في الثمانينيات، إذ تعرضت الدول التي اتبعت الية تحرير التجارة لصدمات خارجية أكثر من تلك التي اتبعت آلية تقييد التجارة، لكن دول التحرير التجاري تبنت سياسات زيادة الناتج من خلال تشجيع الصادرات وإحلال الواردات مما عوض الأثر السلبي للصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات، وأدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، أما دول التقييد التجاري فقد اعتمدت على التمويل الخارجي لمواجهة الصدمات الخارجية، ولجأت إلى السياسات الانكماشية مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها. وبالتأكيد فإن الانفتاح التجاري يجعل الدولة أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ولكي تخفض الدولة من الأثر السلبي للانفتاح التجاري فعليها أن توفر موازنة جيدة، وإدارة مالية كفئاً مما يحد من اثار الصدمات الخارجية، كما قد تؤثر آلية تحرير التجارة على صانعي القرار لتحسين السياسات الاقتصادية الكلية حيث إنها تنمي القدرات التنافسية للدولة.

وبالنسبة لآلية سعر الصرف ودورها في مواجهة الصدمات الخارجية التجارية، فقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الصدمات الخارجية على الدولة، ومواجهة الدولة لهذه الصدمات يختلف باختلاف آلية سعر الصرف المتبعة، حيث تعتبر آلية

سعر الصرف المرن أنسب في مواجهة الصدمات الخارجية؛ لأنها تحقق التوازن الخارجي، وتحافظ على تنافسية الاقتصاد، وعلى توليفة من سياسات تحويل وتخفيض النفقات والتي تعتبر ضرورية لمواجهة الصدمات الخارجية التجارية. وقد تساعد آلية سعر الصرف المرن في حماية الاقتصاد من صدمات معدل التبادل التجاري حيث تسمح بالتخفيض الاسمي للعملة، وهذا التخفيض يشجع صادرات الدولة والمنتجات المحلية على منافسة الواردات مما يزيد من الطلب على الصادرات في السوقين العالمي والمحلي، كما أن زيادة القدرات التنافسية للدولة ستحد من الأثر السلبي لتدهور معدل التبادل التجاري على الناتج. أما في ظل ثبات سعر الصرف فإذا ما واجهت الدولة صدمة انخفاض سعر أحد صادراتها الرئيسية، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج والتوظف في قطاع الصادرات والذي ينتقل إلى باقي الاقتصاد بفعل أثر المضاعف، كما أن انخفاض حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية يؤدي إلى انخفاض المعروض من العملة الأجنبية في سوق النقد الأجنبي مما يلزم السلطات بالتدخل للمحافظة على سعر العملة، وتقوم بسحب النقود من السوق المحلي مما يؤثر بالسلب على الناتج والتوظف في الاقتصاد.

وقد عرضت الدراسة تجارب بعض الدول الأفريقية في مواجهة الصدمات الخارجية التجارية التي تعرضت لها مثل حالتي بوركينافاسو ومالي، حيث توصلت الدراسة إلى أن الخصائص الهيكلية لاقتصادات بوركينافاسو ومالي كالاعتماد على الصادرات الأولية وتحويلات العاملين بالخارج، جعلت هاتين الدولتين أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل الانخفاض الحاد لسعر القطن العالمي في أواخر التسعينيات وبداية عام 2000، مما أدى إلى اختلالات معدل التبادل التجاري لكلتا الدولتين، حيث يمثل القطن ثلث صادرات مالي ونصف صادرات بوركينافاسو، مما يعني أن انخفاض سعر القطن كان له أثر ملحوظ على حصيلة الصادرات في كلتا الدولتين، ثم ارتفع سعر القطن في عامي

2003، 2004 وأدى إلى تحسن معدلات التبادل التجاري، وواجهت كل من مالي وبوركينافاسو الصدمة من خلال تغير معدل الادخار، فقد ارتفعت معدلات الادخار المحلي ببطء في الثمانينيات والتسعينيات، ثم انخفضت لكنها كانت أكثر انخفاضاً في بوركينافاسو عن مالي، وبالتالي فإن استجابة المدخرات للصدمات الخارجية اختلفت في كلتا الدولتين، كما اختلف تأثير الادخار على الاستثمار والنمو.

ومن المحتمل أن تنتج عن استجابة معدلات الادخار لصدمات معدل التبادل التجاري آثار استهلاكية محدودة، وآثار ملحوظة على الاستثمار؛ فقد فشلت السياسة الاقتصادية لمالي في خلق حوافز كافية لتحويل المدخرات إلى استثمار محلي، في حين ارتفع حجم الاستثمارات المحلية في بوركينافاسو. وتمثل التحدي الرئيسي الذي واجه كلا من مالي وبوركينافاسو في التواضع النسبي لمعدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، حيث لم يكن معدل النمو في الدولتين كافياً لتحقيق زيادة ملحوظة وثابتة في نصيب الفرد من الدخل، فقد فشل كل من مالي وبوركينافاسو في الاستفادة من متحصلات الدخل المرتفعة نتيجة تحسن معدلات التبادل التجاري بما يجعل الاقتصاد أكثر تنوعاً، ويحقق معدلات نمو اقتصادي متواصلة ومستدامة.

وبالنسبة لحالة ارتفاع أسعار الصادرات في زيمبابوي، فقد تعاملت زيمبابوي مع الصدمات الخارجية التي أثرت عليها باستخدام آلية ترشيد الواردات، ومن المفترض أن تؤدي القيود التجارية إلى تخفيض أثر الصدمات الخارجية، ولكن اتضح أن تلك القيود تجذب الاقتصاد إلى اتجاه اخر حيث إن سياسة زيمبابوي لوضع قيود على التجارة الخارجية جعلت اقتصادها أكثر تقلباً، فقد ترتب على ارتفاع أسعار الصادرات زيادة حصيلتها، والتوسع في عرض السلع التصديرية مما أدى إلى زيادة الدخل والاستهلاك الخاص وانخفاض معدلات الادخار الخاص،

كما أن ترشيد الواردات من السلع الوسيطة قد خلق قيوداً على العرض للقطاعات المعتمدة على الواردات في الاقتصاد مما عرض الاقتصاد لحالة من عدم الاستقرار، وبالتالي يتضح من حالة زيمبابوي أن آثار الصدمات الخارجية عليها لم تنخفض بقيود التشريعات الاقتصادية على التجارة الخارجية، ولكن ساهمت هذه التشريعات في زيادة تقلبات الناتج.

أما بالنسبة لحالة مالاوي، فقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الصدمات الخارجية التي تتعرض لها مالاوي تتمثل في تقلبات الأسعار العالمية للتبغ والمنتجات البترولية، حيث يمثل التبغ 50٪ من إجمالي صادراتها، وقد انخفض سعر التبغ بنسبة 50٪ في الفترة 1991 – 94، وارتفع بنسبة 66٪ في الفترة 1994 – 98، ثم عاود الانخفاض بنسبة 25٪ في الفترة 1998 – 2000، أما بالنسبة للمنتجات البترولية فتمثل 7٪ من إجمالي واردات مالاوي، وقد انخفض متوسط سعر المنتجات البترولية بنسبة 40٪ في الفترة 1996 – 98، ثم ارتفع بنسبة 100٪ في الفترة 1998 – 2000، وبالتالي فقد واجهت مالاوي في منتصف التسعينيات بعض الاختلالات في الميزان الجاري، ومنذ ذلك الوقت قامت بتحرير سعر صرف العملة الوطنية (الكواشا)، كما تعاني مالاوي من تقلبات حادة في سعر الصرف الحقيقي. وقد نفذت حكومة مالاوي عدداً من السياسات التي تهدف إلى تخفيض الفقر منها برنامج العمل العام A Public Works Program وبرنامج الإصلاح الزراعي Land Reform، ويهدف برنامج العمل العام إلى توظيف 25 ألف عامل، أي ما يعادل 5٪ من إجمالي القوة العاملة في مالاوي، وبأجر يومي 0.35$، وكانت لهذا البرنامج آثار إيجابية ملحوظة على فقراء الريف، وآثار سلبية على سكان الحضر، حيث إن التكاليف الإدارية المرتفعة تخفض من فاعلية البرنامج، أما بالنسبة لبرنامج الإصلاح الزراعي فيهدف إلى تخفيض الفقر وزيادة معدل النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي، وقد حقق مكاسب للقطاع العائلي من خلال إعادة توزيع الموارد.

وعن حالة كينيا ، فقد توصلت الدراسة إلى أن صدمات معدل التبادل التجاري مثل ارتفاع أسعار البن في الثمانينيات، وتدهور معدل التبادل التجاري في التسعينيات، وتقلبات تدفق المعونات ساهمت في الأداء السلبي للاقتصاد الكيني. ولقد نجحت السياسة النقدية المقيدة التي اتبعتها الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ووصول معدل نمو عرض النقود إلى المستوى المطلوب، لكن السياسة الائتمانية التوسعية أدت إلى زيادة قروض القطاع الخاص، كما أدت الصعوبات السياسية لاستخدام سعر الصرف في تحقيق توازن الحساب الجاري إلى زيادة عجز الميزان الجاري، كذلك كان لاختيار تعريفة جمركية أعلى - كوسيلة لزيادة الإيرادات - أثر سلبي على أداء الصادرات.

ومما سبق يمكن القول بأن الدول قد تحقق مكاسب من التبادل التجاري، ولكن اندماجها مع السوق العالمي يعرضها للصدمات الخارجية، وبالتالي لابد أن تكون حكومات الدول الأفريقية قادرة على مواجهة هذه الصدمات، وأحد المتطلبات الأساسية الذي ينبغي عليها تحقيقه هو الحد من تعرض هذه الدول للصدمات، واتباع السياسات المناسبة لمواجهتها.

وعلى مستوى السياسة المالية ، فحتى تستطيع السياسة المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل لابد من تطبيق أهداف مالية واقعية ، وأن تكون السياسة المالية أكثر مرونة ، حيث إن مرونة السياسة المالية تسمح ليس فقط بالتعامل مع تقلبات الدورات الاقتصادية ، ولكن أيضا مع اثار الصدمات الخارجية. ولقد اتبعت بعض الدول مثل زيمبابوي، وموزمبيق، وتنزانيا ، شبكات الأمان Safety Nets وبرامج لتخفيض تعرضها للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية ، وشبكات الأمان هذه قد تكون مؤسسات دائمة ، وقد تكون مؤقتة وتنفذ في حالة تعرض الدولة للصدمة ، لكن من الأفضل أن تكون هذه الشبكات جزءاً من النفقات العامة ، وأن تكون لها موازنة كبيرة في أوقات

الأزمات، وذلك لحماية الدولة من الفقر، وحماية الفقراء من أن يصبحوا أكثر فقراً، هذا بالإضافة إلى الاهتمام ببعض النفقات العامة مثل نفقات الصحة والتعليم وزيادة النفقات الرأسمالية في أوقات الأزمات.

ويمكن أن تتعامل الحكومات مع الصدمات الخارجية العكسية من خلال حلول طويلة الأجل تتطلب تركيزاً متواصلاً على التنمية من خلال تقوية الإدارة المالية متضمنة الحكم الرشيد، وتدعيم الأسواق المالية، وخلق السياسات والمؤسسات التي تزيد من معدل نمو الدخل طويل الأجل والتنوع الاقتصادي، وعقد الاتفاقيات الدولية التي تلعب دوراً في مساعدة الدول منخفضة الدخل في التعامل مع الصدمات الخارجية، وذلك من خلال دعمها للسياسات والمؤسسات التي تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار وتحسين البنية الأساسية، بالإضافة إلى توفير المساعدات والموارد لإعادة بناء هذه الاقتصادات.

وبالنسبة للسياسة النقدية، فإن استقرار الأسعار يعتبر عاملاً ضرورياً لتحقيق النمو طويل الأجل، وبالتالي فهو يعتبر أحد أهداف السياسة النقدية، ولكن من المفترض أن تمتد هذه الأهداف لتشمل النمو والتوظف كما يحدث في الدول المتقدمة، إذ لابد أن تتعدد أهداف السياسة النقدية. ويمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسة التضخم المستهدف Inflation Targeting مما يترتب عليه إزالة الآثار المؤقتة لتقلبات سعر الصرف، وعلى الدول التي تطبق هذه السياسة ألا تبالغ في اختيار معدل مستهدف منخفض، حيث إن معدل التضخم المنخفض قد يكون غير مناسب لحالة الدول الأفريقية في ظل صدمات الأسعار التي تتعرض لها، والضعف النسبي لنظم الإنتاج والتوزيع في هذه الدول، هذا بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات لتطوير الأسواق المالية وتدعيم التمويل الإقليمي.

أما بالنسبة لسياسة سعر الصرف، تعتبر آلية سعر الصرف المرن مناسبة أكثر من سعر الصرف الثابت حيث إنها تزيد من حرية السياسات الاقتصادية الكلية،

وتدعم القطاع الخارجي للدولة، ولكن على الحكومات أن تتوخى الحذر مع تقلب سعر الصرف بسبب تأثيره السلبي على التجارة الخارجية والأسعار المحلية، وبالتالي لابد أن تكون هذه الحكومات مؤهلة للتدخل في أسواق النقد الأجنبي لتجنب حالات التقلب الشديد، وما يساعدها على تحقيق هذا الهدف هو ما يتوافر لديها من الاحتياطي من النقد الأجنبي.

لقد أصبحت الصدمات الخارجية واقعاً تتعرض له الدول الأفريقية، وعليها أن تستعد لها من خلال هياكل اقتصادية قوية، وسياسات قادرة على حمايتها من اثار هذه الصدمات.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- أ.د. فرج عبد الفتاح فرج: **الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي الى العولمة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001).

2- ـــــ: **الاقتصاد الأفريقي قضايا التكامل والتنمية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007).

ب- الرسائل العلمية

1- خير الدين عبد ربه الحمري: أثر السياسة النقدية على الائتمان المصرفي في ليبيا منذ 1970، رسالة دكتوراة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2006).

ج- تقارير

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2006، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2006).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

.A

Books .B

1- Dornbusch, Rudiger and F. Leslie C.H Helmers (eds): **The Open Economy**, (Oxford: Oxford University Press, 1988).

2- Frances, Philip Hans: **Time Series Model for Business and Economic Forecasting**, (Cambridge: Cambridge University Press, First Edition, 1998).

Articles .C

1- Ajayi, S.Ibi: "Globalization in Africa", **Journal of African Economies**, (Oxford: Oxford University Press, Vol. 12, Supplement 1, February 2003).

2- Backus, David K., Patrick J. Kehoe, and Finn E. Kydland: "Dynamics of The Trade Balance and The Terms of Trade: The J. Curve?", **American Economic Review,** (Broadway: American Economic Association, Vol. 84, No. 1, March 1994).

3- Balassa, Bela: "Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries", **American Economic Review,** (Vol. 76, No. 2, May 1986).

4- Basu, Susanto and Alan M. Taylor: "Business Cycles in International Historical Perspectives", **Journal of Economic Perspectives,**

(Nashville: American Economic Association, Vol. 13, No. 2,
Spring 1999).

5- Baxter, Marianne and Robert G. King: "Measuring Business Cycles
Approximate Band Pass for Economic Time Series", **The Review of Economic and Statistics,** (Cambridge: The MIT
Press, Vol. 81, No. 4, November 1999).

6- Bayoumi, Tamim and Jonathan D. Ostry: "Macroeconomic Shocks
and Trade Flows within Sub-Saharan Africa: Implications for
Optimum Currency Arrangements", **Journal of African Economies**, (Vol. 6, No.3, October 1997).

7- Boileau, Martin: "Growth and The International Transmission of
Business Cycles", **International Economic Review,**
(Pennsylvania: The Economic Department of The University of
Pennsylvania, Institute of Social and Economic Research
Association, Vol. 37, No. 4, November 1996).

8- Canning, David: "Monetary Policy Versus Wage Adjustment as
A Response to Demand Shocks", **The Economic Journal**

(Oxford: Blackwell Publishing Ltd, Vol. 98, No. 390, 1988).

9- Carlino, Gerald and Keith Sill: "Regional Income Fluctuations: Common Trends and Common Cycles", **The Review of Economic and Statistics**, (Vol. 83, No. 3, August 2001).

10- Collier, Paul and Jan Willem Gunning: "Why Has Africa Grown Slowly?", **Journal of Economic Perspectives**, (Vol. 13, No. 3, Summer 1999).

11- Combes, Jean-Louis and Tahsin Saadi-Sedik: "How Does Trade Openness Influence Budget Deficits in Developing Countries?", **Journal of Development Studies**, (London: Frank Cass & Co. Ltd, Vol. 42, Issue 8, November 2006).

12- Cuddington, John T. and Carlos M. Urzua: "Trends and Cycles in The Net Barter Terms of Trade: A New Approach", **The Economic Journal**, (Vol. 99, No. 396, June 1989).

13- Dinardo, john and Justin L. Tobias: "Non Parametric Density and Regression Estimation", **Journal of Economic Perspectives**, (Vol. 15, No. 4, 2001).

14- Easterly, William: "The Lost Decades: Developing Countries'
Stagnation in Spite of Policy Reform 1980-1998", **Journal of**
Economic Growth, (Netherlands: Kluwer Academic
Publishers, No. 6, June 2001).
15- Fosu, Augustin Kwasi: "Economic Fluctuations and Growth in Sub –
Saharan Africa: The Importance of Import Instability", **Journal**
of Development Studies, (Vol. 37, No. 3, February 2001).

16- Fry, Maxwell J. and David M. Lilien: "Monetary Policy Responses to
Exogenous Shocks", **American Economic Review**, (Vol. 76,
No. 2, May 1986).
17- Galf, Jordi: "Technology, Employment and The Business Cycle: Do
Technology Shocks Explain Aggregate Fluctuations?",
American Economic Review, (Vol. 89, No. 1, March 1999).
18- Ghirmay, Teame: "Financial Development and Economic Growth in
Sub-Saharan African Countries, Evidence from Time Series
Analysis", **African Development Review**, (Oxford: African

Development Bank, Vol. 16, No. 3, December 2004).

19- Giorgioni, Gianluigi and Ken Holden: "The Crisis of The CFA Franc Zone: The Case of Côte d'Ivoire", **Economic Modelling**, (Oxford: Elsevier Science B.V., Vol. 19, Issue 4, August 2002).

20- Gottschalk, Ricardo: "The Macro Content of PRSPs: Assessing The Need for A More Flexible Macroeconomic Policy Framework", **Development Policy Review**, (Oxford: Blackwell Publishing Ltd., Vol. 23, Issue 4, July 2005).

21- Hoffmann, Mathias: "International Macroeconomic Fluctuations and The Current Account", **The Canadian Journal of Economics**, (Canada: Canadian Economics Association, Vol. 36, No. 2, May 2003).

22- Hussain, M. Nureldin, Kupukile Mlambo and Temitope Oshikoya: "Global Financial Crisis: An African Perspective", **African Development Review**, (Vol. 11, No. 2, December 1999).

23- Hussain, M. Nureldin and Bernhard G. Gunter: "External Shocks and

The HIPC Initiative: Impacts on Growth and Poverty in Africa"
African Development Review, (Vol. 17, Issue 3, December 2005).
24- Issler, Joao Victor and Farshid Vahid: "Common Cycles and The Importance of Transitory Shocks to Macroeconomic Aggregates", **Journal of Monetary Economics**, (North Holland: Elsevier Science B.V., Vol. 47, No. 3, 2001).
25- Kaminsky, Garcille L. and Carmen M. Rienhart: "The Twin Crisis: The Causes of Banking and Balance of Payment Problems", **American Economic Review**, (Vol. 89, No. 3, June 1999).
26- Khan, Mohsin S.: "Developing Countries Exchange Rate Policy Responses to Exogenous Shocks", **American Economic Review**, (Vol. 76, No. 2, May 1986).
27- King, Robert G. and Mark W. Watson: "Stochastic Trends and Econometric Fluctuations", **American Economic Review**, (Vol. 81, No. 1, December 1999).
28- Kirkpatrick, Colin and John Weiss: "Trade Policy Reforms and

Performance in Africa in The 1980s", **The Journal of Modern African Studies**, (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 33, No. 2, 1995).

29- Kose, M. Ayhan and Raymond Riezman: "Trade Shocks and Macroeconomic Fluctuations in Africa", **Journal of Development Economics,** (Amsterdam: Elsevier Science Publishers B.V., Vol. 65, Issue 1, June 2001).

30- Levin, Jorgen: "Adjustment to External Shocks, Kenya 1986 – 95", **African Development Review,** (Vol. 12, No. 1, June 2000).

31- Mankiw, N. Gregory: "Real Business Cycles: A New Keynesian Perspectives", **Journal of Economic Perspectives**, (Vol. 3, No. 3, Summer 1989).

32- Mendoza, Enrique G.: "The Terms of Trade, The Real Exchange Rate, and Economic Fluctuations", **International Economic Review,** (Vol. 36, No. 1, February 1995).

33- Mishkin, Fredric: "Global Financial Instability Framework, Events, Issues", **Journal of Economic Perspectives,** (Vol. 13, No. 4, 1999).

34- Munro, Lauchlan T.: "A Social Safety Net for The Chronically Poor?
Zimbabwe's Public Assistance Programme in The 1990s.",
European Journal of Development Research, (London:
Taylor and Francis Group Ltd, Vol. 17, No. 1, March 2005).
35- Olson, Mancur: "The Productivity Slowdown, The Oil Shocks, and
The Real Cycle", **Journal of Economic Perspectives**, (Vol. 13,
No. 4, 1999).
36- Plosser, Charles I.: "Understanding Real Business Cycle", **Journal of
Economic Perspectives**, (Vol. 3, No. 3, Summer 1989).
37- Prasad, Eswar S.: "International Trade and The Business Cycle", **The Economic Journal**, (Vol. 109, No. 458, October 1999).
38- Raddatz, Claudio: "Are External Shocks Responsible for The
Instability of Output in Low-Income Countries?", **Journal of
Development Economics**, (Vol. 81, No. 2, December 2006).

39- Rattso, Jorn and Ragnar Torvik: "Economic Openness, Trade
Restrictions and External Shocks: Modeling Short Run Effects

in Sub-Saharan Africa", **Economic Modeling**, (Vol. 15, Issue 2, April 1998).

40- Siriwardana, Mahinda and Brain Dollery: "The Impact of The Asian Economic Crisis on Southern African Economies", **African Development Review**, (Vol. 14, No. 2, December 2002).

41- Stock, James H. and Mark W. Watson: "Vector Auto Regressions", **Journal of Economic Perspectives**, (Vol. 15, No. 4, Summer 2001).

42- Tanzi, Vito: "Financial Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries", **American Economic Review**, (Vol. 76, No. 2, May 1986).

Papers .D

1- Agenor, Pierre Richard: "Business Cycles, Economic Crisis and The Poor: Testing for Asymmetric Effects", **World Bank Policy Research Working Paper**, (Washington Dc.: The World Bank, Policy Research Department, No. 2700, 2001).

2- Ball, Laurence: "Policy Rules and External Shocks", **Working Papers of The Central Bank of Chile**, (Chile: Central Bank of Chile, No. 82, October 2000).

3- Calvo, Guillermo A. and Carlos A. Vegh: "Inflation Stabilization and
BOP Crisis in Developing Countries", **NBER Working Papers**
Series, (Cambridge: National Bureau of Economic Research
NBER, WP. No. 6925, 1999).

4- Cashin, Paul and Catherine Pattillo: "Terms of Trade Shocks in Africa,
Are They Short Lived or Long Lived", **IMF Working Paper**,
(Washington D.C.: International Monetary Fund , No. 00/72,
April 2000).

5- Creay, Aart and Jaume Venture M.I.T.: "Trade and Fluctuations",
World Bank Policy Research Working Paper, (No. 1560,
December 1995).

6- Farmanesh, Mohsen: "External Shocks and Structural Adjustments:
Dutch Disease Dynamic Analysis", **Economic Growth Center**
Discussion Paper, (Yale: Yale University, Economic Growth
Center, No. 760, June 1996).

7- Ferreira, Francisco, Geovani Prennushi and Marti Ravallio: "Protecting
The Poor From Macroeconomic Shocks", **World Bank Policy**

Research Working Paper, (No. 2160, August 1999).
8- Hebbel, Klaus Schmidt and Luis Serven: "Dynamic Response to
External Shocks in Classical and Keynesian Economies",
World Bank Policy Research Working Paper, (No. 1:3-00,
May 1994).
9- Hoffmaister, Alexander W., Jorge E. Roldos, and Peter Wickham:
"Macroeconomic Fluctuations in Sub-Saharan Africa", **IMF
Staff Paper**, (Vol. 45, No.1, March 1998).
10- Lee, Jaewoo and Menzie D. Chinn, "The Current Account and The
Real Exchange Rate: A Structure VAR Analysis of Major
Currencies", **NBER Working Papers Series**, (WP. No. 6495,
April 1998).
11- Leipziger, Danny M.: "Managing The Debt Risk of Exogenous
Shocks in Low-income Countries", (Washington D.C.: **The
World Bank,** International Development Association, May
2005).
fgren, Hans: "External Shocks and Domestic Poverty J2- Lo
Alleviation:

, **TMD** Simulations with A CGE Model of Malawi
Discussion
Paper, (Washington, D.C: International Food
Policy Research
Institute, Trade and Macroeconomics Division,
No. 71,
February 2001).

13- McCarthy, F. Desmond, J. Peter Neary and Giovanni
Zanalda:
"Measuring The Effect of External Shocks and
The Policy
Response to Them Empirical Methodology
Applied to The
Philippines", **World Bank Policy Research**
Working Paper,
(No. 1271, March 1994).
14- McKibbin, Warwick and Will Martin: "The East Asian
Crisis:
Investigating Causes and Policy Responses",
World Bank
Policy Research Working Paper, (No. 2172,
1999).
15- Mishkin, Fredric: "Lessons from The Asian Crisis",
NBER Working
Papers Series, (WP. No. 7012, 1999).
16- Rodrik, Dani: "Where Did All The Growth Go?
External Shocks,
Social Conflict, and Growth Collapses", **NBER**
Working
Papers Series, (WP. No. 6350, January 1998).

17- Shafik, Nemat: "Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization:
Dutch Disease and The Egyptian Economy", **Economic Research Forum Working Paper**, (Cairo: Economic Research Forum, No. 9530, November 1994).
18- Zafar, Ali: "What Happens When A Country Does Not Adjust to Terms of Trade Shocks? The Case of Oil-Rich Gabon", **World Bank Policy Research Working Papers**, (No. 3403, September 2004).

Reports .E

1- **African Export – Import Bank:** African Trade Report 2001, Trading Under New Global Uncertainties and Challenges.
2- Bacon, Robert and Adib Mattar: "The Vulnerability of African Countries to Oil Price Shocks: Major Factors and Policy Options, The Case of Oil Importing Countries", (Washington, D.C.: **UNDP & The World Bank,** Energy Sector Management Assistance Program ESMAP, Report No. 308/05, August 2005).

3- Bourdet, Yves: "External Shocks, Exchange Rate Regime and Growth

in Burkina Faso and Mali" **Country Economic Report**,
(Sida, Department for Policy and Methodology, No. 2004:3,
August 2004).

4- **International Monetary Fund:** International Financial Statistics Year
Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund,
IMF, 2005).

5- **The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington,
D.C.: The World Bank, 2004).

6- ---------------------: World Development Indicators 2005.

7- ---------------------: African Development Indicators 2006.

ملحق الجداول

جدول رقم (1)

متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لدول افريقيا جنوب الصحراء في الفترة 1996 – 2005 ٪

دول مصدرة للبترول 29٪ من سكان أفريقيا		دول متواصلة النمو 35٪ من سكان أفريقيا		دول بطيئة النمو 16٪ من سكان أفريقيا		دول اقل نموا 20٪ من سكان أفريقيا	
معدل نمو GDP	الدول	معدل نمو GDP	الدول	معدل نمو GDP	الدول	معدل نمو GDP	الدول
20.9	غينيا الاستوائية	8.4	موزمبيق	4.0	ناميبيا	2.8	سوازيلاند
7.9	انجولا	7.5	رواندا	3.6	زامبيا	2.8	كينيا
7.8	تشاد	6.5	الرأس الأخضر	3.6	غينيا	2.7	ليسوتو
6.4	السودان	6.1	أوغندة	3.5	النيجر	2.2	اريتريا
4.0	نيجيريا	5.7	مالي	3.3	توجو	2.0	جزر القمر
3.5	الكونغو	5.7	بتسوانا	3.3	مدغشقر	2.0	سيشل
1.7	الجابون	5.5	إثيوبيا	3.2	مالاوي	1.5	كوت ديفوار
		5.4	تنزانيا	3.1	جنوب أفريقيا	1.2	بوروندي
		4.9	موريشيوس	3.1	ساوتومي وبرنسيب	1.1	سيراليون
		4.9	موريتانيا			0.9	افريقيا الوسطى
		4.8	بنين			0.6	غينيا بيساو
		4.7	غانا			0.0	الكونغو الديموقراطية
		4.6	السنغال			2.4 -	زيمبابوي
		4.6	بوركينافاسو				
		4.5	غامبيا				
		4.5	الكاميرون				

Source: **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington

D.C.: The World Bank, 2005), P. 3.

جدول رقم (2)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على مستوى العالم في الفترة 1990 – 2003

الإقليم	معدل نمو الناتج	معدل نمو نصيب العامل من الناتج	معدل نمو نصيب العامل من رأس المال	متوسط نصيب العامل من التعليم	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
العالم	3.09	1.88	0.93	0.27	0.67
أفريقيا	2.48	0.09 -	0.05 -	0.40	0.44 -
الدول الصناعية	2.31	1.55	0.84	0.22	0.49
الصين	9.70	8.51	3.32	0.29	4.72
شرق اسيا ماعدا الصين	5.24	3.12	2.05	0.47	0.58
جنوب اسيا	5.34	3.10	1.29	0.40	1.38
وسط اسيا	3.64	0.61	0.20	0.51	0.11 -

Source: **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington
D.C.: The World Bank, 2005), P. 6.

جدول رقم (3)

معدلات التبادل التجاري على مستوى العالم (2000 = 100)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العالم	104.7	104.5	104.3	103.7	102.8	103.8	104.2	100.0	99.9	101.2	102.1	99.5
الدول النامية	105.7	104.1	102.4	101.8	101.0	97.1	101.3	100.0	96.0	98.9	98.4	95.9
أفريقيا	97.8	93.3	101.9	105.6	104.0	105.9	99.3	100.0	101.1	102.1	-	-
آسيا	108.7	107.4	106.8	104.0	105.1	103.1	103.4	100.0	96.5	96.4	94.4	93.7

Source: **International Monetary Fund:** International Financial Statistics Year Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 88.

جدول رقم (4)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول بأسعار سنة 2000 ٪

الدول	متوسط معدل النمو السنوي		
	1980 – 89	1990 - 99	2000 - 2004
بتسوانا	10.9	4.7	5.5
بوركينافاسو	3.9	4.1	5.2
بوروندي	4.5	-3.2	2.3
الرأس الأخضر	6.3	5.9	4.9
جمهورية أفريقيا الوسطى	1.6	1.8	-2.0
جزر القمر	2.9	1.2	2.2

جيبوتي	-	1.7 -	-
اريتريا	-	7.9	3.6
إثيوبيا	2.1	4.0	3.7
غامبيا	3.5	2.7	3.2
غانا	2.6	4.3	4.6
غينيا	-	4.5	3.0
غينيا بيساو	3.8	1.4	1.5 -
كينيا	4.1	2.2	2.7
ليسوتو	4.1	4.2	3.2
ليبيريا	3.3 -	0.2	8.7 -
مدغشقر	0.8	1.7	0.9
مالاوي	2.4	3.8	3.0
مالي	0.5	3.9	6.3
موريتانيا	1.9	4.5	4.7
موريشيوس	5.9	5.3	3.7
النيجر	0.4 -	2.4	3.9
رواندا	2.5	1.6 -	5.2
السنغال	3.2	3.0	4.4

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), P. 26.

تابع جدول رقم (4)

الدول	متوسط معدل النمو السنوي		
	1980 – 89	1990 - 99	2000 - 2004
سيشل	3.1	4.5	-2.4
سيراليون	0.5	-3.7	11.2
الصومال	-	-	-
السودان	2.4	5.3	6.0
سوازيلاند	6.5	3.3	2.4
تنزانيا	-	2.7	6.9
توجو	1.5	3.6	2.6
أوغندة	2.3	7.2	5.4
زامبيا	1.0	0.2	4.6
زيمبابوي	3.3	2.7	-5.9
المغرب	4.2	2.4	4.4
تونس	3.2	4.6	6.0
أفريقيا جنوب الصحراء	1.8	2.4	4.0
أفريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب أفريقيا	2.2	2.7	4.3
أفريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب أفريقيا ونيجيريا	2.6	2.8	4.0
أفريقيا	2.6	2.7	4.1

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.: The World Bank, 2005), P. 26.

جدول رقم (5)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول لفترات مختلفة

الدول	متوسط دخل الفرد السنوي $		
	1980 - 89	1990 - 99	2000 - 2004
بتسوانا	1202	2876	3286
بوركينافاسو	284	287	276
بوروندي	231	166	98
الرأس الأخضر	910	1122	1370
جمهورية أفريقيا الوسطى	345	365	270
جزر القمر	383	512	444
جيبوتي	-	790	834
إريتريا	-	208	178
إثيوبيا	156	131	104
غامبيا	304	333	290
غانا	370	379	316
غينيا	415	460	384
غينيا بيساو	178	202	146
كينيا	381	348	432
ليسوتو	522	724	616
ليبيريا	399	120	124
مدغشقر	320	232	256
مالاوي	168	187	148
مالي	204	253	252
موريتانيا	458	480	462
موريشيوس	1390	3199	4026

النيجر	289	213	174
رواندا	289	282	220
السنغال	474	560	490
سيشل	2764	6420	7392

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), P. 46.

تابع جدول رقم (5)

الدول	متوسط دخل الفرد السنوي $		
	89 – 1980	**99 - 1990**	**2004 - 2000**
سيراليون	280	173	170
الصومال	127	140	-
السودان	528	326	402
سوازيلاند	934	1404	1382
تنزانيا	-	205	300
توجو	306	324	264
اوغندة	285	245	242
زامبيا	432	346	330
زيمبابوي	858	659	694
المغرب	806	1170	1322
تونس	1264	1808	2208
افريقيا جنوب الصحراء	576	534	506
افريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب افريقيا	412	322	333
افريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب افريقيا ونيجيريا	386	335	330
افريقيا	716	692	709

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), P. 46.

جدول رقم (6)

متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات الحقيقية للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول (بأسعار سنة 2000) ٪

الدول	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات			متوسط معدل النمو السنوي للواردات		
	- 1980 1989	- 1990 1999	-2000 2004	- 1980 1989	- 1990 1999	-2000 2004
بتسوانا	13.8	4.0	5.8 -	8.2	3.7	0.4 -
بوركينافاسو	1.7 -	0.1 -	7.5	2.6	1.7	13.2
بوروندي	3.8	5.2	16.0	1.8	1.8	21.4
الرأس الأخضر	0.3	13.9	11.5	1.9 -	8.2	8.9
جمهورية افريقيا الوسطى	1.3 -	-	8.4 -	96.5	-	10.0 -
جزر القمر	11.0	2.2 -	0.2 -	0.3	0.9 -	7.4
جيبوتي	-	-	-	-	-	-
إريتريا	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	3.6	5.9	14.6	4.6	5.3	11.9
غامبيا	0.5	1.1 -	3.2	7.5 -	1.6 -	4.5
غانا	1.4	10.5	1.0	0.5 -	11.8	4.6
غينيا	-	4.4	0.1	-	1.0	صفر
غينيا بيساو	3.9 -	14.2	3.7	1.1	2.5 -	6.3 -
كينيا	3.3	1.2	9.5	0.9	10.3	4.8
ليسوتو	4.7	10.7	13.5	3.4	2.1	6.3
ليبيريا	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	1.8 -	3.3	5.9 -	7.7 -	3.3	6.7
مالاوي	2.1	4.8	0.6	1.5 -	0.3 -	6.8
مالي	4.7	10.1	8.1	6.8	3.1	5.3
موريتانيا	3.5	1.5 -	4.3 -	0.7	0.8 -	12.0
موريشيوس	10.1	5.8	6.6	9.5	5.2	3.2

Source: **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington D.C.:
The World Bank, 2005), P. 43.

تابع جدول رقم (6)

الدول	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات			متوسط معدل النمو السنوي للواردات		
	1980 - 1989	1990 - 1999	2000-2004	1980 - 1989	1990 - 1999	2000-2004
النيجر	-3.2	3.1	-2.7	-6.7	-2.1	4.4
رواندا	4.2	-6.4	15.5	4.3	6.1	0.8
السنغال	3.7	6.2	3.4	1.7	2.9	6.9
سيشل	-	4.9	8.7	-	11.1	2.8
سيراليون	-1.1	-7.8	25.0	-5.3	-1.7	18.7
الصومال	-	-	-	-	-	-
السودان	-5.0	8.8	7.4	-7.5	9.6	17.7
سوازيلاند	7.5	3.5	2.0	2.6	4.7	0.8
تنزانيا	-	7.8	4.2	-	0.1	6.1
توجو	0.4	1.4	6.1	3.0	1.0	3.2
اوغندة	1.4	16.0	9.9	4.7	10.7	6.4
زامبيا	-3.0	3.5	13.1	-1.7	2.6	6.3
زيمبابوي	4.3	10.8	-8.2	2.7	9.8	-4.2
المغرب	7.6	5.0	2.8	2.4	5.7	5.0
تونس	5.1	5.1	6.9	0.6	3.5	6.3
أفريقيا جنوب الصحراء	صفر	5.0	3.7	8.4	5.2	8.6
أفريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب أفريقيا	-0.3	4.8	4.9	14.9	5.6	8.3
أفريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب أفريقيا ونيجيريا	صفر	4.7	5.0	14.9	5.6	8.3
أفريقيا	0.9	4.6	3.9	4.2	4.8	7.1

Source: **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington D.C.: The World Bank, 2005), P. 43.

جدول رقم (7)

اتجاهات اندماج الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول مع الاقتصاد العالمي

الدول	نسبة تجارة السلع من GDP %		إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP %	
	1990	2003	1990	2003
بتسوانا	98.4	70.6	4.4	8.3
بوركينافاسو	22.0	28.0	-	0.4
بوروندي	27.0	32.7	0.1	صفر
الرأس الأخضر	-	-	-	-
جمهورية افريقيا الوسطى	18.4	20.4	0.5	-
جزر القمر	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-
اريتريا	76.9	96.7	-	-
إثيوبيا	16.0	38.3	-	-
غامبيا	69.1	50.1	-	-
غانا	35.7	75.4	0.3	1.8
غينيا	49.5	45.3	0.6	2.2
غينيا بيساو	43.0	87.6	-	2.3
كينيا	38.1	42.7	0.7	0.6
ليسوتو	119.3	131.5	2.8	11.0
ليبيريا	374.1	178.7	-	-
مدغشقر	31.5	33.7	0.7	0.2
مالاوي	52.7	68.0	-	0.3
مالي	39.7	50.4	0.2	12.4
موريتانيا	84.1	84.1	0.7	-
موريشيوس	118.0	82.7	1.7	1.3
النيجر	27.0	32.6	1.6	-
رواندا	15.4	18.3	0.3	0.2
السنغال	34.7	56.9	1.3	2.7
سيشل	-	-	-	-

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), PP. 322 - 324.

تابع جدول رقم (7)

الدول	نسبة تجارة السلع من GDP ٪		إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP ٪	
	1990	2003	1990	2003
سيراليون	44.2	49.8	5.0	0.4
الصومال	26.7	-	-	-
السودان	7.5	28.3	-	7.6
سوازيلاند	141.8	104.9	5.1	8.6
تنزانيا	31.9	33.2	-	2.5
توجو	52.1	57.3	1.1	4.6
أوغندة	10.2	28.8	-	3.1
زامبيا	76.9	56.4	6.2	-
زيمبابوي	40.7	20.1	0.1	-
المغرب	43.3	52.3	0.6	5.3
تونس	73.5	75.6	0.6	2.2
الدول محدودة الدخل	24.6	34.9	0.4	1.5
شرق اسيا والباسيفيك	47.0	70.5	1.7	3.9
وسط اسيا وشمال افريقيا	46.6	50.4	0.8	1.3
افريقيا جنوب الصحراء	42.4	52.7	0.1	1.9

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), PP. 322 - 324.

جدول رقم (8)

التصنيف السلعي للصادرات كنسبة من إجمالي الصادرات للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الدول	الغذاء		مواد خام زراعية		وقود		معادن		سلع مصنعة	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003
بتسوانا	-	3	-	صفر	-	صفر	-	5	-	91
بوركينافاسو	-	20	-	62	-	صفر	-	صفر	-	17
بوروندي	-	93	-	2	-	-	-	3	-	2
الرأس الأخضر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	1	-	25	-	صفر	-	37	-	37
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الدول	الغذاء 1990	الغذاء 2003	مواد خام زراعية 1990	مواد خام زراعية 2003	وقود 1990	وقود 2003	معادن 1990	معادن 2003	سلع مصنعة 1990	سلع مصنعة 2003
إثيوبيا	-	62	-	26	-	صفر	-	1	-	11
غامبيا	-	100	-	صفر	-	-	-	صفر	-	-
غانا	51	45	15	11	9	11	17	14	8	16
غينيا	-	2	-	1	-	صفر	-	72	-	25
غينيا بيساو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كينيا	49	43	6	11	13	19	3	3	29	24
ليسوتو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	73	55	4	4	1	صفر	8	1	14	38
مالاوي	93	86	2	2	صفر	صفر	صفر	صفر	5	12
مالي	36	17	62	42	-	صفر	صفر	1	2	40
موريتانيا	-	8	-	2	-	1	-	68	-	21
موريشيوس	32	25	1	صفر	1	صفر	صفر	صفر	66	74
النيجر	-	30	-	4	-	2	-	55	-	8
رواندا	-	52	-	7	-	7	-	23	-	10
السنغال	53	37	3	3	12	20	9	3	23	34
سيشل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيراليون	-	92	-	1	-	-	-	صفر	-	7
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	61	18	38	6	-	72	صفر	صفر	1	3

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), PP. 214 - 216.

تابع جدول رقم (8)

الدول	الغذاء		مواد خام زراعية		وقود		معادن		سلع مصنعة	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003
سوازيلاند	-	15	-	8	-	1	-	صفر	-	76
تنزانيا	-	59	-	12	-	2	-	9	-	18
توجو	23	15	21	17	صفر	صفر	45	9	9	58
اوغندة	-	67	-	23	-	صفر	-	صفر	-	9
زامبيا	-	10	-	3	-	2	-	72	-	14
زيمبابوي	44	26	7	12	1	1	16	22	31	38
المغرب	26	21	3	2	4	1	15	7	52	69
تونس	11	8	1	1	17	9	2	1	69	81
الدول محدودة الدخل	17	21	3	4	26	10	4	4	50	60
شرق اسيا والباسيفيك	15	8	6	2	13	6	3	2	60	81
وسط اسيا وشمال افريقيا	4	4	1	1	76	73	3	2	17	19
افريقيا جنوب الصحراء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.
The World Bank, 2005), PP. 214 - 216.

جدول رقم (9)

التصنيف السلعي للواردات كنسبة من إجمالي الواردات للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الدول	الغذاء		مواد خام زراعية		وقود		معادن		سلع مصنعة	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003
بتسوانا	-	14	-	1	-	7	-	2	-	72
بوركينافاسو	-	21	-	1	-	17	-	1	-	60
بوروندي	-	11	-	2	-	13	-	2	-	71
الرأس الأخضر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	23	-	5	-	11	-	4	-	56
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	-	21	-	1	-	12	-	2	-	64
غامبيا	-	28	-	صفر	-	4	-	صفر	-	63
غانا	11	20	1	2	17	9	صفر	2	70	68
غينيا	-	23	-	1	-	22	-	1	-	53
غينيا بيساو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كينيا	9	12	3	2	20	23	2	1	66	61
ليسوتو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	11	16	1	صفر	17	10	1	صفر	69	72
مالاوي	9	17	1	1	11	12	1	1	78	69
مالي	26	16	1	1	19	22	1	1	53	67
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	12	17	3	2	8	11	1	1	76	69
النيجر	-	34	-	4	-	17	-	1	-	44
رواندا	-	12	-	4	-	16	-	2	-	67
السنغال	29	30	2	2	16	19	2	3	51	47
سيشل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيراليون	-	23	-	8	-	40	-	1	-	29
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	13	19	1	1	20	5	صفر	1	66	74

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), PP. 214 - 216.

تابع جدول رقم (9)

الدول	الغذاء		مواد خام زراعية		وقود		معادن		سلع مصنعة	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003
سوازيلاند	-	20	-	2	-	2	-	1	-	72
تنزانيا	-	13	-	2	-	19	-	1	-	66
توجو	22	17	1	1	8	19	1	2	67	61
اوغندة	-	16	-	2	-	14	-	1	-	67
زامبيا	-	14	-	2	-	7	-	2	-	75
زيمبابوي	4	11	3	2	16	8	2	2	73	76
المغرب	10	11	6	3	17	16	6	3	61	67
تونس	11	9	4	3	9	7	4	3	72	78
الدول محدودة الدخل	-	9	-	3	-	25	-	3	-	59
شرق اسيا والباسيفيك	8	5	5	3	6	9	3	4	77	78
وسط اسيا وشمال افريقيا	20	17	3	2	4	5	3	2	70	70
افريقيا جنوب الصحراء	-	12	-	2	-	14	-	2	-	67

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.: The World Bank, 2005), PP. 214 - 216.

جدول رقم (10)

التصنيف السلعي للصادرات والواردات التجارية في الفترة 2000 - 2004

الدول	هيكل الصادرات التجارية ٪					هيكل الواردات التجارية ٪				
	الغذاء	مواد خام زراعية	وقود	معادن	سلع صناعية	الغذاء	مواد خام زراعية	وقود	معادن	سلع صناعية
بتسوانا	3.1	0.5	0.1	5.5	90.6	13.9	0.8	6.5	2.0	71.8
بوركينافاسو	16.4	72.3	2.8	0.6	8.0	12.0	0.6	24.4	0.6	62.5
بوروندي	92.2	1.2	صفر	1.5	5.1	9.0	1.1	16.5	1.1	72.2
الرأس الأخضر	6.4	5.9	48.5	صفر	87.7	30.9	2.5	13.1	0.6	52.9
جمهورية افريقيا الوسطى	1.5	25.2	0.1	36.1	37.1	23.4	5.4	11.0	4.2	55.9
جزر القمر	88.7	صفر	-	صفر	8.2	21.9	0.4	4.1	0.2	72.5
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اثيوبيا	62.0	25.9	صفر	0.7	11.4	21.5	0.7	12.0	1.5	64.0
غامبيا	63.3	7.3	0.8	1.6	27.0	37.6	2.2	10.6	0.9	48.7
غانا	71.6	9.9	0.1	3.9	14.4	20.8	1.3	1.6	2.1	74.2
غينيا	2.0	0.8	0.1	71.6	25.3	23.1	1.2	21.7	0.8	53.0

اسم الدولة	الغذاء	مواد خام زراعية	وقود	معادن	سلع صناعية	الغذاء	مواد خام زراعية	وقود	معادن	سلع صناعية
غينيا بيساو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كينيا	39.7	12.0	23.0	4.2	21.1	10.4	2.1	24.3	1.6	61.3
ليسوتو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	60.7	6.2	4.4	5.1	22.5	13.5	0.4	23.3	0.4	61.8
مالاوي	77.8	5.3	0.2	0.3	16.4	12.7	1.2	2.7	1.2	82.2
مالي	9.6	22.3	11.3	0.3	54.6	16.2	0.7	21.9	0.7	60.3
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	27.0	0.5	0.1	0.4	70.9	17.5	2.3	13.2	1.0	65.9
النيجر	30.4	3.6	1.6	54.9	7.9	33.5	4.3	16.9	1.2	44.0
رواندا	52.3	7.3	6.8	23.3	10.3	11.7	4.0	15.6	2.0	66.7
السنغال	35.0	2.8	19.4	3.9	38.5	28.3	2.0	18.3	2.5	48.9

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.: The World Bank, 2005), P. 63.

تابع جدول رقم (10)

اسم الدولة	هيكل الصادرات التجارية ٪					هيكل الواردات التجارية ٪				
	الغذاء	مواد خام زراعية	وقود	معادن	سلع صناعية	الغذاء	مواد خام زراعية	وقود	معادن	سلع صناعية
سيشل	63.3	صفر	30.0	صفر	6.4	28.3	0.7	26.3	0.4	44.2
سيراليون	91.6	0.8	-	0.1	7.5	22.5	7.6	39.7	0.8	29.3
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	10.2	6.1	81.2	0.4	1.6	16.4	0.9	3.1	0.8	78.2
سوازيلاند	14.6	7.8	0.7	0.2	76.4	18.2	2.2	12.6	1.0	64.4
تنزانيا	52.7	12.9	2.2	12.0	20.2	15.0	1.6	16.5	1.1	65.8
توجو	24.0	15.6	0.4	12.7	47.3	18.4	0.8	23.0	2.2	55.5
اوغندة	64.3	15.5	4.6	0.4	15.3	16.8	1.9	10.0	1.5	69.5
زامبيا	15.5	10.3	1.7	62.4	10.0	6.5	1.1	11.2	2.6	78.5
زيمبابوي	30.9	15.7	1.6	23.2	28.5	18.7	1.8	13.7	9.8	54.2
المغرب	19.0	1.7	2.0	8.2	69.1	10.9	3.0	16.7	2.9	66.5
تونس	11.1	0.7	9.6	1.1	77.6	8.6	2.8	10.3	2.7	75.6
أفريقيا جنوب الصحراء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.: World Bank, 2005), P. 63.

جدول رقم (11)

مؤشرات التجارة في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول عام 2004

الدول	التجارة السلعية (٪ من GDP)	الصادرات (٪ من GDP)	الواردات (٪ من GDP)	معدل التبادل التجاري 2000 - 100	مقياس تنوع الصادرات عام 2003 من 0 - 100
بتسوانا	72	39.8	32.2	98.3	-
بوركينا فاسو	32	8.6	22.9	126.9	2.2
بوروندي	40	8.9	30.9	-	1.6
الرأس الأخضر	95	31.2	63.7	97.2	9.2
جمهورية أفريقيا الوسطى	27	11.5	15.8	77.7	3.4
جزر القمر	44	16.1	27.8	133.4	1.3
جيبوتي	-	-	-	-	5.9
إريتريا	112	13.2	98.8	72.2	5.2
إثيوبيا	44	17.0	36.3	84.4	4.0
غامبيا	110	61.1	40.1	144.4	5.2
غانا	92	38.9	52.8	119.5	4.0
غينيا	48	21.8	26.1	99.6	4.2
غينيا بيساو	87	21.8	26.1	99.6	4.8
كينيا	58	26.2	31.8	100.5	16.0
ليسوتو	160	55.8	104.6	120.6	-
ليبيريا	83	34.8	47.8	-	2.0
مدغشقر	82	32.6	49.2	134.7	8.1
مالاوي	78	26.8	51.2	90.0	3.0
مالي	63	27.5	35.8	103.8	1.3
موريتانيا	99	29.4	69.7	105.2	3.8
موريشيوس	112	55.6	56.2	89.5	11.7
النيجر	42	16.1	26.0	120.3	1.9
رواندا	39	10.3	28.4	55.3	2.4
السنغال	69	27.8	41.5	101.7	12.2
سيشل	182	94.3	87.6	-	2.7

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.: The World Bank, 2005), PP. 62, 63.

تابع جدول رقم (11)

الدول	التجارة السلعية % من GDP	الصادرات (% من GDP)	الواردات (% من GDP)	معدل التبادل التجاري 2000 - 100	مقياس تنوع الصادرات عام 2003 من 0 - 100
سيراليون	60	22.1	37.5	110.0	3.8
الصومال	-	-	-	-	6.1
السودان	39	17.8	21.7	156.7	1.6
سوازيلاند	191	93.6	97.0	108.5	-
تنزانيا	46	17.8	27.7	105.8	21.7
توجو	81	33.5	47.0	103.5	5.3
اوغندة	41	13.7	27.5	88.4	7.3
زامبيا	47	19.5	27.3	86.2	5.0
زيمبابوي	80	36.1	44.0	93.0	8.1
المغرب	70	30.7	36.0	110.0	38.3
تونس	98	44.3	47.5	98.4	31.2
أفريقيا جنوب الصحراء	65	33.7	31.2	-	-

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), PP. 62, 63.

جدول رقم (12)

هيكل الطلب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الدول	الإنفاق الاستهلاكي النهائي		الإنفاق الحكومي النهائي		التكوين الرأسمالي الإجمالي		الصادرات من السلع والخدمات		الواردات من السلع والخدمات		الادخار المحلي الإجمالي	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003
بتسوانا	33	26	24	35	37	27	55	44	50	34	43	38
بوركينافاسو	82	83	13	13	18	19	11	9	24	23	5	4
بوروندي	95	87	11	9	15	15	8	7	28	18	5 -	4
الرأس الأخضر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جمهورية افريقيا الوسطى	86	75	15	13	12	18	15	24	28	31	1 -	12
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	11	14	45	99	-	-
إريتريا	104	111	22	52	8	22					26	63
الإثيوبيا	74	75	18	24	12	20	8	17	12	37	7	1
غامبيا	76	74	14	11	22	19	60	41	72	45	11	15
غانا	85	77	9	12	14	23	17	40	26	52	5	11
غينيا	73	85	9	7	18	10	31	22	31	25	18	7
غينيا بيساو	87	88	10	13	30	13	10	30	37	44	3	1 -
كينيا	67	74	19	18	20	13	26	25	31	29	14	8
ليسوتو	138	106	14	18	53	30	17	41	122	95	- 52	- 24
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	86	83	8	9	17	18	17	21	28	32	6	8
مالاوي	72	85	15	20	23	8	24	27	33	41	13	5 -
مالي	80	71	14	10	23	23	17	26	34	31	6	19
موريتانيا	69	78	26	19	20	45	46	34	61	75	5	3
موريشيوس	64	62	13	13	31	23	64	60	71	57	23	25
النيجر	84	84	15	11	8	14	15	16	22	25	1	5
رواندا	84	85	10	14	15	20	6	9	14	28	6	1

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.: The World Bank, 2005), PP.330 - 332.

تابع جدول رقم (12)

الدول	الإنفاق الاستهلاكي النهائي		الإنفاق الحكومي النهائي		التكوين الرأسمالي الإجمالي		الصادرات من السلع والخدمات		الواردات من السلع والخدمات		الادخار المحلي الإجمالي	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003
السنغال	76	77	15	15	14	20	25	28	30	40	9	8
سيشل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيراليون	83	92	8	19	10	16	22	22	24	49	9	- 12
الصومال	112	-	-	-	16	-	10	-	38	-	- 12	-
السودان	-	75	-	-	-	21	-	16	-	12	-	25
سوازيلاند	61	66	19	25	20	19	77	84	76	94	20	9
تنزانيا	81	79	18	11	26	19	13	18	37	27	1	10
توجو	71	85	14	10	27	19	33	34	45	47	15	5
اوغندة	92	78	8	15	13	21	7	12	19	26	1	7

زامبيا	64	67	19	15	17	26	36	21	37	28	17	19
زيمبابوي	63	72	19	17	17	8	23	24	23	22	17	11
المغرب	65	59	15	21	25	24	26	32	32	36	19	20
تونس	58	62	16	17	32	25	44	43	51	47	25	21
الدول محدودة الدخل	70	67	13	13	21	23	13	21	17	24	18	20
شرق اسيا والباسيفيك	53	47	12	12	34	38	23	42	22	39	35	41
وسط اسيا وشمال افريقيا	60	50	20	18	23	25	31	34	33	27	20	32
افريقيا جنوب الصحراء	64	65	18	18	17	19	27	32	26	33	19	18

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.: The World Bank, 2005), PP.330 - 332.

جدول رقم (13)

الصادرات السلعية والخدمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بتسوانا	50.8	50.1	54.7	55.7	62.4	48.5	64.2	61.4	54.2	55.7	-	-
بوركينافاسو	8.9	12.8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بوروندي	9.1	8.9	12.9	5.9	9.5	7.7	7.4	7.5	6.7	5.9	7.2	-
الراس الأخضر	13.6	15.0	17.0	20.1	27.3	22.7	22.0	27.1	-	-	-	-
جمهورية افريقيا الوسطى	14.2	21.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	19.7	20.5	20.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اثيوبيا	8.9	12.9	13.9	13.3	14.5	15.1	15.3	15.7	15.6	-	-	-
غامبيا	85.8	71.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غانا	20.3	25.5	24.5	24.9	24.0	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

-	29.8	29.9	33.8	-	-	-	20.3	8.5	6.6	6.1	6.1	غينيا بيساو
-	23.7	24.1	22.8	21.8	25.5	24.8	28.1	32.6	32.6	37.1	40.4	كينيا
-	-	52.9	41.6	29.5	23.7	27.7	27.6	24.3	21.3	21.7	21.0	ليسوتو
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ليبيريا
-	20.6	16.1	28.2	30.6	24.5	22.2	22.2	20.1	23.7	22.0	15.5	مدغشقر
-	-	24.4	27.5	25.1	28.0	32.1	21.7	23.9	33.6	29.1	17.1	مالاوي
-	26.8	31.6	28.9	24.1	23.1	21.8	23.7	18.8	19.5	22.9	17.8	مالي
-	-	-	-	-	-	-	43.4	47.3	47.6	42.4	44.8	موريتانيا
-	57.0	62.2	62.8	57.6	61.5	62.3	59.6	62.9	58.1	56.4	58.2	موريشيوس
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	النيجر
-	-	7.5	9.2	7.1	6.0	5.6	7.7	6.0	5.8	4.3	5.2	رواندا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السنغال
-	-	77.7	83.0	79.1	68.0	60.9	65.6	66.3	65.4	62.4	66.5	سيشل
-	17.9	10.5	10.1	8.7	4.3	7.5	5.6	11.6	14.7	23.7	23.0	سيراليون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	6.2	8.2	8.2	10.3	7.2	السودان
-	-	90.8	91.1	80.5	73.1	78.6	73.4	71.9	74.7	78.9	75.7	سوازيلاند

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 101.

تابع جدول رقم (13)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	الدول
-	-	16.2	15.4	14.2	13.2	13.7	15.7	21.1	24.1	20.8	18.0	تنزانيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توجو
-	13.3	11.9	12.1	11.6	11.3	10.8	11.5	12.8	11.0	10.2	9.1	أوغندة
-	-	-	-	-	-	-	31.2	-	-	-	-	زامبيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34.0	30.2	زيمبابوي
-	32.6	33.8	33.0	31.4	30.1	27.8	28.5	26.3	27.3	24.9	26.0	المغرب
47.2	43.9	45.3	47.7	44.3	42.3	42.8	43.2	41.6	44.3	44.2	39.6	تونس

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 101.

جدول رقم (14)

الواردات السلعية والخدمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بتسوانا	47.3	40.8	46.3	42.4	48.7	52.5	51.4	47.5	43.2	42.7	-	-
بوركينافاسو	20.9	22.7	-	-	-	-	-	25.6	23.0	-	-	-
بوروندي	29.5	24.9	25.9	15.9	13.5	18.5	15.2	21.2	22.1	23.6	29.4	-
الرأس الأخضر	50.2	56.2	60.0	55.0	58.2	58.9	59.5	60.4	-	-	-	-
جمهورية افريقيا الوسطى	22.7	28.7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	37.3	46.9	46.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اثيوبيا	18.8	23.8	26.3	22.6	20.7	28.8	30.2	25.6	34.3	-	-	-
غامبيا	104.8	82.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غانا	36.4	36.8	32.8	34.3	37.9	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا بيساو	17.7	12.8	20.0	25.7	31.7	-	-	-	46.2	42.2	42.3	-
كينيا	36.1	34.4	39.1	37.3	35.6	32.4	31.2	29.6	30.7	28.8	28.1	-
ليسوتو	115.1	104.7	112.2	111.8	106.6	103.2	91.0	89.6	94.8	107.3	-	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	24.2	29.4	31.2	25.1	30.5	30.2	32.2	39.2	32.4	22.8	30.2	-
ملاوي	29.5	52.6	47.2	33.9	34.5	37.2	42.8	36.1	37.5	41.1	-	-
مالي	33.9	43.5	36.4	33.4	33.0	31.1	33.1	34.7	38.1	33.3	34.3	-
موريتانيا	61.7	53.1	48.1	53.4	48.8	-	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	64.2	65.1	60.7	63.8	64.4	63.9	66.5	59.5	58.5	59.1	55.3	-
النيجر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
رواندا	20.7	63.3	29.1	26.5	25.5	21.2	23.5	23.5	25.1	24.7	-	-
السنغال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيشل	64.6	55.1	62.5	75.7	76.6	76.7	84.5	78.7	95.7	82.6	-	-
سيراليون	32.3	32.5	29.9	35.5	14.1	19.0	28.0	39.3	34.3	35.9	40.9	-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	12.3	21.9	14.9	18.9	15.7	-	-	-	-	-	-	-
سوازيلاند	101.7	91.0	93.4	97.9	91.3	99.6	91.6	95.9	102.2	99.7	-	-

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book

2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 104.

تابع جدول رقم (14)

الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
تنزانيا	47.5	40.2	40.7	33.4	25.5	28.1	25.6	22.6	23.8	23.0	-	-
توجو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أوغندا	23.8	22.3	24.6	27.1	25.9	29.9	23.4	24.6	25.6	26.5	27.5	-
زامبيا	-	-	-	-	34.1	-	-	-	-	-	-	-
زيمبابوي	31.3	36.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	32.0	30.9	34.0	29.6	31.8	31.9	33.9	37.6	36.2	36.9	36.5	-
تونس	49.1	48.4	48.9	43.5	46.0	46.1	44.5	47.9	52.1	49.5	47.6	50.0

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 104.

جدول رقم (15)

نسبة صادرات الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول إلى إجمالي صادرات أفريقيا

الدول	الكاميرون	بوركينافاسو	بوروندي	الرأس الأخضر	جمهورية أفريقيا الوسطى	جزر القمر	جيبوتي
1993	2.35	0.09	0.08	-	0.15	-	-
1994	2.33	0.13	0.15	-	0.19	-	-
1995	2.26	0.29	0.12	0.01	0.18	-	-
1996	2.37	0.22	0.04	0.01	0.14	-	-
1997	2.62	0.21	0.08	0.01	0.15	-	-
1998	2.12	0.35	0.07	0.01	0.16	-	-
1999	-	0.22	0.05	0.01	0.15	-	-
2000	2.16	0.19	0.04	0.01	0.13	-	-
2001	1.98	0.23	0.03	0.01	0.12	-	-
2002	1.92	0.24	0.02	0.01	0.12	-	-
2003	2.01	0.25	0.03	-	0.09	-	-
2004	-	0.26	0.03	-	0.05	-	-

اريتريا	إثيوبيا	غامبيا	غانا	غينيا	غينيا بيساو	كينيا	ليسوتو	ليبيريا	مدغشقر
-	0.27	0.09	1.34	-	0.04	1.87	0.17	-	0.35
-	0.47	0.04	1.76	-	0.11	2.01	0.18	-	0.47
-	0.44	0.02	1.80	0.72	0.05	2.01	0.17	-	0.39
-	0.39	0.02	1.59	0.62	0.03	1.96	0.18	-	0.43
-	0.54	0.01	1.47	0.59	0.04	1.93	0.18	-	0.38
-	0.61	0.02	1.96	0.68	0.03	2.17	0.21	-	0.61
-	0.47	0.01	-	0.49	0.05	1.70	-	-	0.60
-	0.40	0.01	-	0.50	0.05	1.37	-	-	0.66
-	0.39	-	-	-	0.05	1.63	-	-	0.59
-	0.40	-	-	-	0.04	1.74	-	-	0.41
-	-	-	-	0.42	-	1.60	-	-	-
-	-	0.01	-	0.28	-	1.37	-	-	-

مالاوي	مالي	موريتانيا	موريشيوس	النيجر	رواندا	السنغال	سيشل	سيراليون	الصومال
0.43	0.64	-	1.74	0.39	0.09	0.95	0.07	0.16	-
0.43	0.41	-	1.70	0.29	0.04	0.99	0.06	0.15	-
0.43	0.47	-	1.63	0.31	0.05	1.05	0.05	0.04	-
0.45	0.40	-	1.68	0.31	0.06	0.92	0.13	0.05	-
0.50	0.52	-	1.46	0.25	0.08	0.83	0.10	0.02	-
0.47	0.61	-	1.79	0.36	0.07	1.05	0.13	0.1	-
0.45	0.57	-	1.59	0.29	0.06	1.03	0.15	0.01	-
0.31	0.44	-	1.26	0.23	0.04	0.74	0.15	0.01	-
0.39	0.63	-	1.40	0.23	0.07	0.86	0.19	0.03	-
0.34	0.72	-	1.49	0.23	0.05	0.89	0.19	0.04	-
0.35	0.66	-	1.27	0.13	0.04	0.75	0.14	0.06	-
0.24	-	-	1.02	0.11	0.05	0.65	0.09	0.07	-

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book
2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 80.

تابع جدول رقم (15)

الدول	السودان	سوازيلاند	تنزانيا	توجو	أوغندا	زامبيا	زيمبابوي	المغرب	تونس	نصيبها من إجمالي صادرات
1993	0.53	0.91	0.60	0.19	0.24	1.11	2.08	4.14	4.94	1.99
1994	0.63	0.99	0.65	0.41	0.52	1.17	2.26	7.04	5.91	1.85
1995	0.63	0.92	0.72	0.40	0.49	1.10	2.23	7.30	5.82	1.84
1996	0.56	0.80	0.73	0.41	0.55	0.97	2.25	6.45	5.14	2.0
1997	0.55	0.88	0.69	0.39	0.51	0.85	2.20	6.45	5.16	1.96
1998	0.65	1.05	0.64	0.46	0.54	1.11	2.13	7.82	6.19	1.69
1999	0.80	0.94	0.54	0.39	0.52	0.52	1.93	7.40	5.90	1.77
2000	1.45	0.73	0.53	0.29	0.37	0.61	1.48	5.65	4.76	1.94
2001	1.46	0.90	0.67	0.31	0.39	-	1.04	6.08	6.56	1.90
2002	1.57	0.78	0.75	0.36	0.36	-	-	6.55	5.72	1.88
2003	1.67	-	0.75	0.41	0.37	-	2.24	-	5.33	2.01
2004	1.93	-	0.68	0.19	0.45	-	0.96	-	4.93	2.17

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book
2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 80.

جدول رقم (16)

نسبة واردات الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول إلى إجمالي واردات أفريقيا

الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بتسوانا	2.33	1.99	1.88	1.69	2.14	2.26	2.21	2.38	1.66	1.70	-	-
بوركينافاسو	0.67	0.42	0.44	0.64	0.56	0.69	0.57	0.63	0.60	0.62	0.67	0.65
بوروندي	0.28	0.27	0.23	0.13	0.11	0.15	0.12	0.14	0.13	0.11	0.12	0.10
الرأس الأخضر	0.20	0.25	0.25	0.23	0.22	0.22	0.26	0.22	0.23	0.26	-	-
جمهورية افريقيا الوسطى	0.17	0.17	0.17	0.14	0.13	0.14	0.13	0.12	0.10	0.11	0.09	0.09
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اثيوبيا	1.04	1.25	1.13	1.37	-	1.43	1.45	1.21	1.66	1.47	-	-
غامبيا	0.34	0.25	0.18	0.26	0.16	0.22	0.19	0.18	0.12	0.13	-	0.13
غانا	5.14	2.55	1.87	2.06	2.18	2.45	3.5	2.89	-	-	-	-
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا بيساو	0.80	0.20	0.13	0.09	0.08	0.06	0.051	0.05	0.06	0.05	0.05	-
كينيا	2.37	2.55	2.96	2.85	3.12	3.02	2.8	2.98	2.94	2.82	2.67	2.68
ليسوتو	1.15	1.03	0.98	0.98	0.97	0.81	0.78	0.70	0.63	0.70	0.74	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	0.62	0.53	0.53	0.51	0.47	0.51	0.59	0.70	0.68	0.45	0.87	-
مالاوي	0.73	0.59	0.46	0.61	0.74	0.49	0.67	0.51	0.52	0.62	0.57	0.54
مالي	0.83	0.72	0.76	0.76	0.70	0.72	0.61	0.57	0.67	0.63	0.71	-
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	2.27	2.34	1.95	2.25	2.07	1.95	2.25	2.01	1.83	1.90	1.71	1.62
النيجر	0.49	0.40	0.37	0.44	0.35	0.44	0.34	0.31	0.30	0.33	0.30	0.30
رواندا	0.44	0.15	0.24	0.26	0.28	0.26	0.25	0.20	0.23	0.18	0.18	0.16
السنغال	1.44	1.24	1.39	1.41	1.26	1.38	1.37	1.29	1.32	1.41	1.71	1.65
سيشل	0.32	0.25	0.23	0.37	0.32	0.36	0.43	0.33	0.44	0.37	0.30	0.29
سيراليون	0.20	0.18	0.13	0.21	0.09	0.08	0.08	0.14	0.17	0.23	0.22	0.17

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book

2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 83.

تابع جدول رقم (16)

الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	1.19	1.45	1.18	1.47	1.51	1.79	1.4	1.54	1.47	2.12	-	-
سوازيلاند	1.04	1.02	1.0	1.04	1.01	1.02	1.07	1.01	1.04	6.37	-	-
تنزانيا	1.98	1.82	1.68	1.37	1.23	1.42	1.6	1.44	1.56	1.50	1.52	1.46
توجو	0.24	0.27	0.58	0.65	0.62	0.56	0.49	0.46	0.48	0.50	0.61	0.33
أوغندة	0.80	1.05	1.05	1.17	1.25	1.34	1.34	1.48	1.46	0.98	0.90	1.18
زامبيا	1.07	0.72	0.69	0.82	0.78	1.03	0.88	1.06	-	-	-	-
زيمبابوي	2.40	2.72	2.62	3.74	2.94	2.63	2.18	1.77	1.58	صفر	0.50	1.25
المغرب	8.83	10.06	9.87	9.53	8.99	9.72	9.9	11.07	10.12	10.49	-	-
تونس	8.17	8.0	7.97	7.56	7.48	7.93	8.5	8.28	8.74	8.37	7.88	7.39
كنسبة من إجمالي	1.98	1.89	1.94	1.86	1.87	1.90	1.72	1.58	1.72	1.73	1.81	1.84

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 83.

جدول رقم (17)

الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بتسوانا	11.3	5.4	6.8	11.6	14.8	3.6	12.5	11.2	12.2	3.4	-	-
بوركينافاسو	-2.2	0.7	-	-	-	-	-	-15.2	-13.5	-	-	-
بوروندي	-2.9	-1.6	1.0	-4.6	-	-5.8	-2.9	-7.5	-5.9	-1.6	-6.3	-
الرأس الأخضر	-6.6	-11.2	-12.6	-6.9	-6.0	-11.1	-12.4	-10.8	-	-	-	-
جمهورية افريقيا الوسطى	-1.0	-2.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	3.6	-3.7	-8.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	-0.9	2.4	0.7	1.3	-0.6	-5.3	-7.6	0.2	-6.4	-	-	-
غامبيا	-1.9	2.7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غانا	-9.4	-4.7	-2.2	-4.4	-5.9	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا بيساو	-15.5	-7.5	-11.3	-18.0	-10.8	-	-	-	-13.5	-4.3	-2.5	-
كينيا	1.2	1.4	-4.4	-0.8	-4.3	-4.1	-0.8	-1.6	-2.6	-1.0	0.5	-
ليسوتو	3.6	12.9	-34.6	-32.1	-26.3	-31.5	-24.2	-17.6	-12.4	-16.1	-	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	-7.7	-9.3	-8.7	-7.3	-7.5	-8.0	-6.8	-7.3	-3.8	-6.8	-8.0	-
مالاوي	-8.1	-15.1	-5.6	-6.5	-10.4	-0.2	-8.9	-4.2	-3.5	-10.4	-	-
مالي	-7.5	-9.2	-10.4	-9.3	-6.6	-7.1	-8.6	-9.5	-10.2	-4.5	-6.3	-
موريتانيا	-18.4	-7.0	2.1	8.4	4.5	-	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	-2.8	-6.5	-0.5	0.8	-2.1	0.1	-2.9	-0.8	6.1	5.3	2.2	-

-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	النيجر
-	-	7.2	5.9	5.2	7.5	4.1	3.3	0.6	4.5	6.1	6.6	رواندا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السنغال
-	-	18.7	20.0	8.3	20.5	19.4	12.9	11.8	0.6	4.9	1.6	سيشل
-	8.1	7.8	12.1	17.7	14.8	4.9	6.5	16.0	13.6	9.8	7.5	سيراليون

Source: **International Monetary Fund:** International Financial Statistics Year Book 2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 107.

تابع جدول رقم (17)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	الدول
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	8.1	10.1	6.0	10.4	3.9	السودان
-	-	3.9	4.2	4.7	2.6	6.9	0.2	3.9	2.2	0.2	6.2	سوازيلاند
-	-	2.6	5.1	5.5	9.7	11.0	8.2	7.9	12.3	15.8	24.6	تنزانيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توجو
-	6.0	6.8	6.4	14.4	11.8	7.9	5.6	4.1	5.6	4.0	6.9	أوغندة
-	-	-	-	-	-	-	9.8	-	-	-	-	زامبيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6.2	1.8	زيمبابوي
-	3.5	4.1	4.7	1.5	0.5	0.4	0.5	0.2	3.9	2.4	1.9	المغرب
2.0	2.9	3.5	4.2	4.2	2.1	3.4	3.1	2.4	4.3	3.4	9.1	تونس

Source: **International Monetary Fund**: International Financial Statistics Year Book
2005, (Washington D.C.: International Monetary Fund, IMF, 2005), P. 107.

جدول رقم (18)

هيكل التجارة في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول

الدول	واردات السلع والخدمات ٪ من GDP		صادرات السلع والخدمات ٪ من GDP		الصادرات الأولية ٪ من صادرات السلع		الصادرات المصنعة ٪ من صادرات السلع		صادرات منتجات التكنولوجيا المتقدمة ٪ من الصادرات المصنعة	
	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004
بتسوانا	50	32	55	40	-	-	-	-	-	-
بوركينافاسو	24	23	11	9	-	92	-	8	-	10
بوروندي	28	25	8	9	-	95	-	5	-	6
الرأس الأخضر	44	64	31	31	-	-	-	88	-	-
جمهورية افريقيا الوسطى	28	16	15	11	-	63	-	37	-	صفر
جزر القمر	35	31	14	16	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	44	-	8	-	-	-
اريتريا	-	86	-	13	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	12	40	8	19	-	89	-	11	-	صفر
غامبيا	72	52	60	42	-	73	-	27	-	3
غانا	26	54	17	35	-	85	-	14	-	4
غينيا	31	23	31	21	-	75	-	25	-	صفر
غينيا بيساو	37	49	10	35	-	-	-	-	-	-
كينيا	31	32	26	26	70	79	30	21	4	3
ليسوتو	122	105	17	48	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	28	48	17	32	85	76	14	22	8	1
مالاوي	33	49	24	27	93	84	7	16	4	2
مالي	34	36	17	28	-	-	2	-	-	-
موريتانيا	61	70	46	29	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	71	56	64	56	34	28	66	71	1	4
النيجر	22	26	15	16	-	91	-	8	-	3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2006، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي UNDP، 2006)، ص ص 339 - 342.

تابع جدول رقم (18)

الدول	واردات السلع والخدمات % من GDP		صادرات السلع والخدمات % من GDP		الصادرات الأولية % من صادرات السلع		الصادرات المصنعة % من صادرات السلع		صادرات منتجات التكنولوجيا المتقدمة % من الصادرات المصنعة	
	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004
رواندا	14	27	6	10	-	90	-	10	-	25
السنغال	30	40	25	28	77	61	23	39	-	6
سيشل	67	96	62	94	74	93	26	6	-	10
سيراليون	24	39	22	23	-	-	-	7	-	31
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	-	21	-	18	-	98	-	2	-	صفر
سوازيلاند	87	92	75	84	-	23	-	76	-	1
تنزانيا	37	29	13	19	-	80	-	20	-	2
توجو	46	47	33	34	89	53	9	47	-	صفر
أوغندة	19	28	7	14	-	85	-	15	-	13
زامبيا	37	27	36	20	-	90	-	10	-	1
زيمبابوي	23	44	23	36	68	72	31	28	2	1
المغرب	32	39	26	33	48	31	52	69	-	10
تونس	51	48	44	45	31	22	69	78	2	5
أفريقيا جنوب الصحراء	26	34	27	33	73	70	-	32	-	4
جنوب آسيا	13	23	11	21	27	24	71	76	-	4
البلدان النامية	24	36	25	39	38	22	59	74	-	24

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2006، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي UNDP، 2006)، ص ص 339 - 342.

جدول رقم (19)

مساهمة أهم السلع في تكوين حصيلة الصادرات للدول الأفريقية غير المنتجة للبترول عام 2000 (بالمليون دولار)

الدول	النحاس	الكاكاو	البن	القطن	الشاي	السكر
بتسوانا	36.9824	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بوركينافاسو	صفر	صفر	-	152.0408	صفر	0.74697
بوروندي	صفر	صفر	14.74154	صفر	5.625	1.24495
الرأس الأخضر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	4.02042	13.9487	صفر	صفر
جزر القمر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
جيبوتي	صفر	صفر	-	صفر	صفر	صفر
إريتريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
إثيوبيا	صفر	صفر	79.73833	5.57948	1.875	16.18435
غامبيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
غانا	صفر	377.7152	3.35035	13.9487	صفر	0.99596
غينيا	صفر	صفر	8.04084	5.57948	صفر	صفر
غينيا بيساو	صفر	صفر	-	1.39487	صفر	صفر
كينيا	صفر	صفر	58.29609	صفر	406.875	0.99596
ليسوتو	صفر	صفر	-	صفر	صفر	صفر
ليبيريا	صفر	2.79789	صفر	صفر	صفر	صفر
مدغشقر	صفر	3.73052	3.35035	صفر	صفر	0.24899
مالاوي	صفر	صفر	2.01021	9.76409	131.25	11.95152
مالي	صفر	صفر	صفر	228.7587	صفر	صفر
موريتانيا	صفر	صفر	-	صفر	صفر	صفر
موريشيوس	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	105.5718
النيجر	صفر	صفر	صفر	2.78974	صفر	0.49798

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: 1- **The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington D.C.: The World Bank, 2004), PP. 91 - 103.

2- **African Export – Import Bank:** African Trade Report 2001, Trading Under New Global Uncertainties and Challenges, P. 24.

تابع جدول رقم (19)

الدول	النحاس	الكاكاو	البن	القطن	الشاي	السكر
رواندا	صفر	صفر	8.71091	صفر	22.5	صفر
السنغال	صفر	صفر	صفر	9.76409	صفر	صفر
سيشل	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سيراليون	صفر	صفر	1.34014	صفر	صفر	صفر
الصومال	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
السودان	صفر	صفر	صفر	59.97941	صفر	28.38486
سوازيلاند	صفر	9.3263	صفر	صفر	صفر	213.8824
تنزانيا	صفر	0.001865	36.18378	41.8461	43.125	3.98384
توجو	صفر	0.005596	8.71091	41.8461	صفر	0.74697
أوغندة	صفر	صفر	95.82001	19.52818	48.75	0.49798
زامبيا	421.5994	صفر	2.68028	4.18461	1.875	18.92324
زيمبابوي	صفر	صفر	4.02042	195.2818	31.875	69.21922
المغرب	صفر	صفر	صفر	41.8461	صفر	صفر
تونس	صفر	صفر	صفر	41.8461	صفر	صفر
الدول الأفريقية	584.3219	1825.157	620.4848	1516.224	720	885.4084

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: 1- **The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington D.C.: The World Bank, 2004), PP. 91 - 103.

2- **African Export – Import Bank:** African Trade Report 2001, Trading Under New Global Uncertainties and Challenges, P. 24.

جدول رقم (20)

الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول التي تعتمد في حصيلة صادراتها على سلعة واحدة عام 2000

السلع	الدول التي تعتمد على سلعة واحدة بنسبة 2 – 19٪	الدول التي تعتمد على سلعة واحدة بنسبة 20 – 49٪
النحاس	بتسوانا.	زامبيا.
الكاكاو	غانا.	
البن	بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، إثيوبيا، كينيا، رواندا، سيراليون، تنزانيا، توجو، أوغندة.	
القطن	جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، مالاوي، السودان، تنزانيا، توجو، أوغندة، زيمبابوي.	بوركينافاسو، مالي.
الشاي	بوروندي، كينيا، رواندا، تنزانيا، أوغندة، زيمبابوي.	مالاوي.
السكر	إثيوبيا، مالاوي، موريشيوس، السودان، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي.	

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: **1- The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington D.C.: The World Bank, 2004), PP. 30, 91 - 103.

2- African Export – Import Bank: African Trade Report 2001, Trading Under New Global Uncertainties and Challenges, P. 24.

جدول رقم (21)

معدلات التبادل التجاري في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول (1995 = 100)

الدول	بتسوانا	بوركينافاسو	بوروندي	الرأس الأخضر	جمهورية أفريقيا الوسطى	جزر القمر	جيبوتي	أريتريا	أثيوبيا	غامبيا	غانا	غينيا	غينيا بيساو	كينيا
1993	96.4	84.1	73.6	100	142.1	80.4	-	97.7	70.4	100	83.6	95.4	138.4	91.5
1994	100.1	93.1	104.6	100	103.3	58.8	-	102.1	74.7	100	89	111.2	121.3	102.4
1995	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1996	104.8	93.3	72.7	100	86.4	98.5	-	97	75.9	100	101.5	86.8	99.6	104.6
1997	109.3	92.6	67.1	100	77.9	101.4	-	99.6	83.9	100	106.5	97.2	95.4	109.8
1998	111.8	95.3	74.1	100	64.4	104.7	-	93.5	99.1	100	117	88.5	86	105.6
1999	112.8	86.2	70.8	100	55.4	112.4	-	94.6	83.3	100	103.1	85.7	96.2	94.4
2000	112	76.3	61.1	100	51.9	115.9	-	98.4	66.2	100	94	111.1	97.7	96.3
2001	113.4	89.7	44.5	100	53.9	153.3	-	98.1	61.6	100	97.3	111.1	108.1	98.7
2002	113.3	83.7	50.1	100	54.7	162.7	-	97.2	56.1	100	105.6	111.1	102.4	94.4
2003	101	110	82	-	106	-	-	99	84	100	112	100	105	98
2004	98.3	126.9	-	97.2	77.7	133.4	-	72.2	84.4	89	119.5	99.6	80.8	100.5

ليسوتو	ليبيريا	مدغشقر	مالاوي	مالي	موريتانيا	موريشيوس	النيجر	رواندا	السنغال	سيشل	سيراليون	الصومال
100.3	-	90.4	108.2	99.1	117.2	102.6	120.1	72.9	106.9	91	70.6	-
100	-	98.1	85.3	91.4	95.1	99.9	98.1	81.5	65	92.6	103.9	-
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
100.4	-	103	106.4	91.7	91.7	102.5	87.2	84.1	105.8	100.3	145.9	-
99.9	-	106.9	111.3	101.2	101.2	103.6	82.1	118.2	80.4	94.1	113.2	-
100.4	-	118.2	97.7	101.1	101.1	106.5	81.3	100.3	83.5	106.4	271.2	-
100	-	112.3	100.9	101.1	101.1	108.5	77.1	84.2	73.3	99.8	234.2	-
100.3	-	126.1	94.7	98	98	112.5	-	90.5	63.9	97.3	300.6	-
100.3	-	148.4	94.8	96.2	96.2	111.8	-	73	61.6	97.8	390.9	-
100.1	-	143.4	93.9	86.6	86.6	109.9	-	62.6	61.7	97.8	492.1	-
100	-	114	99	100	88	98	100	69	96	-	164	-
120.6	-	134.7	90	103.8	105.2	89.5	120.3	55.3	101.7	-	110	-

Source: 1- **The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington D.C.: The World Bank, 2004), P. 88.

2- **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington D.C.: The World Bank, 2005), P. 62.

تابع جدول رقم (21)

الدول	السودان	سوازيلاند	تنزانيا	توجو	اوغندة	زامبيا	زيمبابوي	المغرب	تونس
1993	100	100	102.4	91.1	57.5	65.1	100.7	98.8	99.2
1994	100	100	110	95.6	66.9	79.3	100.7	89.3	100.9
1995	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1996	100	100	98.1	93.4	80.2	79.7	100.3	102.2	102.9
1997	100	100	101.7	99.7	79.4	74.2	99.4	105.8	99.8
1998	100	100	100.6	114.8	70.7	59.1	100.2	118.3	98.9
1999	100	100	101.7	114.8	60.9	45.7	100.3	115.3	99.7
2000	100	100	102.6	100.6	50.8	52.5	103.1	111.9	99.9
2001	100	100	125.3	106.8	45.6	56.1	103.6	115.1	99.3
2002	119.2	100	134.6	104	44.1	49	104.1	120	98.8
2003	119	100	131	104	87	93	101	107	104
2004	156.7	108.5	105.8	103.5	88.4	86.2	93	110	98.4

Source: 1- **The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington D.C.: The World Bank, 2004), P. 88.

2- **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington D.C.: The World Bank, 2005), P. 62.

جدول رقم (22)

معدلات التبادل الدخلي في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول (1995 = 100)

الدول	بتسوانا	بوركينافاسو	بوروندي	الرأس الأخضر	جمهورية أفريقيا الوسطى	جزر القمر	جيبوتي
1993	91.3	183.5	111.4	66.3	54.3	120.1	-
1994	99.1	106.9	87.3	89.8	125.8	111.4	-
1995	100	100	100	100	100	100	100
1996	120.6	92.8	75.3	122.2	90.7	97.4	-
1997	133.6	106.3	137.8	154.7	149	116.6	-
1998	135.1	165.7	187.8	133.3	153.7	89.7	-
1999	144	147.9	383.1	138.4	120.7	101.6	-
2000	175.7	129.5	571.7	246.2	173.5	145	-
2001	182.8	147	832	267	162.3	136.8	-
2002	176.8	163.5	1004	267.8	143.4	152.2	-
2003	87.1	90.6	-	-	-	-	-
2004	76.2	94	-	179	-	49.5	-

مالاوي	مدغشقر	ليبيريا	ليسوتو	كينيا	غينيا بيساو	غينيا	غانا	غامبيا	إثيوبيا	اريتريا
113.9	103.2	-	97.5	144.2	79.8	82.8	96.1	120.9	107.2	138.9
104.1	106.7	-	106.8	133.8	150.3	86.2	99.9	92	106.7	129.2
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
118.7	104.5	-	148.4	111.1	91	96.6	137.9	98	120.8	158.3
123.7	106.3	-	151.3	86	203.2	110.2	144.9	98.9	151.4	176.1
163.4	103.3	-	168.9	78.9	137.7	127.9	168.2	120.7	148.1	109.2
137.9	115.6	-	164.9	95.4	219.7	133.8	191.3	118.8	164.1	68.7
125.6	132.1	-	211	102.7	283.3	204.3	181	141.7	203.1	103.4
144	157.6	-	350.1	107.2	283.7	259.3	190.6	194.3	215.7	161.2
133	90.4	-	492.7	102.2	218.3	238.9	183.4	198	251	198.6
112.1	116.6	-	154.7	103.3	262.5	88.3	138.9	135.4	171.3	54.3
89.8	125.9	-	162.8	129.8	171.5	92.3	146.3	115.2	266.1	28.9

مالي	موريتانيا	موريشيوس	النيجر	رواندا	السنغال	سيشل	سيراليون
94.1	56.4	97.1	157.4	265.7	88.5	109.4	292.6
103.9	87.3	105.5	99.6	95.9	96.8	101.1	153.5
100	100	100	100	100	100	100	100
96.5	94.1	104	116.9	135.4	106.4	119.3	95.3
181.4	81.7	113.4	118.6	185.5	141.6	139.4	64.8
181.6	96.5	135	131.5	213.6	162.3	161	271.2
237.9	114.6	147.8	115.4	247	158	146.1	234.2
229.6	136.3	142.6	-	240.4	165.3	195.1	300.6
259.3	153.9	163.5	-	363.2	169.5	232.8	390.9
312.8	190.6	208.5	-	338.8	156.6	224.8	492.1
136.9	43.7	188	56.2	556.2	63	-	276.6
121.7	49	153.2	62.5	403.6	70.8	-	192.7

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: 1- **The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington
D.C.: The World Bank, 2004), PP. 30, 88.
2- **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington
D.C.: The World Bank, 2005), PP. 42, 62.

تابع جدول رقم (22)

الدول	الصومال	السودان	سوازيلاند	تنزانيا	توجو	أوغندا	زامبيا	زيمبابوي	المغرب	تونس
1993	-	135.6	109.3	66.5	91.7	59.9	89.9	78.5	105.9	102
1994	-	136.4	107.9	73.3	92.9	78.7	118.2	93.6	102.3	111.7
1995	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1996	-	157.3	106.5	94.4	114.4	121.8	110.8	95.6	100.8	98.8
1997	-	119.8	111.9	49.5	116.8	174.5	127.7	103.5	122.5	115.8
1998	-	116	132.5	65.8	121.2	148.6	152.4	180.6	146.7	121.4
1999	-	251.5	128.5	89.9	122.3	210.5	159.9	207.9	156	129.3
2000	-	476.1	145.9	115.8	120.4	215.6	138.5	178.3	168.6	152.1
2001	-	428.2	188.6	139.1	120.6	247.8	170.4	178.4	178.2	166.6
2002	-	461.5	214.4	149.6	120.6	287.8	171.8	174.6	174.5	171.3
2003	-	475	95.5	173.9	106.1	136.7	89.1	75.5	124.4	90.6
2004	-	555.8	73.7	113.4	96.4	130.8	88	79.2	120.8	83.6

حسب بواسطة الباحث من بيانات

Source: 1- **The World Bank**: African Development Indicators 2004, (Washington D.C.: The World Bank, 2004), PP. 30, 88.

2- **The World Bank**: African Development Indicators 2006, (Washington

D.C.: The World Bank, 2005), PP. 42, 62.

جدول رقم (23)

سعر البترول في الفترة 1990 – 2005 (دولار / برميل)

السنوات	سعر البترول
1990	22.88
1995	14.67
1998	13.12
1999	18.20
2000	29.05
2001	25.82
2002	26.76
2003	28.89
2004	35.86
2005	49.5

Source: **The World Bank**: World Development Indicators 2005, (Washington, DC.:
The World Bank, 2005), P.332.

جدول رقم (24)

تقلبات أسعار البترول في الدول غير المصدرة للبترول في عامي 1990، 2003

	أفريقيا جنوب الصحراء		جنوب اسيا		شرق اسيا	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003
موشر تقلب سعر البترول	0.0273	0.0351	0.0161	0.0292	0.039	0.045
سعر البترول (بالدولار)	23.7	28.8	23.7	28.8	23.7	28.8
الاعتماد على الواردات	0.985	0.982	0.506	0.744	0.927	0.852
كثافة التجارة	10.154	11.421	24.013	22.150	15.204	19.187
الاعتماد على البترول	0.665	0.626	0.320	0.352	0.680	0.530
نسب الدين إلى GDP	0.829	0.723	0.312	0.240	0.471	0.520
نصيب الفرد من GDP	261	294	327	504	1130	1527

(بالدولار)			
نسبة التغير ما بين 1990 - 2003			
مؤشر تقلب سعر البترول	28.8	82.0	13.7
سعر البترول (بالدولار)	21.5	21.5	21.5
الاعتماد على الواردات	- 0.3	47.1	- 8.0
كثافة التجارة	12.5	- 7.8	26.2
الاعتماد على البترول	- 5.8	10.4	- 21.1
نسب الدين إلى GDP	- 12.8	- 23.0	10.8
نصيب الفرد من GDP (بالدولار)	12.7	54.0	35.1

Source: **Robert Bacon and Adib Mattar**: "The Vulnerability of African Countries to
Oil Price Shocks: Major Factors and Policy Options, The Case of Oil Importing Countries", (Washington, D.C.: UNDP & The World Bank, Energy
Sector Management Assistance Program ESMAP, Report No. 308/05, August
2005), P. 2.

جدول رقم (25)

استهلاك الوقود التقليدي كنسبة من إجمالي متطلبات الطاقة عام 2003

الدول	2003
بتسوانا	-
بوركينافاسو	83.3
بوروندي	95.7
الرأس الأخضر	صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	83.3
جزر القمر	-
جيبوتي	-
إريتريا	85.2
إثيوبيا	96.5

الدول	2003
غامبيا	66.7
غانا	84.7
غينيا	87.1
غينيا بيساو	50.0
كينيا	83.1
ليسوتو	-
ليبيريا	-
مدغشقر	81.9
مالاوي	82.9
مالي	86.7
موريتانيا	35.8
موريشيوس	25.5
النيجر	85.6
رواندا	84.7
السنغال	70.9

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2006، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2006)، ص ص 353 - 356.

تابع جدول رقم (25)

الدول	2003
سيشل	-
سيراليون	91.2
الصومال	-
السودان	86.5
سوازيلاند	-
تنزانيا	94.4
توجو	84.4

أوغندة	93.5
زامبيا	87.2
زيمبابوي	67.2
المغرب	6.1
تونس	8.6
أفريقيا جنوب الصحراء	81.2
جنوب اسيا	24.8
البلدان النامية	26.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2006. (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2006)، ص ص 353 - 356.

جدول رقم (26)

أثر ارتفاع أسعار البترول على الدول الأفريقية المستوردة للبترول مقسمة حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل كنسبة من GDP عام 2003

متوسط نصيب الفرد من الدخل	تقلب سعر البترول	اثر 33٪ من ارتفاع سعر البترول على GDP	اثر 72٪ من ارتفاع سعر البترول على GDP
< 200 دولار	0.044	1.4	3.0
200 – 300 دولار	0.028	0.9	1.9
300 – 1000 دولار	0.34	1.1	2.3
< 1000 دولار	0.030	1.0	2.1
جميع الدول	0.032	1.1	2.2

Source: **Robert Bacon and Adib Mattar**: "The Vulnerability of African Countries to Oil Price Shocks: Major Factors and Policy Options, The Case of Oil Importing Countries", (Washington, D.C.: UNDP & The World Bank, Energy Sector Management Assistance Program ESMAP, Report No. 308/05, August 2005), P. 4.

جدول رقم (27)

أفضل وأسوأ أداء لتقلبات أسعار البترول في الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول في الفترة 1990 - 2003

الدول	نسبة تقلب سعر البترول	صافي نسبة تقلب الطاقة	صافي نسبة الاعتماد على البترول	نسبة GDP
الأفضل				
تنزانيا	0.611	0.589	0.842	2.418
سوازيلاند	0.779	0.700	0.911	2.147
زامبيا	0.840	0.783	0.878	1.318
الرأس الأخضر	0.846	0.689	1.00	2.354
غينيا	0.852	0.798	0.873	1.288
ليسوتو	0.853	1.229	0.580	1.851
كينيا	0.895	0.726	1.016	1.681
الأسوأ				
مالاوي	2.064	1.809	0.940	0.911
بوركينافاسو	2.137	1.895	0.945	1.340
إثيوبيا	2.153	1.845	0.954	0.773
جمهورية افريقيا الوسطى	2.171	1.709	1.046	0.806
رواندا	2.362	1.789	1.087	0.634
توجو	3.091	2.281	1.169	1.080
بوروندي	3.324	2.652	1.034	0.526

Source: **Robert Bacon and Adib Mattar**: "The Vulnerability of African Countries to Oil Price Shocks: Major Factors and Policy Options, The Case of Oil Importing Countries", (Washington, D.C.: UNDP & The World Bank, Energy Sector Management Assistance Program ESMAP, Report No. 308/05, August 2005), P. 6.

جدول رقم (28)

استجابة المتغيرات الداخلية للصدمات في النموذج الأول

	السنوات	RGDP	NBTT	CPI	REER
استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1	7393.8	صفر	صفر	صفر
	2	3333.8	28.1	233.9	-930.5
	3	47.9	-6815.8	520.1	726.8
	4	5185.0	-7773.2	343.7	154.5
	5	4012.6	149.9	355.3	-742.9
	6	-965.2	357.7	512.3	1510.4
	7	1164.2	-3023.9	188.2	1284.1
	8	2818.6	94.6	-36.8	-310.5
	9	-11.8	287.3	195.8	638.7
	10	183.1	-3105.4	198.2	786.7
	11	1966.9	-1451.1	34.6	-244.1
	16	-251.9	-239.0	84.3	313.1
	21	328.7	-173.6	-6.5	-8.4
	26	-78.2	20.4	17.1	57.5
	31	67.4	-50.1	-2.3	-9.6
	36	-19.2	10.1	3.0	10.4
استجابة معدل التبادل التجاري	1	-0.99	45.2	صفر	صفر
	2	-8.8	23.9	-1.5	8.6
	3	-1.5	-10.7	-1.3	-1.4
	4	7.7	-14.1	-0.77	-4.6
	5	5.2	-10.9	0.93	-1.5
	6	-0.16	-5.2	1.1	-0.84
	7	0.56	3.1	0.37	1.1
	8	0.65	6.9	-0.07	1.4
	9	-1.9	3.5	-0.19	0.69
	10	-0.14	-2.9	-0.19	0.57
	11	2.6	-3.6	-0.06	-0.78
	16	-0.76	0.25	0.02	0.53
	21	0.34	0.21	-0.01	-0.06
	26	-0.12	-0.07	0.02	0.05
	31	0.09	-0.04	-0.006	-0.02
	36	-0.03	0.009	0.003	0.02

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview.

تابع جدول رقم (28)

	السنوات	RGDP	NBTT	CPI	REER
استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	1	-10.5	1.3	164.1	صفر
	2	-11.7	-50.6	2.9	2.9
	3	16.3	4.6	3.7	-15.5
	4	-12.2	6.6	4.9	10.9
	5	-16.0	-17.8	1.4	-0.11
	6	1.4	13.3	-1.5	-3.2
	7	-4.4	23.3	-0.56	3.3
	8	-14.8	5.7	-0.48	0.01
	9	-2.9	-3.3	-1.3	-0.84
	10	3.9	2.6	-0.80	-2.9
	11	-6.3	4.9	0.06	-2.1
	16	1.2	-2.3	-0.41	-1.1
	21	-1.5	2.0	0.02	0.19
	26	0.28	-0.37	-0.07	-0.20
	31	-0.24	0.36	0.009	-0.01
	36	0.06	-0.14	-0.01	-0.3

12.1	0.08	2.1	1.5	1	استجابة سعر الصرف الحقيقي
-0.45	-0.20	-1.6	-1.4	2	
1.5	-0.29	4.5	-4.5	3	
4.0	0.001	-4.1	1.9	4	
-2.6	-0.15	0.53	1.1	5	
1.2	0.11	1.9	-3.5	6	
1.5	0.09	-3.9	0.69	7	
-1.9	-0.21	2.3	1.4	8	
0.95	0.07	2.8	-2.4	9	
0.79	0.01	-2.5	-0.48	10	
-1.2	-0.21	0.67	1.3	11	
0.23	0.04	-0.26	-0.69	16	
-0.08	-0.03	0.12	0.24	21	
0.04	0.009	0.004	-0.16	26	
-0.03	-0.007	0.01	0.06	31	
0.01	0.002	0.001	-0.03	36	

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview.

جدول رقم (29)

تحليل التباين للمتغيرات الداخلية في النموذج الأول

	السنوات	RGDP	NBTT	CPI	REER
تباين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1	100	صفر	صفر	صفر
	2	98.6	0.001	0.08	1.3
	3	57.7	40.8	0.29	1.2
	4	46.0	53.1	0.22	0.70
	5	49.8	48.9	0.26	0.90
	6	49.5	48.3	0.38	1.9
	7	47.5	49.6	0.37	2.5
	8	49.2	47.9	0.36	2.5
	9	49.1	47.9	0.37	2.6
	10	47.1	49.8	0.37	2.8
	11	47.5	49.4	0.37	2.7
	16	47.3	49.4	0.38	2.9
	21	47.2	49.5	0.38	2.9
	26	47.2	49.5	0.38	2.9
	31	47.2	49.5	0.38	2.9
	36	47.2	49.5	0.38	2.9
تباين معدل التبادل التجاري	1	0.04	99.9	صفر	صفر
	2	2.8	94.4	0.08	2.7
	3	2.8	94.4	0.14	2.6
	4	4.4	92.3	0.15	3.1
	5	5.0	91.8	0.17	3.0
	6	4.9	91.8	0.20	3.0
	7	4.9	91.8	0.21	3.0
	8	4.9	91.8	0.21	3.1
	9	5.0	91.7	0.21	3.0
	10	5.0	91.7	0.21	3.1
	11	5.2	91.6	0.20	3.1
	16	5.2	91.5	0.21	3.1
	21	5.2	91.5		

	26	5.2	91.5	0.21	3.1
	31	5.2	91.5	0.21	3.1
	36	5.2	91.5	0.21	3.1
				0.21	3.1

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview.

تابع جدول رقم (29)

	السنوات	RGDP	NBTT	CPI	REER
تباين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	1	0.41	0.006	99.6	صفر
	2	0.83	8.6	90.5	0.03
	3	1.7	8.5	88.9	0.82
	4	2.2	8.6	88.1	1.2
	5	2.9	9.4	86.5	1.2
	6	2.9	9.9	85.9	1.2
	7	2.9	11.5	84.4	1.2
	8	3.6	11.5	83.7	1.2
	9	3.6	11.5	83.7	1.2
	10	3.7	11.5	83.6	1.2
	11	3.8	11.6	83.4	1.2
	16	3.9	11.8	83	1.3
	21	4.0	11.8	82.9	1.3
	26	4.0	11.8	82.9	1.3
	31	4.0	11.8	82.9	1.3
	36	4.0	11.8	82.9	1.3

					تباين سعر الصرف الحقيقي
95.6	0.005	2.9	1.6	1	
92.8	0.03	4.4	2.8	2	
74.4	0.07	13.4	12.1	3	
69.7	0.05	18.4	11.9	4	
70.1	0.06	17.9	11.9	5	
65.9	0.06	18.0	15.9	6	
62.6	0.06	22.3	15.1	7	
61.5	0.07	23.3	15.2	8	
58.8	0.07	24.8	16.4	9	
57.7	0.07	26.2	16.1	10	
57.5	0.08	26.0	16.4	11	
56.0	0.09	27.2	16.6	16	
55.9	0.09	27.3	16.7	21	
55.9	0.09	27.3	16.7	26	
55.9	0.09	27.3	16.7	31	
55.9	0.09	27.3	16.7	36	

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview.

جدول رقم (30)

استجابة المتغيرات الداخلية للصدمات في النموذج الثاني

CAB	CPI	NBTT	RGDP	السنوات	
			6934.1	1	استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
صفر	صفر	صفر	3019.9	2	
510.5	277.5	2125.4	55.2	3	
-1005.3	671.3	-4153.1	1105.9	4	
-1626.5	280.2	-5480.8	-46.5	5	
-929.5	174.3	-1534.4	-1061.9	6	
-1298.3	152.1	1208.5	-89.3	7	
-906.2	11.9	1808.8	37.4	8	
-104.3	-28.9	1141.6	-137.4	9	
131.5	94.4	-446.1	58.8	10	
89.9	72.3	-1027.6	21.4	11	
58.2	18.6	-344.1	7.1	16	
24.8	12.9	-251.1	4.5	21	
12.7	2.4	-48.9	1.8	26	
1.2	-0.42	5.3	-0.06	31	
-0.76	-0.35	6.9	-0.16	36	
-0.39	-0.09	2.0			
صفر	صفر	38.6	-1.4	1	استجابة معدل التبادل التجاري
1.6	-0.92	10.7	-3.5	2	
2.3	-0.23	-9.1	3.9	3	
4.3	0.39	-12.4	1.1	4	
0.15	0.34	-5.5	-2.0	5	
-1.3	-0.25	3.6	0.26	6	
-0.51	-0.55	7.5	0.04	7	
0.11	-0.07	2.5	-0.18	8	
0.50	0.08	-2.7	0.55	9	
0.59	0.13	-3.4	0.24	10	
-0.06	0.08	-1.1	-0.32	11	
0.12	0.04	-0.85	0.04	16	
0.04	0.009	-0.21	0.02	21	
0.006			0.006	26	
				31	
				36	

-0.002	-0.0009	-0.0009	0.0002		
-0.001	-0.001	-0.001	-0.0005		
	-0.0003	-0.0004			

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview.

تابع جدول رقم (30)

CAB	CPI	NBTT	RGDP	السنوات	
صفر	133.2	4.2	-7.2	1	استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
2.7	3.4	-40.7	-7.0	2	
-6.4	1.4	-27.6	19.9	3	
-3.4	4.5	9.2	-3.2	4	
-7.9	1.3	3.7	-9.2	5	
-5.7	-0.48	1.5	3.1	6	
1.2	0.16	3.4	-0.22	7	
-0.48	0.74	-2.2	-3.3	8	
-0.41	0.19	-2.8	1.2	9	
0.66	-0.19	1.6	0.20	10	
0.07	0.11	1.6	-0.93	11	
-0.02	-0.04	0.26	0.05	16	
-0.01	0.007	-0.09	-0.006	21	
0.008	0.003	-0.05	-0.001	26	
0.002	0.0004	-0.009	0.002	31	
0.0002	صفر	0.001	0.0002	36	

استجابة الميزان الجاري					
	1	22.7 -	11.9	2.1	235.1
	2	80.1 -	14.2	25.9 -	16.6 -
	3	107.5	50.1	1.4	62.8
	4	22.5 -	86.0	21.4 -	32.5
	5	5.8	54.2 -	8.7	13.9
	6	21.6	51.6 -	6.7 -	2.8
	7	1.5 -	15.7 -	1.6	10.5
	8	11.8 -	9.1	0.64 -	11.6 -
	9	6.8	18.9	1.2 -	4.4 -
	10	1.3 -	15.3	1.6 -	0.74
	11	1.2 -	7.8 -	1.3	1.3
	16	0.29	2.5	0.23 -	0.27
	21	0.009	1.4	0.07 -	0.22 -
	26	0.05 -	0.32	0.01 -	0.07 -
	31	0.008 -	0.02 -	0.002	0.008 -
	36	0.0001 -	0.04 -	0.002	0.004

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview.

جدول رقم (31)

تحليل التباين للمتغيرات الداخلية في النموذج الثاني

CAB	CPI	NBTT	RGDP	السنوات	
صفر	صفر	صفر	100	1	تباين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.42	0.12	7.3	92.2	2	
1.6	0.65	26.9	70.8	3	
3.4	0.53	45.1	50.9	4	
4.1	0.54	45.9	49.5	5	
5.3	0.54	45.5	48.7	6	
5.8	0.52	46.6	47.1	7	
5.7	0.52	47.1	46.6	8	
5.7	0.52	47.2	46.6	9	
5.7	0.52	47.6	46.2	10	
5.7	0.52	47.7	46.1	11	
5.7	0.52	47.8	45.9	16	
5.7	0.52	47.8	45.9	21	
5.7	0.52	47.8	45.9	26	
5.7	0.52	47.8	45.9	31	
5.7	0.52	47.8	45.9	36	

تباين معدل التبادل التجاري	1	0.13	99.9	صفر	صفر
	2	0.89	98.9	0.05	0.15
	3	1.7	97.8	0.05	0.45
	4	1.7	96.9	0.06	1.4
	5	1.8	96.8	0.06	1.4
	6	1.8	96.7	0.06	1.4
	7	1.8	96.8	0.08	1.4
	8	1.8	96.8	0.08	1.4
	9	1.8	96.7	0.08	1.4
	10	1.8	96.7	0.08	1.4
	11	1.8	96.7	0.08	1.4
	16	1.8	96.7	0.08	1.4
	21	1.8	96.7	0.08	1.4
	26	1.8	96.7	0.08	1.4
	31	1.8	96.7	0.08	1.4
	36	1.8	96.7	0.08	1.4

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview.

تابع جدول رقم (31)

CAB	CPI	NBTT	RGDP	السنوات	
صفر	99.6	0.10	0.29	1	تباين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
0.04	90.9	8.6	0.52	2	
0.24	85.6	11.8	2.4	3	
0.29	85.2	12.1	2.4	4	
0.59	84.5	12.1	2.8	5	
0.74	84.4	12.0	2.8	6	
0.75	84.3	12.1	2.8	7	
0.75	84.2	12.1	2.9	8	
0.75	84.2	12.1	2.9	9	
0.75	84.2	12.1	2.9	10	
0.75	84.2	12.2	2.9	11	
0.75	84.2	12.2	2.9	16	
0.75	84.2	12.2	2.9	21	
0.75	84.2	12.2	2.9	26	
0.75	84.2	12.2	2.9	31	
0.75	84.2	12.2	2.9	36	

تباين الميزان التجاري	1	0.92	0.25	0.008	98.8
	2	10.9	0.54	1.1	87.5
	3	22.7	3.5	0.84	72.9
	4	20.9	11.3	1.3	66.6
	5	20.1	14.0	1.3	64.5
	6	20.0	16.3	1.3	62.4
	7	19.9	16.5	1.3	62.3
	8	20.0	16.5	1.3	62.2
	9	19.9	16.8	1.3	61.9
	10	19.9	16.9	1.3	61.8
	11	19.9	17.0	1.3	61.8
	16	19.9	17.2	1.3	61.6
	21	19.9	17.2	1.3	61.6
	26	19.9	17.2	1.3	61.6
	31	19.9	17.2	1.3	61.6
	36	19.9	17.2	1.3	61.6

المصدر: نتائج مستخرجة بمعرفة الباحث باستخدام برنامج Eview